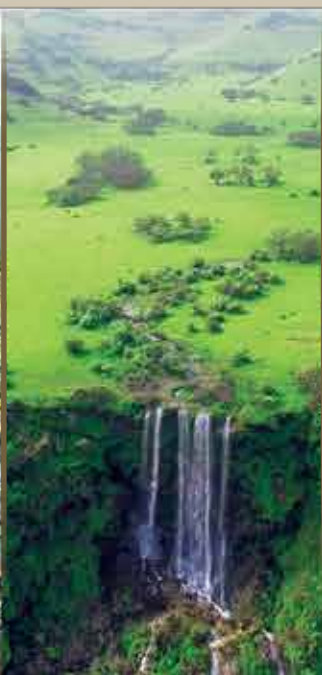
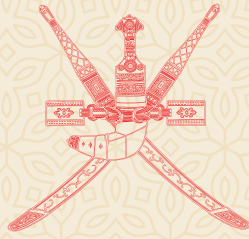


مُحَسَّنَاتُ

الرُّوَيْتِ وَصِنَاعَةِ الْمَسْتَقْبَلِ





مَحَبَّاتٌ

الرُّؤْيَى وَصِنَاءُ عَبْدِ الْمَسِيحِ قَبِيلَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ
إِنَّا لَافْضِيْعٌ أَجْرٌ مِنْ أَحْسَنِ عَمَلِهِمْ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

سورة الكهف الآية ٣٠



جلال السلطان قابوس بن سعيد
عليه السلام



حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم
حفظه الله ورعا له

تَقْدِيمٌ

بفكر وقاد، وعزم لا يلبين، ورؤية طموحة تستشرف المستقبل وتستكمل مسيرة التنمية والازدهار، تُمضي سلطنة عُمان في نهضتها المتجددة وعهدها السعيد بقيادة حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه - الذي أكد على سعيه الدؤوب لتعزيز مكانة الدولة العصرية والحضارية والاقتصادية وأن يكون الإنسان العُماني شريكاً حقيقياً في التنمية الشاملة.

وقد انعكس استشراف عاهل البلاد المفضى لمستقبل هذه الأرض الطيبة إيجاباً على تكامل وتناعم عمل المؤسسات والوحدات الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني وهو ما ظهرت نتائجه جلياً من منجزات ماثلة للعيان في مختلف المجالات اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً.

وفيما أثبتت خطة التوازن المالي متوسطة المدى (٢٠٢٠-٢٠٢٤) التي أرساها جلالة السلطان المعظم نجاحاتها من خلال ما حققته من نتائج تدعمها الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٢١-٢٠٢٥) وفقاً لمرتكزات رؤية (عُمان ٢٠٤٠)، أشارت النتائج الأولية للأداء المالي لعام ٢٠٢٢م إلى تحقيق فائض مالي بنحو مليار ١٤٦ مليون ريال عُماني؛ كما حققت ميزانية ٢٠٢٢م إيرادات مالية إضافية نتيجة ارتفاع أسعار النفط العالمية؛ الأمر الذي ساهم في تسريع التعافي الاقتصادي، وتحسين المؤشرات المالية والاقتصادية، وذلك من خلال توجيه هذه الإيرادات المالية الإضافية نحو إدارة المحفظة الإقراضية، وخفض الدين العام، وتعزيز الإنفاق الاجتماعي، وتحفيز النمو الاقتصادي.

وانعكاساً لذلك، استحدثت سلطنة عُمان عبر ميزانيتها لعام ٢٠٢٣م مشروعات ذات أثر تنموي وخصص لها نحو ٢٠٠ مليون ريال عُماني، بالإضافة إلى دعم منظومة الحماية الاجتماعية بنحو ٣٨٤ مليون ريال عُماني لتحقيق حماية اجتماعية متكاملة موجهة للفئات الأكثر احتياجاً، وتعزيز كفاءة الاستثمارات وضمان الاستدامة المالية، وتحسين بيئة العمل بتقريب المزايا التقاعدية.

ويأتي هذا الكتاب ليقدم إطلاقة وجيزة على ملامح التقدم التي تحققت لسلطنة عُمان في عهدها الميمون، ويضيء مسارات النهضة العُمانية المتجددة وعطاءاتها في جميع المجالات، سائلين الله عز وجل أن ينعم على حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم بجزيل عطائه وأن يمن عليه بثوب الصحة والعافية والعمر المديد وأن يديم على سلطنة عُمان نعمة الأمن والرخاء.

وزارة الإعمار

المحتويات

عُمان..
الأرض والإنسان
عراقة التاريخ
واستراتيجية الموقع

٢٤

هيثم القائد..
إنجاز واعتزاز

١٠

التسامح.. نهج ثابت
وثقافة متأصلة
في المجتمع العُماني

٨٢

مؤسسات عصرية..
تجسد طموحات
الرؤية المستقبلية

٥٤

ثوابت ومبادئ
راسخة تعزز روابط
الصداقة والحوار

٩٨

منظومة قضائية
موحدة تحقق معايير
العدالة والنزاهة
والشفافية

٨٨

١١٤

مجلس عُمان..
مراحيات تشريعية
ورقابية تعزّز نهج
الشورى العُمانية

١٢٠

سواعد أمينة
تصون منجزات
الوطن وتسهر على
أمنه واستقراره

١٥٢

الإعلام العُماني..
مرآة صادقة
ورسالة متزنة

١٧٦

تنمية مستدامة..
برؤية مستقبلية
طموحة

٢٠٦

التراث والثقافة
والفنون..
نوافذ لوجه عُمان
الحضاري

٢٢٢

الاقتصاد العُماني..
آفاق جديدة
من النمو المستدام

٢٥٢

مرافق حديثة..
وبيئة مستدامة





هيثم القائد.. إنجاز واعتزاز

حاملة إرثاً عظيماً، وغايات سامية، تبني ولا تهدم، وتقرب ولا تباعد».

فمن أجل تأسيس مرحلة أخرى من نهضة عُمان المتجددة تواكب متطلبات الرؤية المستقبلية، وتلبي طموحات وتطلعات أبناء الوطن، وتحفظ ما تم إنجازه على مدى العقود الماضية من مسيرة النهضة والبناء، وتصون أمن الوطن واستقراره، اتخذ حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق معظم العديد من الخطوات والإجراءات التي تُهيئ تنفيذ الرؤية المستقبلية «عُمان ٢٠٤٠» التي استهدفت أن تستوعب سلطنة عُمان بحلول العام ٢٠٤٠م المدن الذكية والمستدامة، ویتعزّز فيها الازدهار الاجتماعي والاقتصادي والعدالة الاجتماعية، وأن تكون دولة يتحقق فيها النمو الاقتصادي جنباً إلى جنب مع الرفاه الاجتماعي، في ظل أجهزة دولة مرنة ومسؤولة، تتمتع بالحوكمة الشاملة، والرقابة الفاعلة.

بخطى واثقة وثابتة، وبآفاق وأهداف وآمال أكبر لتحقيق رؤية «عُمان ٢٠٤٠»، تمضي مسيرة النهضة العُمانية المتجددة، مسترشدة بالفكر السامي لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه - الذي وضع منذ اليوم الأول لتسلمه مقاليد الحكم في البلاد، دليلاً شاملاً لمتطلبات المرحلة المقبلة من العمل الوطني، والخطوط العريضة للملامح سياسة سلطنة عُمان الداخلية والخارجية، غرسها السير على النهج القويم للمغفور له بإذن الله تعالى السلطان قابوس بن سعيد بن تيمور - طيب الله ثراه - «والتأسي بخطاه النيرة التي خطاها بثبات وعزم إلى المستقبل والحفاظ على ما أنجزه والبناء عليه»، وثمارها «صون مكتسباتنا، وما تحقق على هذه الأرض الطيبة»، «وبناء مستقبل زاهر؛ لأبنائنا الأوفياء، في كل شبر من هذا الوطن»، وأن «تظل رسالة عُمان للسلام تجوب العالم،

ففي الوقت الذي جرى فيه إعادة تنظيم وهيكله الجهاز الإداري للدولة، من خلال إلغاء وزارات ودمج أخرى، وتعديل مسميات وزارات، وإلغاء مجالس وهيئات متخصصة، وإنشاء هيئات جديدة، وتعديل في بعض المناصب الوزارية، وإعادة تشكيل مجلس الوزراء، وهو ما يمثل معالجة حقيقية، وتطويراً مطلوباً للجهاز الإداري للدولة، وفق ما تفرضه متطلبات المرحلة للانطلاق نحو مزيد من الإنجازات والمكتسبات، وإضافة لبنات جديدة في مسيرة البناء والتنمية، جرى كذلك تحديث منظومة التشريعات والقوانين، بما يتسق والرؤية المستقبلية «عُمان ٢٠٤٠».

وقد اهتمَّ جلالة السُّلطان المعظم بدراسة آليات صنع القرار الحكومي بهدف تطويرها بما يخدم المصلحة الوطنية العليا، فجاء قرار إعادة هيكلة مجلس الوزراء في ٢٠٢٢/٦/١٦م وهو الثاني منذ تولَّى جلالتَه مقاليد الحكم، ليؤكد حرصه السَّامي على متابعة الجهود المبذولة في تجويد الأداء الحكومي لوحدة الجهاز الإداري للدولة تحقيقاً لرؤية «عُمان ٢٠٤٠» بالإضافة إلى إنشاء مجلس أعلى للقضاء برئاسة جلالتَه تكريساً لنظام قضائي ناجز وتحقيق أرفع المعايير في العدالة والنزاهة والشفافية وتماشياً مع أهداف وركائز رؤية «عُمان ٢٠٤٠» والتي من بينها التنمية المستدامة للمحافظات وتهيئة البيئة الجاذبة للاستثمارات فيها، وتنمية مواردها، والارتقاء بالخدمات والأنشطة المحلية والبلدية فيها.

وشكَّل المرسوم السُّلطاني السَّامي (٢٠٢٢/٣٦) بشأن تعزيز دور المحافظات أحد الأساليب المهمة في ترسيخ وتحقيق النهج الحديث للإدارة المحلية اللامركزية في عمل محافظات سلطنة عُمان البالغ عددها (١١) محافظة من أجل تمكينها وتحديد أولوياتها تنموياً واقتصادياً واجتماعياً والاستفادة من الميزة النسبية بينها، وتبسيط الإجراءات الخدمية للمواطنين، الأمر الذي من شأنه تحقيق أهداف وركائز رؤية «عُمان ٢٠٤٠»، والتي من بينها التنمية المستدامة للمحافظات وتهيئة البيئة الجاذبة للاستثمارات فيها، وتنمية مواردها، والارتقاء بالخدمات والأنشطة المحلية والبلدية فيها.

وفي الوقت الذي جرى فيه إعادة تنظيم وهيكله الجهاز الإداري للدولة، من خلال إلغاء وزارات ودمج أخرى، وتعديل مسميات وزارات، وإلغاء مجالس وهيئات متخصصة، وإنشاء هيئات جديدة، وتعديل في بعض المناصب الوزارية، وإعادة تشكيل مجلس الوزراء، وهو ما يمثل معالجة حقيقية، وتطويراً مطلوباً للجهاز الإداري للدولة، وفق ما تفرضه متطلبات المرحلة للانطلاق نحو مزيد من الإنجازات والمكتسبات، وإضافة لبنات جديدة في مسيرة البناء والتنمية، جرى كذلك تحديث منظومة التشريعات والقوانين، بما يتسق والرؤية المستقبلية «عُمان ٢٠٤٠».

وقد اهتمَّ جلالة السُّلطان المعظم بدراسة آليات صنع القرار الحكومي بهدف تطويرها بما يخدم المصلحة الوطنية العليا، فجاء قرار إعادة هيكلة مجلس الوزراء في ٢٠٢٢/٦/١٦م وهو الثاني منذ تولَّى جلالتَه مقاليد الحكم، ليؤكد حرصه السَّامي على متابعة الجهود المبذولة في تجويد الأداء الحكومي لوحدة الجهاز الإداري للدولة تحقيقاً لرؤية «عُمان ٢٠٤٠» بالإضافة إلى إنشاء مجلس أعلى للقضاء برئاسة جلالتَه تكريساً لنظام قضائي ناجز وتحقيق أرفع المعايير في العدالة والنزاهة والشفافية وتماشياً مع أهداف وركائز رؤية «عُمان ٢٠٤٠» والتي من بينها التنمية المستدامة للمحافظات وتهيئة البيئة الجاذبة للاستثمارات فيها، وتنمية مواردها، والارتقاء بالخدمات والأنشطة المحلية والبلدية فيها.

وقد أكَّد جلالة السُّلطان المعظم على المضامين التي حملها المرسوم السُّلطاني رقم

على مشروعاتها الإنمائية من خلال النظام الإلكتروني الخاص بالموازنة الإنمائية العامة، حيث يصل إجمالي المخصصات المالية المحددة لهذه المشروعات لعام ٢٠٢٣م إلى مليار و٢٠٠ مليون ريال عُمانى تتم مراجعتها بين الحين والآخر؛ اعتماداً على التطورات المالية والاقتصادية في الدولة.

وفي إطار الاهتمام السامي لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم بلقاء أبناء شعبه في كافة محافظات الوطن العزيز، وتلمس احتياجاتهم من المشاريع الأساسية والخدمات التنموية، والاستماع - عن قرب - إلى مطالبهم بما يعود بالخير والنفع على هذا البلد الكريم وأبنائه الأوفياء، وتذليل كافة الصعوبات التي تعترض مسيرة التنمية الشاملة في ربوع البلد؛ تفضل جلالة السلطان المعظم بعقد لقاءات مباشرة مع شيوخ ورشدهاء وأعيان سلطنة عُمان بما يجسد التلاحم بين القائد وشعبه، وبما يعود بالخير والنفع على الوطن والمواطن.

وحملت هذه اللقاءات دلالات عميقة أبرزها حرص جلالته على الاستماع المباشر لاحتياجات ولاياتهم ومحافظاتهم، والتأكيد على أن تصبح اللامركزية هي التطبيق الإداري في المحافظات في المرحلة المقبلة، ومنح المحافظات الصلاحية لإدارة شؤونها، والتخطيط والتنفيذ لاحتياجات مواطنيها الداخلية، ما يجعل كل الأمور في المستقبل مرتبطة بالمحافظة والمُحافظ والمجالس البلدية.

وبالإضافة إلى توحيد الهياكل التنظيمية لجميع المحافظات، وإلغاء مجلس شؤون المحافظات، والمواد المتعلقة بتشكيله، وتحديد اختصاصاته، والتأكيد على الشخصية الاعتبارية، والاستقلال المالي والإداري للمحافظة، تضمن النظام الجديد للمحافظات، إضافة ولايتين جديدتين إلى التقسيم الإداري لسلطنة عُمان، وذلك برفع المستوى الإداري لكل من نيابتي الجبل الأخضر وسناو، لتكونا بمستوى ولايتين، وليصبح عدد ولايات سلطنة عُمان (٦٣) ولاية لجذب الاستثمارات إليها وتنمية مواردها والارتقاء بالخدمات والأنشطة فيها.

وحملت رؤية عاهل البلاد المفدى لإرساء النهج الحديث للإدارة المحلية اللامركزية في عمل محافظات سلطنة عُمان بُعداً سامياً تجلّى «في تحديد أولوياتها تنموياً واقتصادياً واجتماعياً والاستفادة من الميزة النسبية بينها، وتبسيط الإجراءات الخدمية للمواطنين»، حيث تعد تنمية المحافظات إحدى أولويات الخطة الخمسية العاشرة التي تهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة يراعى فيها البعد المكاني للتنمية، والبعد القطاعي للقطاعات الاقتصادية المختلفة.

وجاء برنامج تنمية المحافظات بناء على الدعم السامي الذي تفضل به حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه - بمبلغ ٢٠ مليون ريال عُمانى لكل محافظة خلال الخطة الخمسية العاشرة، لتقديم الدعم للمحافظات وصرفه



لقاءات جلالة السلطان المعظم مع الشيوخ والرشاء والأعيان..
تلاحم بين القائد والشعب

التأهيل للأشخاص ذوي الإعاقة الحكومية منها والأهلية في جميع محافظات سلطنة عُمان بأدوارها الفاعلة والمهمة، وإيماناً من لدنه بإسهاماتها الحيوية في خدمة المجتمع وتنميته؛ فقد تفضل جلالته وأسدَى توجيهاته السامية الكريمة بتقديم الدعم المالي المناسب لها، والاهتمام بها، وتطويرها.

وخلال لقائه مشايخ محافظة جنوب الشرقية، بحصن الشموخ العامر بولاية منح في ٢٠٢٢/١/٩م، وفي ظل الاهتمام السامي لجلالة السلطان المعظم بريادة الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودورها في تنشيط الحركة الاقتصادية، وتوفير فرص عمل في المحافظات، وذلك بالاستفادة من

فخلال لقائه بشيوخ ولايات محافظتي الداخلية والوسطى في ٢٠٢٢/١/٤م بحصن الشموخ العامر بولاية منح، تفضّل جلالته وأسدَى توجيهاته السامية الكريمة برفع المبالغ المخصّصة لبرنامج تنمية المحافظات من عشرة ملايين ريال عُماني إلى عشرين مليون ريال عُماني لكل محافظة خلال سنوات الخطة الخمسية (٢٠٢١-٢٠٢٥) ابتداء من العام ٢٠٢٢م، وتكليف أصحاب المعالي والسعادة المحافظين بتقديم خطة تنفيذية سنوية للجهات المعنية حول كيفية استغلال هذه المخصصات.

وحرصاً من جلالة السلطان المعظم على قيام جمعيات المرأة العُمانية، ومراكز



جلالة السلطان المعظم يؤكد في لقاءاته أن الحكومة ماضية قدماً في كل ما من شأنه الارتقاء بالمواطن في كافة ربوع الوطن، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي

التموية والاقتصادية والاجتماعية التي تمس تطلعات المواطنين، مشيراً إلى أن الحكومة ماضية قدماً في كل ما من شأنه الارتقاء بالمواطن في كافة ربوع الوطن، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي؛ لينعم - بمشيئة الله تعالى - بحياة أكثر هدوءاً ورفاهية، منوهاً إلى أن الوصول بعمان إلى المكانة المرموقة التي تستحقها واجب وطني ينبغي أن يسهم فيه كل فرد من أبناء الوطن.

والتقى جلالة السلطان المعظم في ٢٠٢٢/٣/١٣م، بعدد من شيوخ محافظات مسقط وجنوب الباطنة ومسندم وذلك بقصر العلم العامر، وخلال اللقاء تفضل جلالته بتوجيهاته السامية بخفض رسوم

الميزة النسبية لكل محافظة، وتشجيعاً من لدن جلالته لأبنائه رواد ورائدات الأعمال لتأسيس مشاريعهم الخاصة؛ تفضل جلالته وأسدى توجيهاته السامية الكريمة للجهات المعنية، وهي: (وزارة المالية، وهيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبنك التنمية العُماني) بتمويل البرامج الخاصة التي تُعنى بهذا الجانب.

وفي ٢٠٢٢/١/١٠م، تفضل حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه - بلقاء مشايخ محافظة شمال الشرقية، وذلك بحصن الشموخ العامر بولاية منح، وتطرق جلالته في حديثه السامي إلى عدد من المواضيع ذات الأبعاد



جلالة السلطان المعظم يؤكد أن خطط الدولة التنموية تمضي في مساراتها المرسومة وهيكله المؤسسات تصب في خدمة الوطن والمواطن

أخرى إلى قائمة السلع الغذائية المعفية من ضريبة القيمة المضافة ليكون إجمالي السلع المعفية من الضريبة بنسبة (١٠٠) بالمائة (٥١٣) سلعة.

وخلال لقائه عدداً من شيوخ محافظات شمال الباطنة والظاهرة والبريمي ببيت بهجة الأنظار بولاية صحار في ٢٣/٣/٢٠٢٢م، أكد جلالة السلطان المعظم على أن خطط الدولة التنموية تمضي في مساراتها المرسومة وهيكله المؤسسات كلها تصب في خدمة الوطن والمواطن وأن الحكومة دائماً وجدت من أجل خدمة مصالح المواطنين، مشيراً أنه سيتم إنشاء منطقة اقتصادية في نيابة الروضة بمحافظة البريمي، والسعي لاستغلال عوائد النفط

إصدار وتجديد تراخيص استخدام القوى العاملة غير العمالية بما ينسجم مع تطبيق دليل تسعير الخدمات الحكومية التي تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال وتعزيز تنافسية سلطنة عُمان في مجال جذب الاستثمار وتخفيف العبء عن القطاع الخاص، فضلاً عن دعم الشركات الملتزمة بنسب التعمين ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز مساهمتها في الاقتصاد الوطني، مؤكداً جلالته على ضرورة قيام القطاع الخاص بالاستفادة من هذا التخفيض؛ لرفع وتيرة توفير فرص التوظيف للباحثين عن عمل. ووجه جلالة السلطان هيثم بن طارق - حفظه الله - بإضافة (٢٥) سلعة غذائية



جلالة السلطان المعظم يلتقي برئيس وأعضاء مكتب مجلس الدولة

فقد تفضّل حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم فاستقبل رئيس وأعضاء مكتب مجلس الدولة في ٢٠٢٢/١٢/١٩م بقصر البركة العامر، وأكد جلالته على أهمية المرحلة الراهنة التي تتطلب تضافر كافة الجهود وتغليب مصلحة الوطن العليا للحفاظ على استدامة التنمية والمكتسبات والإنجازات بما يساهم في دعم الجهود المبذولة من قبل الحكومة في تنفيذ الخطط والبرامج التنموية والارتقاء بمسيرة التنمية الشاملة، كما أكد على أهمية تعزيز الشراكة بين مجلس الوزراء ومجلس الدولة بما يخدم الصالح العام.

المرتفعة بقدر الإمكان للتخلص من المديونية العامة للدولة وما يزيد عن ذلك سيتم صرفه على المشاريع التنموية التي تنفذها الحكومة. وتأكيداً على الأهمية التي يجسدها مجلس عُمان، بجناحيه (الدولة والشورى)، والآمال المعقودة على ما تتبلور عنه مناقشات ودراسات ومشاريع وخطط وآراء المجلسين، خاصة فيما يتعلق بالوطن والمواطن وتحقيق الرخاء ومواصلة الحفاظ على المكتسبات، جاء اللقاء ان اللذان تفضل حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم فاستقبل خلالهما رئيس وأعضاء مكتب مجلس الدولة ورئيس وأعضاء مكتب مجلس الشورى في ديسمبر ٢٠٢٢م.



جلالة السلطان المعظم يلتقي رئيس وأعضاء مكتب مجلس الشورى

بين مجلس الوزراء ومجلس عُمان بما يخدم الصالح العام.

وفي ظل الاهتمام السامي لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه - المتواصل بالقطاعات الاجتماعية وتحسين الظروف المعيشية، وجّه جلالته السلطان المعظم في اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في ٢٠٢٢/٣/٣م، بالإسراع في مراجعة البرامج الاجتماعية وأسس احتساب مخصصات الضمان الاجتماعي بما يوفر مستوى معيشيا مناسباً لهذه الفئات، أمراً جلالته بصرف راتب إضافي لفئات الضمان

وفي ٢٠٢٢/١٢/٢١م، تفضّل حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم فاستقبل رئيس وأعضاء مكتب مجلس الشورى في قصر البركة العامر، وقد وجّه جلالته أصحاب السعادة أعضاء مجلس الشورى بالتركيز على الصلاحيات الممنوحة لهم بموجب قانون مجلس عُمان والأدوار المأمولة منهم وأهمية تكامل مهامهم وأدوارهم مع مهام وأدوار أعضاء المجالس البلدية تجنباً للازدواجية والتداخل بين أعمال المجلسين، مؤكداً على ضرورة السعي لإعلاء مصلحة الوطن فوق كل اعتبار من خلال تعزيز الشراكة والتكامل



الاستدامة المالية للدولة تأثيراً مباشراً على القطاعات الاجتماعية والمستوى المعيشي للمواطنين، وتواصلًا للاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنميتها ودعم رواد الأعمال، وللتخفيف من الآثار الاقتصادية التي نتجت عن جائحة كورونا (كوفيد ١٩) أقرّ مجلس الوزراء في اجتماعه المنعقد برئاسة جلالته السلطان المعظم في ٢٠٢٢/٥/٣١ م، تقديم عددٍ من المبادرات والإجراءات ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، بتكلفة مالية تقدر بنحو (١٣٠) مليون ريال عُُماني، ومن بينها تعزيز الاعتمادات المالية المُخصصة

الاجتماعي مع حلول شهر رمضان المبارك، وبالعَمَل على التخفيف من تأثير ارتفاع أسعار السلع والخدمات عليهم.

واستكمالاً لتوجيهات جلالته السلطان المعظم بتحفيز الاقتصاد الوطني وتنشيط بيئة الاستثمار ومتابعة الأنشطة التجارية والصناعية وأوضاع شركات القطاع الخاص؛ وجّه جلالته بتخفيض بعض الرسوم المتعلقة بقطاع العمل.

وفي إطار استمرار حرص جلالته السامي على كل ما من شأنه التخفيف عن المواطنين، وعدم تأثير السياسات المالية التي تم تبنيها لإدارة ملف

وإعفاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الرسوم والغرامات المترتبة على التأخير في سداد القروض المبرمة مع المحفظة الإقراضية (صندوق الرfid سابقاً) حتى نهاية العام ٢٠٢٢م، وإعفاء جميع المركبات (الخاصة والتجارية) من سداد غرامات ورسوم التجديد للعامين ٢٠٢٠ و٢٠٢١م، وسداد المبالغ المستحقة على بعض رواد الأعمال وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (العُمانيين) الذين صدرت ضدهم أوامر حبس في ملفات التنفيذ وما زالت سارية ولم يتم إلغاؤها، أو الذين صدرت ضدهم أحكام جزائية في قضايا الشيكات بدون رصيد، وتأجيل رفع القضايا ضد غير الملتزمين بأحكام بنود اتفاقيات القروض المبرمة مع المحفظة الإقراضية (صندوق الرfid سابقاً) حتى نهاية العام ٢٠٢٢م.

وفي إطار الحرص الذي يولييه مجلس الوزراء للوقوف على مؤشرات الأداء المالي لسلطنة عُمان ومتابعتها، وفي ضوء النتائج الإيجابية التي حققها البرنامج الوطني لتحقيق التوازن المالي التي أسهمت في المحافظة على سلامة المركز المالي للبلاد، وجّه جلالة السلطان المعظم في اجتماع المجلس في ١٧/١١/٢٠٢٢م بإطلاق «البرنامج الوطني للاستدامة المالية وتطوير القطاع المالي» لمدة ثلاث سنوات؛ بدءاً من يناير

لبرنامج المساعدات السكنية بوزارة الإسكان والتخطيط العمراني بمبلغ (٧٠) مليون ريال عُماني خلال الخطة الخمسية (٢٠٢١-٢٠٢٥)، وإعفاء كافة المواطنين المستفيدين من برنامج القروض السكنية الذي تقدمه وزارة الإسكان والتخطيط العمراني الذين تقل دخولهم الشهرية عن (٤٥٠) ريالاً عُمانياً من باقي المبالغ المستحقة عليهم، وتقديم دعم إضافي لخفض تكاليف استهلاك الكهرباء للمشاركين بحسابين أو أقل من الفئة السكنية بنسبة (١٥٪) خلال فترة أشهر الصيف من مايو إلى أغسطس ٢٠٢٢م، وتمديد صرف منفعة الأمان الوظيفي حتى نهاية شهر ديسمبر ٢٠٢٢م للمنهاة خدماتهم من المواطنين العاملين داخل سلطنة عُمان.

هذا إلى جانب تنفيذ حزمة إضافية من الإجراءات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال والأفراد المعسرّين، وللتخفيف من تأثيرات جائحة (كوفيد ١٩)، تتضمن عدداً من الإعفاءات، وسداد مبالغ مستحقة على بعض رواد الأعمال، شملت إعفاء المقترضين من محفظة القروض الطارئة بينك الإسكان العُماني، وإعفاء رواد الأعمال حاملي بطاقة ريادة المستفيدين من القروض الطارئة الإضافية والممنوحة من هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

العُماني الذين تقلّ دخلهم الشهرية عن (٤٥٠) ريالاً عُمانياً من إجمالي المبالغ المتبقية عليهم للصندوق، أسوة بما تم حول إعفاء المواطنين المستفيدين من برنامج القروض السكنية الذي تقدمه وزارة الإسكان والتخطيط العمراني.

واستكمالاً للجهود المبذولة لمراجعة رسوم الخدمات الحكومية تم إقرار إلغاء وخفض ودمج مجموعة إضافية من رسوم الخدمات الحكومية، وذلك بما يضمن دعم أنشطة القطاعات الاقتصادية وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وتسهيل إنجاز الإجراءات الحكومية.

وتنفيذاً للأوامر السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم التي قضت بسداد المطالبات المالية المترتبة على بعض أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأفراد، الذين صدرت بحقهم أوامر حبس وفقاً للضوابط الموضوعية في هذا الشأن، فقد قام المجلس الأعلى للقضاء - بعد التنسيق مع وزارة المالية - بسداد ديون (١١٦٩) حالة من الحالات المستحقة على بعض أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأفراد، التي بلغت مليونين و٤٤٥ ألفاً و٥٦٣ ريالاً و٢١٣ بيسة، وإلغاء أوامر الحبس الصادرة بحقهم، ورفع كافة العجوزات عنهم.

٢٠٢٣م؛ وذلك لجعل القطاع المالي ممكناً رئيساً لنمو الاستثمارات والاقتصاد وبما يضمن الاستمرارية لكافة البرامج التنموية.

كما وجّه جلالته السلطان المعظم باعتماد تنفيذ عدد من المشاريع التنموية الإضافية إلى جانب المشاريع المعتمدة في الخطة الخمسية العاشرة، وهي ازدواجية شارع السلطان قابوس بمدينة صلالة، وإعادة تأهيل وإنشاء نظام تصريف مياه الأمطار في شارع السلطان قابوس بمدينة صلالة، وإنشاء ميناء متعدد الأغراض في ولاية مصيرة.

وحرصاً من مجلس الوزراء على استمرار تقديم الدعم اللازم للتخفيف من آثار التضخم على الأوضاع المعيشية للمواطنين، وجّه جلالته السلطان المعظم باعتماد مجموعة المبادرات، وهي ترقية الموظفين الحكوميين التابعين لنظام الخدمة المدنية والأنظمة الأخرى المستحقين للترقية من أقدمية عام ٢٠١٢م اعتباراً من العام ٢٠٢٣م، وتشبثت أسعار وقود المركبات وفقاً لشهر أكتوبر ٢٠٢١م كحد أعلى حتى نهاية عام ٢٠٢٣م، وتمديد صرف منفعة الأمان الوظيفي للمنهاة خدماتهم من المواطنين العاملين داخل سلطنة عُمان، وذلك حتى نهاية شهر يونيو ٢٠٢٣م، وإعفاء الموظفين والمتقاعدين المقترضين من صندوق قروض إسكان قوات السلطان المسلحة والحرس السلطاني

ملايين ريال عُُماني)، وإتاحة زيادة هذا الحد للمشاريع التنموية التي تُساهم في إيجاد قيمة مضافة، علاوة على زيادة نسبة المساهمة في تمويل تكلفة المشاريع إضافة إلى رفع رأس مال البنك بما يتوافق مع هذه الزيادة.

وفي شأن خطط الاستثمار في المحافظات وإيجاد فرص العمل فيها؛ فقد تفضّل جلالته وأسدى توجيهاته السامية بتوسعة قائمة الأنشطة والمجالات التي يمولها بنك التنمية العُماني مع توفير حوافز إضافية للمشاريع التي تُقام خارج محافظة مسقط.

كما تفضّل جلالته بالتأكيد على تعزيز الشراكة بين بنك الإسكان العُماني ومختلف البنوك المحلية؛ بهدف الإسراع في توفير التمويل لمقدمي الطلبات المُدرَجين في قائمة الانتظار، على أن يشمل طلبات القروض الإسكانية المقدمة إلى وزارة الإسكان والتخطيط العُماني.

ومما هو جدير بالإشارة، أن المؤشرات المالية والاقتصادية التي حققتها سلطنة عُمان في عام ٢٠٢٢م أكدت على تحسّن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ليصل إلى ٤٤,٩ مليار ريال عُُماني بنهاية عام ٢٠٢٢م بمعدل نموّ بلغ ٢٢,٤ بالمائة مقارنة بعام ٢٠٢١م وتحقيق فائض مالي

واحتفاءً بمناسبة يوم الحادي عشر من يناير، يوم تولّى حضرة صاحب الجلالة السُّلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه - مقاليد الحكم في البلاد؛ تفضّل جلالته السلطان المعظم وأسدى أوامره السامية في ٢٠٢٣/١/١١م بتقديم دعم مالي للفرق الخيرية التابعة للجبان التنمية الاجتماعية بجميع الولايات، وتكريم المتطوعين العاملين فيها، وكذلك تقديم دعم مالي للجمعيات الخيرية الداعمة لجهود وزارة التنمية الاجتماعية؛ تقديرًا من لدن جلالته للجهود والأدوار التي يقومون بها في خدمة المجتمع.

وتأكيدًا للأهداف الرامية إلى زيادة القيمة السوقية لبورصة مسقط وتعزيز مساهمة الاستثمار الأجنبي فيها؛ فقد تفضّل جلالته وأمر بإيقاف العمل بضريبة الخصم من المنبع على توزيعات أرباح الأسهم والفوائد المفروضة على الشخص غير المقيم.

وفيما يتعلق بتشجيع الاستثمارات في البلاد، وبشكل خاص تشجيع إقامة المشاريع التي تساهم في التنوع الاقتصادي، وتوفير فرص عمل للمواطنين، ومن منطلق إيجاد الحلول التمويلية لها؛ فقد قضت التوجيهات السامية لجلالته برفع الحد الأقصى للإقراض المقدّم من بنك التنمية العُماني من (مليون ريال عُُماني) إلى (خمسة

وأثر استمرار تنفيذ إجراءات ضبط الأوضاع المالية في رفع التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان مع تعديل النظرة المستقبلية لها من قبل وكالات التصنيف الائتمانية الدولية خلال عام ٢٠٢٢م.

وأولى حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه - اهتماماً بالغاً بتنفيذ عدد من البرامج الوطنية المُسرَّعة من أجل تحقيق المستهدفات الوطنية لرؤية «عُمان ٢٠٤٠» لإيجاد حلول مستدامة للجوانب المالية والاقتصادية وملف التشغيل تمثلت في البرنامج الوطني للاستدامة المالية وتطوير القطاع المالي (استدامة) والبرنامج الوطني للتنويع الاقتصادي (تنويع) وبرنامج التحول الرقمي الحكومي والبرنامج الوطني للاستثمار وتنمية الصادرات (نزدهر) والبرنامج الوطني للتشغيل (تشغيل).

وقد استحدثت سلطنة عُمان عبر ميزانيتها لعام ٢٠٢٣م مشروعات ذات أثر تنموي وخُصص لها نحو ٢٠٠ مليون ريال عُماني، بالإضافة إلى دعم منظومة الحماية الاجتماعية بنحو ٢٨٤ مليون ريال عُماني بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢١/٣٣) لتحقيق حماية اجتماعية متكاملة موجهة للفئات الأكثر احتياجاً، وتعزيز كفاءة الاستثمارات وضمان الاستدامة المالية، وتحسين بيئة العمل بتقريب المزايا التقاعدية.

يقدر بنحو مليار و١٤٦ مليون ريال عُماني مقارنة بعجز معتمد في ميزانية عام ٢٠٢٢م بنحو مليار و٥٥٠ مليون ريال عُماني حسب أداء النتائج الأولية للميزانية العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢م.

وقد نالت الجوانب الاجتماعية والاقتصادية اهتماماً انعكس على ارتفاع صافي الإنفاق العام في عام ٢٠٢٢م بنحو ٩٥٨ مليون ريال عُماني، وشملت تثبيت أسعار الوقود وزيادة مخصصات الإنفاق الإنمائي وتعزيز مخصصات قروض بنك الإسكان العُماني وزيادة مصروفات دعم قطاع الكهرباء وقطاع النفايات والسلع الغذائية ودعمًا إضافيًا لأسر الضمان الاجتماعي والدخل المحدود ورفع مخصصات الطلبة المبتعثين في الخارج بنسبة ٢٥ بالمائة وإعفاء رواد الأعمال حاملي بطاقة ريادة من القروض الطارئة الإضافية والمقترضين من محفظة القروض الطارئة لبنك التنمية العُماني.

وتمكَّنت حكومة جلالته السلطان المعظم من سداد جزء من المديونية العامة وإدارة المحفظة الإقراضية بنهاية العام ٢٠٢٢م؛ ما أسهم في خفض إجمالي حجم الدَّيْن العام من ٢٠,٨ مليار ريال عُماني بنهاية عام ٢٠٢١م إلى ١٧,٧ مليار ريال عُماني في عام ٢٠٢٢م.





عُمان.. الأرض والإنسان

عراقة التاريخ واستراتيجية الموقع

أهمية هذا المكان من النواحي الاستراتيجية ومصادره الطبيعية خاصة النحاس والأحجار الكريمة.

وفيما تروي كتب التاريخ عن نزوح قبائل عربية عديدة إلى عُمان والاستقرار فيها منذ تاريخ موغل في القدم، تذكر المصادر التاريخية أن أول هجرة منظمة وقوية هي تلك التي كانت تحت قيادة مالك بن فهم الذي كان ينتمي إلى القبائل الأزدية، في نهاية القرن الميلادي الأول.

ومع بزوغ شمس الإسلام، كانت عُمان من أوائل البلدان التي اعتنقت الدين الإسلامي طوعية في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام، فقد بعث عليه السلام عمرو ابن العاص إلى جيفر وعبد ابني الجلندی ابن المستكبر - ملكي عُمان آنذاك - يدعوهما إلى الإسلام فاستجابت عُمان بقيادة ابني

برزت عُمان كواحدة من المراكز الحيوية التي عُرِفَتْ بصلاتها التاريخية الكبيرة مع الحضارات القديمة، لاسيما الحضارات السومرية والبابلية والفرعونية والرومانية وغيرها من الأمم والحضارات، وأسهمت في مراحل تاريخية عديدة بنصيب حضاري وافر، كما كانت في فترات أخرى قوة مؤثرة، حيث كانت السفن العُمانية تجوب المحيط الهندي متجهة إلى الموانئ الفارسية الجنوبية وموانئ الخليج العربي وصولاً إلى العراق، وتمدّ صواريخها حتى موانئ شرق إفريقيا ابتداءً بالصومال شمالاً وانتهاءً بموزمبيق جنوباً.

وقد أطلق السومريون على عُمان اسم مجان أو جبل النحاس، وورد هذا الاسم في مئات النصوص الرافدية سواء أكانت سومرية أو أكادية والتي كتبت بالخط المسماري، وكانت تشير بشكل واضح إلى

القرن التاسع عشر، وقد فرضت هذه الإمبراطورية وجودها البحري في المحيط الهندي، وأقامت علاقات سياسية متوازنة مع القوى العظمى.

ومع أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، مرت البلاد ببعض مراحل الضعف والعزلة والخلافات الداخلية، لأسباب عديدة محلية وإقليمية ودولية، قبل أن تشرق شمس النهضة العُمانية على يد المغفور له بإذن الله تعالى جلالة السلطان قابوس بن سعيد بن تيمور - طيب الله ثراه - الذي قاد نهضة حديثة شقت خلالها عُمان طريقها إلى المجد، واستعادت ماضيها العريق، وتبوأت مكانتها المرموقة والبارزة بين دول العالم، لتتواصل المسيرة المباركة، والنهضة الحديثة مع حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم ابن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه - الذي أعلن منذ تسلمه زمام الحكم في البلاد في ١١ يناير ٢٠٢٠م، المضي على طريق البناء والتنمية، ومواصلة مسيرة النهضة المباركة، مؤكداً «على أن تظلَّ عُمان الغاية الأسمى في كل ما نُقدم عليه، وكل ما نسعى لتحقيقه، داعين كافة أبناء الوطن، دون استثناء، إلى صون مكتسبات النهضة المباركة، والمشاركة الفاعلة في إكمال المسيرة الظافرة، متوكلين على الله عز وجل، راجين عونه وتوفيقه».

الجلندي، وأصبحت منذ ذلك التاريخ واحدة من القلاع الحصينة للإسلام والتي ساعدت على انتشاره في كثير من المناطق خاصة في شرق ووسط أفريقيا.

وخلال السنوات الأولى للدعوة الإسلامية ساهمت عُمان بدور بارز في حروب الردة التي ظهرت بعد وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام، كما شاركت في الفتوحات الإسلامية العظيمة خاصة في العراق وفارس وبلاد السند، بالإضافة إلى المشاركة في الفتوحات الإسلامية لعدد من البلاد الأخرى في المنطقة وخارجها.

وإذا كانت دولة اليعاربة تعتبر من الدول التي خُدت ليس في التاريخ العُماني فحسب، وإنما في تاريخ الخليج والعرب بصفة عامة، بحكم أنها الدولة التي نجحت في طرد البرتغاليين ليس من السواحل العُمانية فقط، بل من سواحل الخليج العربي ومنطقة المحيط الهندي، وصولاً إلى شرق أفريقيا، فإن الدولة البوسعيدية التي تأسست عام ١٧٤٤م على يد الإمام أحمد ابن سعيد البوسعيدى والتي يمثل حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه - امتداداً لها، استطاعت نقل عُمان لتكون ضمن القوى المؤثرة في محيطها، وبناء إمبراطورية عُمانية كبيرة امتدت لتشمل مناطق عديدة في شرق أفريقيا خلال النصف الأول من

أَسْمَاءُ عُمان

اختلفت الآراء في أصل تسمية عُمان فالبعض يرجعها إلى قبيلة عُمان القحطانية، والبعض يأخذها من معنى الاستقرار والإقامة، فيقول ابن الأعرابي: العُمن أي المقيمون في مكان، يقال رجل عامن وعمون، ومنه اشتقت كلمة عُمان، ويستطرد فيقول: أَعْمَن الرجل أي دام على المقام بعُمان، أما الزجاجي فيقول: إن عُمان سميت باسم عُمان بن إبراهيم الخليل عليه السلام، بينما يذكر ابن الكلبي: إنها سميت باسم عُمان بن سبأ بن يَغْثان بن إبراهيم خليل الرحمن لأنه هو الذي بنى مدينة عُمان.

وقيل إن الأزد سمت عُمان (عُمانًا) لأن منازلهم كانت على واد لهم بمأرب يقال له عُمان فشبهوها به، ومن أقدم المؤرخين الرومان الذين ذكروا عُمان بهذا الاسم يلينوس الذي عاش في القرن الأول للميلاد، فقد ورد في كتاباته اسم مدينة تسمى عُمانه، وكذلك ورد هذا الاسم عند بطليموس الذي عاش في القرن الثاني للميلاد، ويظن جروهمان أن عُمانه المذكورة عند هذين المؤرخين هي صحار التي كانت تعد المركز الاقتصادي الأكثر أهمية في المنطقة في العصر الكلاسيكي.

وقد عُرِفَت عُمان بأسماء أخرى، فقد أطلق عليها السومريون ودول بلاد ما بين النهرين اسم (مجان)، كما سماها الفرس باسم (مزون)، وهي مشتقة من كلمة (المزن) وتعني السحاب والماء الغزير المتدفق، ولعل هذا يفسر قيام وازدهار الزراعة في عُمان منذ القدم وما صاحبها من استقرار وحضارة أيضا.

وورد اسم عُمان في المصادر العربية على أنها إقليم مستقل، فقد أشار الاصطخري وابن حوقل إلى ذلك في قولهما: وعُمان ناحية ذات أقاليم مستقلة بأهلها فسحة.

أما ابن خلدون فقد كان أكثر وضوحًا في تعريفه لعُمان، فقد ذكرها في جملة الأقاليم العربية التي ظهرت كدول مستقلة في جزيرة العرب وهي اليمن والحجاز وحضرموت والشحر وعُمان، ووصف نظام حكمها، فقال بأنها (إقليم سلطاني منفرد).

ومهما كان الأمر، فإن اسم عُمان كما هو ملاحظ يعود إلى عصور تاريخية قديمة، وأن عُمان كانت تصطبغ بالصبغة العربية منذ أقدم العصور.

الجغرافيا وحيوية الموقع :

سياساتها وخياراتها وأسلوبها في التعامل مع كثير من القضايا والتطورات.

تقع سلطنة عُمان في أقصى الجنوب الشرقي لشبه الجزيرة العربية، وتمتد بين خطي عرض ٤٠ و ١٦ و ٢٠ و ٢٦ درجة شمالاً وبين خطي طول ٥٠ و ٥١ و ٤٠ و ٥٩ درجة شرقاً، وتطل على ساحل يمتد ٣١٦٥ كيلومتراً يبدأ من أقصى الجنوب الشرقي حيث بحر العرب ومدخل المحيط الهندي، ممتداً إلى بحر عُمان حتى ينتهي عند مسندم شمالاً،

إذا كانت الجغرافيا في جوهرها تقوم على معطيات الموقع والتضاريس وامتدادات الحدود ساحلية كانت أو برية، إلا أنها في الجانب الآخر منها تمثل حوار الطبيعة والإمكانات المتاحة وكيفية التعامل الإنساني معها، ليس فقط للتغلب على مشكلاتها، ولكن لتحويلها إلى عناصر قوة مضافة للإنسان في تعامله مع البيئة من حوله.

وتمتلك سلطنة عُمان موقعاً استراتيجياً بالغ الأهمية كان له دوماً صدًى قوي في



شواهد حضارية ومعالم حديثة تحكي تاريخاً مجيداً عن عُمان وحاضرها المشرق

الشرقي لسلطنة عُمان إلى جنوبها الغربي، ويصل أقصى ارتفاع له ٣٠٠٠ متر في ولاية الجبل الأخضر.

وفي محافظة مسندم ترتفع الجبال إلى نحو ١٨٠٠ متر فوق سطح البحر، حيث يقع مضيق هرمز بين الساحلين العُماني والإيراني لكن الجزء الصالح منه للملاحة الدولية يقع في الجانب العُماني.

ويشبه العُمانيون سلسلة جبال الحجر بالعمود الفقري للإنسان فيسُمون المنطقة التي تقع على بحر عُمان بالباطنة، والمنطقة التي تقع إلى الغرب من المرتفعات بالظاهرة، فالباطنة هي الشاطئ الساحلي الذي شكلته الوديان الهابطة من الجبال ويتراوح اتساعه ما بين ١٥ و ٨٠ كيلومترا، كما يتجاوز طوله ٣٠٠ كيلومتر، وهي المنطقة الزراعية الرئيسية في سلطنة عُمان، حيث البساتين التي تروىها المياه الجوفية، والباطنة تمتد شمالا من مسقط حتى حدود دولة الإمارات العربية المتحدة.

وهناك عدة وديان تقطع هذه السلسلة من الجبال أكبرها وادي سمائل الذي يصل بين مدينة مسقط على الساحل وبين ولايتي إزكي ونزوى في الداخل، لهذا يطلق على المنطقة التي تقع فيها سلسلة الجبال إلى الغرب من ذلك الوادي منطقة الحجر الغربي، وفيها تقع ولاية الجبل الأخضر وولايات الرستاق ونخل والعوابي وغيرها.

والمنطقة التي تقع فيها سلسلة الجبال إلى الشرق من وادي سمائل تسمى منطقة

ليطل على مضيق هرمز الاستراتيجي حيث مدخل الخليج، وترتبط حدود عُمان مع الجمهورية اليمنية من الجنوب الغربي ومع المملكة العربية السعودية غربًا، ودولة الإمارات العربية المتحدة شمالًا، ويتبعها عدد من الجزر الصغيرة في بحر عُمان ومضيق هرمز مثل جزيرة سلامة وبناتها، وفي بحر العرب مثل جزيرة مصيرة، ومجموعة جزر الحلايبات وغيرها.

وتقع سلطنة عُمان شمال مدار السرطان وجنوبه، فتتسمي بذلك إلى المناطق الحارة الجافة ولها بجنوبها امتدادات تدخل في المناخ الاستوائي.

ومن هذا الموقع تسيطر سلطنة عُمان على أقدم وأهم الطرق التجارية البحرية في العالم، وهو الطريق البحري بين الخليج والمحيط الهندي، ومن هذا الموقع أيضا اتصلت طرق القوافل عبر شبه الجزيرة العربية لترتبط ما بين غربها وشرقها وشمالها وجنوبها، وتبلغ مساحة سلطنة عُمان ٣٠٩,٥٠٠ (ثلاثمائة وتسعة آلاف وخمسمائة) كيلومتر مربع.

كما تتميز جغرافية سلطنة عُمان بوجود سلسلة جبال الحجر التي تمتد من منطقة رؤوس الجبال في رأس مسندم (حيث يقع مضيق هرمز بوابة الخليج) إلى رأس الحد أقصى امتداد للجزيرة العربية من جنوبها الشرقي المطل على المحيط الهندي، وذلك على شكل قوس كبير يتجه من الشمال

على حوالي (١٣٠) كيلومتراً منها، وتضم سهلاً ساحلياً بعرض يتراوح ما بين ثمانية إلى عشرة كيلومترات، تقع فيه ولاية صلالة، وغيرها من الولايات مثل طاقة ومرباط وسدح ورخيوت وضلكوت، وتزخر الشواطئ الساحلية في محافظة ظفار بثروة سمكية وافرة منها الروبيان والهامور وكذلك سمك السردين الذي يستخدم الفائض منه علفاً للحيوانات وسماداً للمزروعات.

أما منطقة جبال ظفار فتتمدد من الشرق إلى الغرب بطول حوالي (٤٠٠) كيلومتر من قبالة جزر الحلايبات إلى الحدود مع الجمهورية اليمنية، وبها مناطق جبلية تشكل سلسلة واحدة متصلة أبرزها جبل سمحان في الشرق وجبال القمر في الغرب، ولا يزيد عرض هذه الجبال عن ٢٣ كيلومتراً، وأقصى ارتفاع لها (٢٥٠٠) متر، وهناك (٧٥) كيلومتراً من هذه الجبال تكسوها الخضرة بدءاً من يونيو إلى سبتمبر من كل عام - فصل الخريف - إذ تتميز هذه المنطقة عن بقية مناطق الجزيرة العربية بهبوب الرياح الموسمية عليها الآتية من الجنوب الغربي في فصل الخريف، الذي تتحول فيه محافظة ظفار إلى مصيف متميز بسبب هطول الأمطار وانتشار المراعي، كما تنمو على بعض أجزائها أشجار اللبان التي كانت لها تجارة رائجة اشتهرت بها هذه المنطقة، وكانت مصدر ثروتها في العصور القديمة كما تتفجر منها عيون تتدفق بالماء على مدار العام.

الحجر الشرقي وفيها تقع ولايتا سمائل وبدبد وغيرهما. وأعلى قمة في جبال الحجر هي (جبل شمس) في محافظة الداخلية إذ يبلغ ارتفاعه نحو ثلاثة آلاف متر فوق سطح البحر، يضيق الساحل العُماني عند مرتفعات القمر بمسقط ليصبح الشاطئ صخرياً مليئاً بالجيوب المائية، كما هو الحال في رأس جنوب مسقط حتى رأس الحد، ومن رأس الحد إلى منطقة فيلم على الشاطئ في خليج مصيرة تمتد رمال الشرقية بطول حوالي (١٦٠) كيلومتراً وعرض حوالي ثمانية كيلومترات، وإلى الجنوب الغربي من جزيرة مصيرة تقع مساحة شاسعة من الأراضي المستوية الحجرية تعرف باسم (جدة الحراسيس)، بينما تقع إلى الغرب من رمال الشرقية أراضٍ منبسطة صخرية واسعة عرضها حوالي (٢٥٠) كيلومتراً تتخللها وديان تجري من الشمال إلى الجنوب مثل وادي حلفين ووادي عندام.

وتقع غربي جزيرة مصيرة شبه جزيرة بر الحكمان، ويفصلها عن جزيرة مصيرة مجرى مائي يبلغ اتساعه (١٤) كيلومتراً، وتتكون منطقة بر الحكمان من ملاحات بسيطة، وفي بعض المواسم يغطي البحر خمسة كيلومترات من أراضيها، ويعتمد سكانها في حياتهم على صيد الأسماك.

وعلى ساحل بحر العرب يمتد الشاطئ العُماني - محافظتي الوسطى وظفار - مسافة (٥٦٠) كيلومتراً، حيث تسقط الأمطار الموسمية

المحافظات والولايات:

وجرى توحيد المرجعية الإشرافية للمحافظات كلها لوزير الداخلية؛ وذلك لضمان تنظيم الموضوعات ذات الطبيعة المشتركة بين المحافظات بموجب لوائح موحدة تنظم جميع الشؤون البلدية فيها، إضافة إلى وضع اختصاصات واضحة وواسعة ومرنة للمحافظين، لتمكينهم من القيام بمهام تنفيذية مباشرة فيما يتصل بالتنمية الاقتصادية وتعزيز مصادر الدخل الذاتية في المحافظة، وتعزيز تنافسياتها، وتشجيع الاستثمارات، فيها، وبما يلبي تطلعات واحتياجات المواطنين، وبما ينسجم مع الأهداف والخطط الحكومية في هذا الشأن.

كما جرى بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٢/٣٦) توحيد الهياكل التنظيمية لجميع المحافظات من خلال وجود التقسيمات الإدارية ذاتها في كل محافظة، مع مراعاة اختلاف مستوياتها وفق حجم وطبيعة عمل كل محافظة، بما يكفل لها القيام بجميع الأدوار والمسؤوليات المنوطة بها وتعزيز اختصاصات وصلاحيات الوالي، بما ينسجم مع الاختصاصات والصلاحيات المقررة للمحافظ، ومن ذلك متابعة أداء فرع البلدية في الولاية، والتأكد من قيامه بدوره المنوط به على الوجه الأكمل.

ومن أجل تطوير العمل الإداري والبلدي في كافة محافظات سلطنة عُمان وتسهيل الإجراءات على المواطنين، صدر في ٢٠٢٠/١١/١٢ م قانون المجالس البلدية وذلك بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٠/١٢٦)، وجرى تعديل بعض أحكام هذا القانون بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٢/ ٢٨) الصادر في ٢٠٢٢/٦/١٦ م.

جرى اعتماد التقسيم الإداري لسلطنة عُمان الذي يعد من الملامح المميزة للدولة العصرية، بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/١١٤) الصادر في ٢٠١١/١٠/٢٦ م، والرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٠/١٠١) الصادر في ٢٠٢٠/٨/١٨ م، واشتمل على (١١) محافظة هي: مسقط وظفار ومسندم والبريمي والداخلية وشمال الباطنة وجنوب الباطنة وجنوب الشرقية وشمال الشرقية والظاهرة والوسطى.

ولتعزيز دور المحافظات، واتباع أسلوب الإدارة المحلية فيها، جاء المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٢/ ٣٦) الصادر في ٢٠٢٢/٦/١٦ م، بشأن نظام المحافظات عوضاً عن النظام السابق الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٠/١٠١)، متناسباً مع النهج الحديث للإدارة المحلية اللامركزية في عمل المحافظات، وضمان تحقيق اللامركزية في اتخاذ القرارات، من أجل تنمية المحافظات وتطويرها، الأمر الذي من شأنه تحقيق أهداف وركائز رؤية عُمان ٢٠٤٠، التي من بينها التنمية المستدامة للمحافظات وتهيئة البيئة الجاذبة للاستثمارات فيها، وتنمية مواردها، والارتقاء بالخدمات والأنشطة المحلية والبلدية فيها.

وتمثل كل محافظة من محافظات سلطنة عُمان أهمية خاصة إدارية وجغرافية واقتصادية، وتضم كل من هذه المحافظات عدداً من الولايات يصل مجموعها الكلي إلى (٦٣) ولاية، وحسب المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٢/٣٦)، يتولى إدارة المحافظة وتسيير شؤونها محافظ يصدر بتعيينه مرسوم سلطاني، وتكون له صلاحيات رئيس الوحدة المنصوص عليها في القوانين والنظم والمراسيم السلطانية المطبقة على وحدات الجهاز الإداري للدولة.

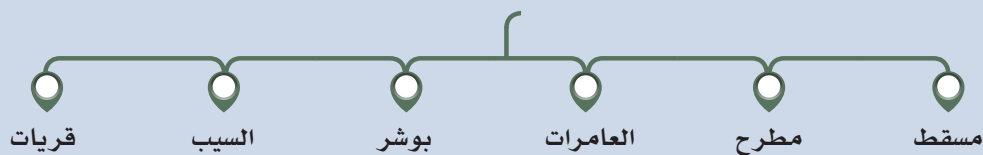
حظيت محافظة مسقط بالعديد من الإنجازات التي شملت كافة مجالات الحياة العصرية، وشهدت حركة تنموية نشطة في مختلف المجالات والأصعدة، كتنفيذ شبكة من الطرق الحيوية المزودة بكافة الأنظمة والتقنيات والخدمات التي تربط ولايات المحافظة، وتحسين الواجهات العامة ومجالات التشجير والحدايق وإنشاء الأسواق والمرافق العامة وترقية الأحياء السكنية التجارية وتخطيط بعض المناطق، مما جعلها في مصاف المدن المتقدمة، ومن أبرز العواصم من حيث التطور والتخطيط الذي يتعانق فيه الماضي التليد مع الحاضر المشرق والمستقبل الواعد.

وتضمّ محافظة مسقط ضمن حدودها الإدارية ست ولايات هي ولايات: مسقط، ومطرح، والعامرات، وبوشر، والسيب، وقریات، ومركز المحافظة ولاية مسقط. ويبلغ عدد أعضاء المجلس البلدي لمحافظة مسقط (٢١) عضواً، بينهم (١٢) عضواً منتخباً يمثلون مختلف ولايات المحافظة.

تُعد محافظة مسقط بمثابة المنطقة المركزية للبلاد سياسياً واقتصادياً وإدارياً، ففيها تقع مدينة مسقط عاصمة سلطنة عُمان، ومقر الحكم ومركز الجهاز الإداري للدولة، كما تمثل محافظة مسقط مركزاً رئيسياً حيويًا للنشاط الاقتصادي والسياحي والتجاري سواء على المستوى المحلي أو في علاقات سلطنة عُمان مع الدول الأخرى. تقع محافظة مسقط على بحر عُمان في الجزء الجنوبي من ساحل الباطنة، وتتصل من الشرق بجبال الحجر الشرقي ومحافظة شمال الشرقية، ومن الغرب محافظة جنوب الباطنة ومن الجنوب بمحافظة الداخلية، وتعتبر محافظة مسقط أعلى كثافة سكانية في سلطنة عُمان من بين المحافظات، ويبلغ عدد سكانها (١,٣٠٢,٤٤٠) نسمة، وفقاً لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠٢٠م، و(١,٤١٩,٥٧٨) نسمة، وفقاً لإحصائيات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لشهر أغسطس ٢٠٢٢م.



(٦) ولايات



عدد سكانها



عدد سكانها وفقا لإحصائيات المركز الوطني
للإحصاء والمعلومات لشهر أغسطس

عدد سكانها وفقا لنتائج التعداد
العام للسكان والمساكن والمنشآت



الخضرة ويليّ الضباب الأبيض هضابها كما يهطل الرذاذ الخفيف ليلطّف الجو. تضم محافظة ظفار (١٠) ولايات هي ولايات صلالة، وطاقة، ومرباط، ورخيوت، وثمريت، وضلكوت، والمزينة، ومقشن، وشليم وجزر الحلاينات، وسدح، ومركز المحافظة ولاية صلالة.

يبلغ عدد سكان محافظة ظفار (٤١٦,٤٥٨) نسمة وفقاً لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠٢٠م، و(٤٤٩,٩١٧) نسمة، وفقاً لإحصائيات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لشهر أغسطس ٢٠٢٢م.

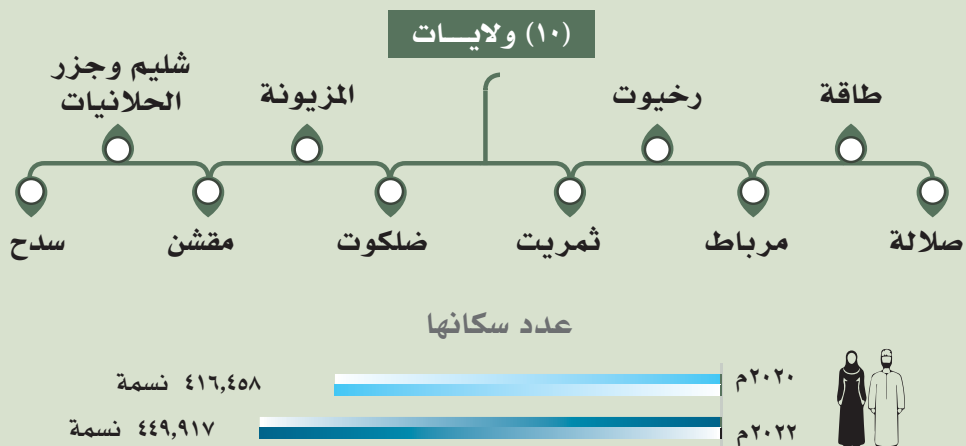
ويبلغ عدد أعضاء المجلس البلدي لمحافظة ظفار (٢٩) عضواً، بينهم (٢٠) عضواً منتخباً يمثلون مختلف ولايات المحافظة.

محافظة ظفار، أرض اللبان والبخور في الجزيرة العربية، وكما كانت ظفار بوابة عُمان الضخمة على المحيط الهندي ومعبر القوافل في جنوب شبه الجزيرة العربية، فإنها كانت كذلك بوابة عُمان إلى التقدم والتطور والازدهار في ظل النهضة العُمانية الحديثة.

تقع محافظة ظفار في أقصى جنوب سلطنة عُمان، وتبعد مدينة صلالة عن مسقط بنحو ألف كيلومتر، وتتصل محافظة ظفار من الغرب بمحافظة الوسطى ومن الجنوب الشرقي والجنوب ببحر العرب، ومن الغرب والجنوب الغربي بالحدود مع الجمهورية اليمنية ومن الشمال والشمال الغربي بصحراء الربع الخالي، وتشتهر بطقسها الموسمي والذي يعرف محلياً بالخريف، حيث تعيش أحلى أوقاتها وتكسوها



محافظة ظفار تشتهر بطقسها الموسمي، حيث تكسوها الخضرة ويليّ الضباب هضابها وسهولها (عين جريز)



عدد سكانها وفقا لإحصائيات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لشهر أغسطس

عدد سكانها وفقا لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت



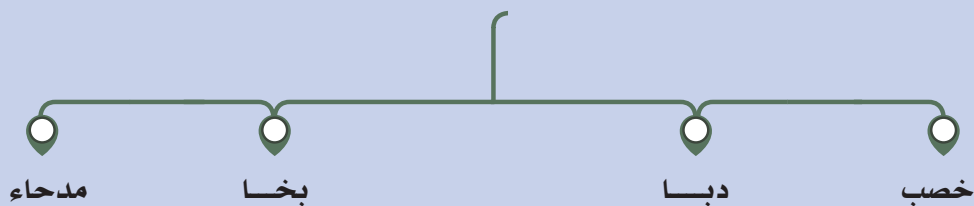
بحر عُمان والمحيط الهندي. وتضم محافظة مسندم أربع ولايات هي ولايات خصب، ودبا، وبخا، ومدحاء، ومركز المحافظة ولاية خصب. ويبلغ عدد سكان المحافظة (٤٩,٠٦٢) نسمة وفقاً لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠٢٠م، و(٥٢,٣٢٠) نسمة وفقاً لإحصائيات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لشهر أغسطس ٢٠٢٢م، ويبلغ عدد أعضاء المجلس البلدي لمحافظة مسندم (١٧) عضواً، بينهم (٨) أعضاء منتخبين يمثلون مختلف ولايات المحافظة.

تحتل محافظة مسندم بأهمية استراتيجية بالغة حيث تطلّ على مضيق هرمز الذي يعدّ أكثر الممرات المائية الدولية أهمية بالنسبة لصادرات النفط والتجارة سواء على مستوى المنطقة أو على المستوى الدولي، إذ يمرّ من خلاله نحو ٩٠٪ من صادرات دول الخليج من النفط إلى العالم الخارجي، كما أنه يعد البوابة الشرقية لحركة التجارة والملاحة من وإلى الدول المطلة على الخليج. تقع محافظة مسندم في أقصى شمال سلطنة عُمان وتطلّ على مضيق هرمز وهو بمثابة البوابة التي تربط بين الخليج وبين البحار المفتوحة في





(٤) ولايات



عدد سكانها



عدد سكانها وفقا لإحصائيات المركز الوطني
للإحصاء والمعلومات لشهر أغسطس

عدد سكانها وفقا لنتائج التعداد
العام للسكان والمساكن والمنشآت



متطورة وواحدة جدا ليس لمحافظة البريمي فحسب بل لسلطنة عُمان بشكل عام وذلك لضخامة الإنشاءات وتعدد أدوارها. تتكون محافظة البريمي من ثلاث ولايات هي البريمي، ومحضة، والسنية، ومركز المحافظة ولاية البريمي، ويبلغ عدد سكان المحافظة (١٢١,٨٠٢) نسمة وفقاً لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠٢٠م، و(١٢٧,٥٩١) نسمة وفقاً لإحصائيات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لشهر أغسطس ٢٠٢٢م، ويبلغ عدد الأعضاء المنتخبين للمجلس البلدي لمحافظة البريمي (١٥) عضواً، بينهم (٦) أعضاء منتخبين يمثلون مختلف ولايات المحافظة.

تشتهر محافظة البريمي بموقعها الاستراتيجي والتجاري الحيوي حيث تقع في الشمال الغربي لسلطنة عمان، وبسبب ارتفاعها عن سطح البحر وتوفر المياه (الوديان والأفلاج) بها فإنها كانت طريقاً للتجارة وتميزت بزراعة القمح والنخيل والفواكه. وتضم محافظة البريمي العديد من الحصون والقلاع من أهمها حصن «الخدق» وحصن «الحلة» وحصن «بيت الند» وحصن «الخبيب» وغيرها.

وتشهد محافظة البريمي تنفيذ جملة من المشاريع التنموية والحيوية المهمة والتي ستشكل عامل جذب للمحافظة وتنشيطا للجوانب الاقتصادية والسياحية فيها، من بينها مشاريع سياحية تعدّ واجهة تنموية وسياحية



(٣) ولايات

السنية

محضة

البريمي

عدد سكانها



عدد سكانها وفقا لإحصائيات المركز الوطني
للإحصاء والمعلومات لشهر أغسطس

عدد سكانها وفقا لنتائج التعداد
العام للسكان والمساكن والمنشآت



محافظة الداخلية

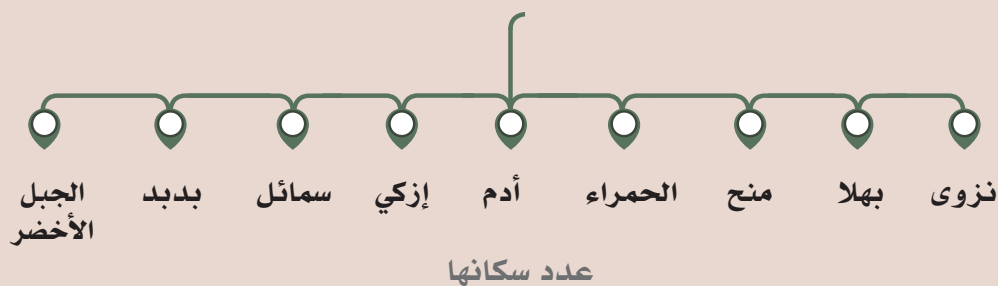
من المحافظات الزراعية الرئيسية في البلاد، ولكن أيضا بدورها ومكانتها البارزة في التاريخ العُماني، وتضم تسع ولايات هي ولايات نزوى، وبهلا، ومنح، والحمراء، وأدم، وإزكي، وسماثل، وبدبد، والجبل الأخضر، ومركز المحافظة ولاية نزوى، ويبلغ عدد سكان المحافظة (٤٧٨,٥٠١) نسمة وفقًا لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠٢٠م، و(٥٠٩,٢١٢) نسمة وفقًا لإحصائيات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لشهر أغسطس ٢٠٢٢م، ويبلغ عدد أعضاء المجلس البلدي لمحافظة الداخلية (٢٧) عضوًا، بينهم (١٨) عضوًا منتخبًا يمثلون مختلف ولايات المحافظة.

تعتبر محافظة الداخلية بتاريخها وإسهامها الحضاري وبموقعها وطوبوغرافيتها واحدة من أهم محافظات سلطنة عُمان، فهي بمثابة العمق الاستراتيجي للسلطنة، إذ إنها تتكون من الهضبة الكبرى الواقعة في وسط البلاد حيث توجد ولاية الجبل الأخضر التي ينحدر من سفوحها هذه الهضبة في اتجاه الصحراء جنوبًا، وتمثل محافظة الداخلية مركز اتصال بالمحافظات الأخرى، فهي تتصل من الشرق بمحافظتي جنوب وشمال الشرقية، ومن الغرب بمحافظة الظاهرة، ومن الجنوب بمحافظة الوسطى ومن الشمال بمحافظة مسقط ومحافظة جنوب الباطنة. وتتميز محافظة الداخلية ليس فقط بكونها

منظر جوي لبركة الموز بولاية نزوى في محافظة الداخلية



(٩) ولايات



عدد سكانها وفقا لإحصائيات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لشهر أغسطس

عدد سكانها وفقا لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت

محافظة شمال الباطنة

المشروعات الاقتصادية العملاقة في سلطنة عُمان خاصة في ظل استقطاب المنطقة الصناعية في صحار لعدد كبير من المشروعات الصناعية الكبيرة والتحويلية كالسماد والبتروكيماويات والألومنيوم والحديد، وعزز ذلك إنشاء المنطقة الحرة في صحار ومطار صحار الذي يمثل جهة جوية جديدة لعُمان، إلى جانب مشروع طريق الباطنة السريع الذي يعد من بين المشاريع الاستراتيجية العصرية في سلطنة عُمان.

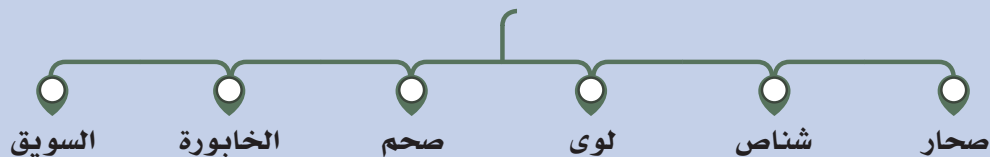
يبلغ عدد سكان محافظة شمال الباطنة (٧٨٤,٦٨١) نسمة وفقا لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠٢٠م، و(٨٣٢,٧٦٦) نسمة وفقا لإحصائيات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لشهر أغسطس ٢٠٢٢م، ويبلغ عدد أعضاء المجلس البلدي لمحافظة شمال الباطنة (٢١) عضواً، بينهم (١٢) عضواً منتخباً يمثلون مختلف ولايات المحافظة.

تعتبر محافظة شمال الباطنة - والتي تمتد كشریط ساحلي بين البحر والجبل - من أهم محافظات سلطنة عُمان جغرافيا واقتصاديا، وتضم ست ولايات هي صحار، وشناص، ولوى، وصحم، والخابورة، والسويق، ومركز المحافظة ولاية صحار، ولكونها تمتلك موقعا جغرافيا بالغ الحيوية يمتد على الساحل الجنوبي لبحر عُمان، كانت محافظة شمال الباطنة نافذة بحرية عُمانية ربطت عُمان بالدول الأخرى عبر النشاط البحري والتجاري العُماني في الخليج والمحيط الهندي.

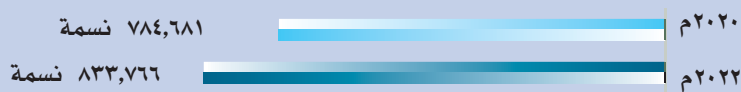
كما تتميز محافظة شمال الباطنة بإمكانات اقتصادية تتمثل في أنها تضم أكبر سهول سلطنة عُمان الزراعية (سهل الباطنة) وتنوع بها الخامات المعدنية التي تم البدء في استغلالها لإقامة عدة صناعات ثقيلة وحيوية. ويمثل ميناء صحار الصناعي واحدا من



(٦) ولايات



عدد سكانها



عدد سكانها وفقا لإحصائيات المركز الوطني
للإحصاء والمعلومات لشهر أغسطس

عدد سكانها وفقا لنتائج التعداد
العام للسكان والمساكن والمنشآت



محافظة جنوب الباطنة

وفي حين تحققت العديد من الإنجازات في مجال الخدمات والطرق والاتصالات والتخطيط العمراني وعلى نحو يتواءم مع تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية في سلطنة عُمان، فإنه تمت العناية كذلك بتجميل وتخطيط المدن وتطوير المواقع السياحية فيها بما في ذلك العيون الطبيعية كعين «الكسفة» في ولاية الرستاق وعين «الثوارة» في ولاية نخل، وهما من أشهر عيون المياه المعدنية الحارة في سلطنة عُمان، بالإضافة إلى الحدائق العامة والمتنزهات السياحية. يبلغ عدد أعضاء المجلس البلدي لمحافظة جنوب الباطنة (٢١) عضوًا، بينهم (١٢) عضوًا منتخبًا يمثلون مختلف ولايات المحافظة.

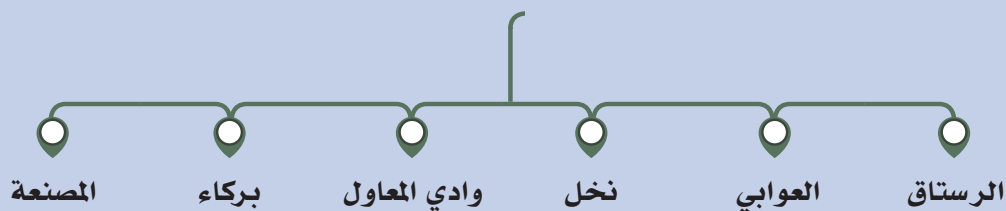
تتكون محافظة جنوب الباطنة من ست ولايات هي الرستاق، والعوabi، ونخل، ووادي المعاول، وبركاء، والمصنعة، ومركز المحافظة ولاية الرستاق، ويبلغ عدد سكان المحافظة (٤٦٥,٥٥٠) نسمة وفقًا للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠٢٠م، و(٤٩٦,٢٦٦) نسمة وفقًا لإحصائيات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لشهر أغسطس ٢٠٢٢م.

تمتد محافظة جنوب الباطنة بين بحر عُمان شرقًا وبين سفوح جبال الحجر الغربي غربًا، وبحكم موقعها وإمكاناتها الاقتصادية وكثافتها السكانية فإنها لعبت دورًا مؤثرًا على امتداد التاريخ العُماني.

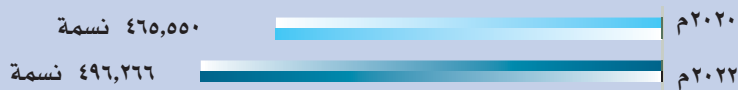
نيابة الحوقين في ولاية الرستاق بمحافظة جنوب الباطنة تمتاز بجمال الطبيعة ووفرة المياه



(٦) ولايات



عدد سكانها



عدد سكانها وفقا لإحصائيات المركز الوطني
للإحصاء والمعلومات لشهر أغسطس

عدد سكانها وفقا لنتائج التعداد
العام للسكان والمساكن والمنشآت



محافظة جنوب الشرقية

الشرقية بمشاريع عملاقة كما هو الحال مع مشروع الغاز الطبيعي المسال ومصنع سمار اليوريا والأمونيا، والمنطقة الصناعية في صور.

يبلغ عدد سكان محافظة جنوب الشرقية (٣١٥,٤٤٥) نسمة وفقاً لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠٢٠م، و(٣٣٧,٦٤٧) نسمة وفقاً لإحصائيات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لشهر أغسطس ٢٠٢٢م، فيما يبلغ عدد أعضاء المجلس البلدي لمحافظة جنوب الشرقية (١٩) عضواً، بينهم (١٠) أعضاء منتخبين يمثلون مختلف ولايات المحافظة.

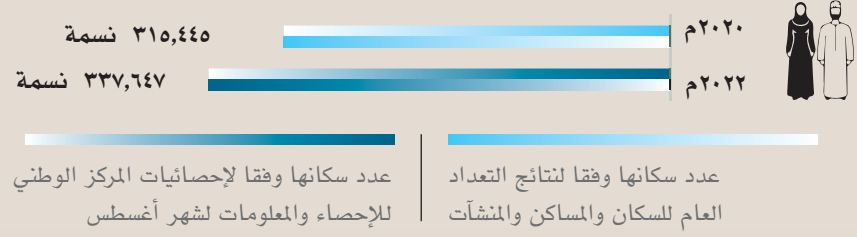
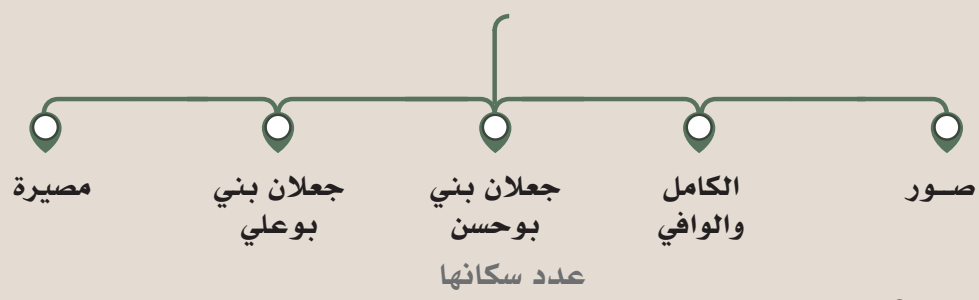
تمثل محافظة جنوب الشرقية الواجهة الشمالية الشرقية لسلطنة عُمان، وهي تطلّ على بحر العرب من ناحية الشرق، كما تتصل برمال الشرقية من ناحية الجنوب وبمحافظة الداخلية من ناحية الغرب، وتضم محافظة جنوب الشرقية خمس ولايات هي ولايات: صور، والكامل والوافي، وجعلان بني بو حسن، وجعلان بني بو علي، ومصيرة، ومركز المحافظة ولاية صور.

وتشهد محافظة جنوب الشرقية تنفيذ العديد من المشاريع التنموية المختلفة، فبالإضافة إلى تنفيذ شبكة الطرق، ومشاريع سياحية أخرى، تشتهر محافظة جنوب

محافظة جنوب الشرقية شهدت تنفيذ العديد من المشاريع التنموية المختلفة (جعلان بني بو حسن)



(٥) ولايات



محافظة شمال الشرقية

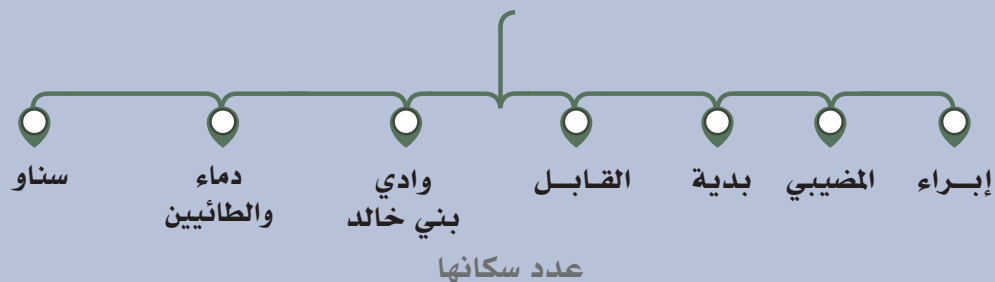
مختلف المجالات الصحية والتعليمية والسياحية والطرق والكهرباء والمياه وغيرها. يصل عدد سكان محافظة شمال الشرقية (٢٧١,٨٢٢) نسمة وفقاً للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠٢٠م، و(٢٨٧,٣٦١) نسمة وفقاً لإحصائيات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لشهر أغسطس ٢٠٢٢م. ويبلغ عدد أعضاء المجلس البلدي لمحافظة شمال الشرقية (٢٣) عضواً، بينهم (١٤) عضواً منتخباً يمثلون مختلف ولايات المحافظة.

تطل محافظة شمال الشرقية على الجانب الداخلي لجبال الحجر الشرقي، وتتصل بها من ناحية الشمال محافظة مسقط، ومن الغرب محافظة الداخلية، ومن الشرق والجنوب محافظة جنوب الشرقية. تتكون محافظة شمال الشرقية من سبع ولايات هي: إبراء، والمضيبي، وبدية، والقابل، ووادي بني خالد، ودماء والطائيين، وسناو، ومركز المحافظة ولاية إبراء. حظيت محافظة شمال الشرقية بالعديد من مشروعات التنمية التي امتدت إلى

طريق بدية - صور من الطرق الحديثة التي تربط محافظة شمال الشرقية بباقي محافظات سلطنة عمان



(٧) ولايات



عدد سكانها وفقا لإحصائيات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لشهر أغسطس

عدد سكانها وفقا لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت



المحافظة (٢١٣,٠٤٣) نسمة وفقاً لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠٢٠م، و(٢٢٥,٥٠٩) نسمة وفقاً لإحصائيات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لشهر أغسطس ٢٠٢٢م، وتتميز بالنشاط الزراعي وبموقعها الذي يتصل بالمناطق الأخرى في شبه الجزيرة العربية عبر طريق القوافل الممتدة منذ قرون. وتضم محافظة الظاهرة العديد من حقول النفط والغاز وحظيت بنصيب وافر من المنجزات والمشروعات التنموية.

ويبلغ عدد أعضاء المجلس البلدي لمحافظة الظاهرة (١٥) عضواً، بينهم (٦) أعضاء منتخبين يمثلون مختلف ولايات المحافظة.

محافظة الظاهرة من المحافظات الغنية بإمكاناتها الزراعية والسياحية والتاريخية، وقد حققت تطوراً كبيراً وملموساً خلال سنوات النهضة العُمانية الحديثة في مختلف المجالات، ومحافظة الظاهرة عبارة عن سهل شبه صحراوي ينحدر من السفوح الجنوبية لجبال الحجر الغربي في اتجاه صحراء الربع الخالي، وتفصله جبال الكور عن داخلية عُمان من ناحية الشرق، كما تتصل بصحراء الربع الخالي من ناحية الغرب بمحافظة الوسطى من ناحية الجنوب.

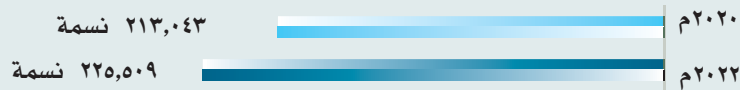
تضم محافظة الظاهرة ثلاث ولايات هي: عبري، وينقل، وضنك، ومركز المحافظة ولاية عبري، ويبلغ عدد سكان



(٣) ولايات



عدد سكانها



عدد سكانها وفقا لإحصائيات المركز الوطني
للإحصاء والمعلومات لشهر أغسطس

عدد سكانها وفقا لنتائج التعداد
العام للسكان والمساكن والمنشآت

الحكومة في مجال تنمية محافظة الوسطى لكونه من المشاريع الاستراتيجية التي سوف تسهم إسهامًا كبيرًا في دعم الاقتصاد الوطني بشكل كبير وتعزيز مكانة سلطنة عُمان دوليًا. وإلى جانب ذلك تم افتتاح العديد من مشروعات المياه والكهرباء والطرق وموانئ الصيد والخدمات الصحية والتعليمية.

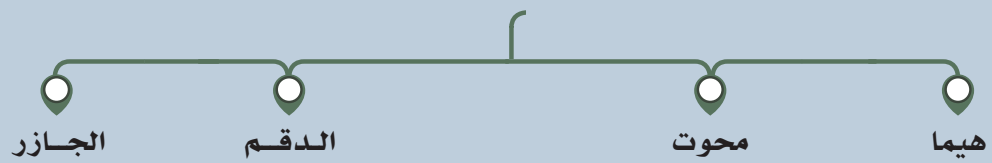
تضم محافظة الوسطى أربع ولايات هي: هيماء، ومحوت، والدقم، والجازر، ومركز المحافظة ولاية هيماء، ويبلغ عدد سكان المحافظة (٥٢,٣٤٤) نسمة وفقًا لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠٢٠م، و(٥٦,٩٤٥) نسمة وفقًا لإحصائيات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لشهر أغسطس ٢٠٢٢م، ويبلغ عدد أعضاء المجلس البلدي لمحافظة الوسطى (١٧) عضوًا، بينهم (٨) أعضاء منتخبين يمثلون مختلف ولايات المحافظة.

تقع محافظة الوسطى جنوب محافظتي الداخلية والظاهرة، وتطل من الشرق على بحر العرب ومن الغرب على صحراء الربع الخالي، وتتصل جنوبًا بمحافظة ظفار، وتتميز المحافظة بوجود عدد كبير من حقول إنتاج النفط والغاز بها، وكذلك بمناخها المعتدل طوال العام.

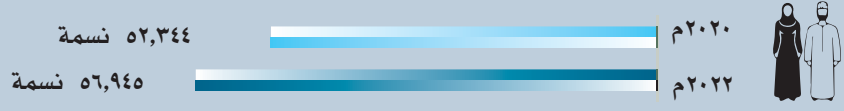
تعتبر المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم من أهم المشاريع المقامة في محافظة الوسطى، وتمثل واجهة اقتصادية عالمية مُتعددة الأغراض، ومركزًا أساسيًا في المنطقة، نظرًا لموقعها الجيوسياسي الاستراتيجي، والمنفتح على بحر العرب، وقد حققت العديد من النجاحات، وأصبحت تتبوأ مكانة مميزة على خارطة الاستثمار العالمي، لما تمتلكه من ميزات تنافسية، وما تقدمه من حوافز وتسهيلات للمستثمرين. بالإضافة إلى ذلك يعكس مجمع الحوض الجاف بمنطقة الدقم الاقتصادية استراتيجية



(٤) ولايات



عدد سكانها



عدد سكانها وفقا لإحصائيات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لشهر أغسطس

عدد سكانها وفقا لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت







مؤسسات عصرية..

تجسّد طموحات الرؤية المستقبلية

استكمال دولة المؤسسات والقانون

تعمل على تحقيق أولويات في مجالات مختلفة من بينها: الصحة والتعليم والبحث العلمي والابتكار والتنوع الاقتصادي والاستدامة المالية وتنمية المحافظات وحوكمة الجهاز الإداري للدولة، مع وجود مؤسسات عصرية تواكب العمل الديمقراطي والشُّوري متمثلة في مجلس عُمان بركنيه الدولة والشورى والمجالس البلدية في مختلف محافظات سلطنة عُمان. وجاء صدور المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٠/٧٥) بشأن الجهاز الإداري للدولة في ٢٠٢٠/٨/١٢م، ترجمة للخطاب السامي لجلالة السلطان المعظم في ٢٠٢٠/٢/٢٣م، والذي أكّد فيه العزم «على اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولة، وتحديث منظومة التشريعات والقوانين، وآليات وبرامج العمل وإعلاء قيمه ومبادئه وتبني أحدث أساليبه وتبسيط الإجراءات

إرساء مرحلة جديدة تسير فيها سلطنة عُمان - بعمون الله تعالى - بخطى واثقة نحو المكانة المرموقة، واستكمال ترسيخ قواعد دولة المؤسسات والقانون، وتمكينها، كانت من ضمن ما أكّد عليه حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه -، وهو يمضي على الخطى النيرة لباني نهضة عُمان الحديثة المغفور له بإذن الله تعالى السلطان قابوس بن سعيد ابن تيمور - طيب الله ثراه -، ويسير على نهجه بثبات وعزم إلى المستقبل، والحفاظ على ما أنجزه والبناء عليه.

لقد أوجد جلاله السلطان المعظم - حفظه الله ورعاه - نظرة شاملة لمختلف الجوانب هيّئت لها تشريعات، مثل النظام الأساسي للدولة ونظام المحافظات والشؤون البلدية وآليات وبرامج عمل، مثل رؤية (عُمان ٢٠٤٠) التي

في ١١ يناير ٢٠٢١م، شكل الإطار القانوني المرجعي الذي يحكم عمل السلطات المختلفة ويفصل فيما بينها حيث تستمد منه مختلف أجهزة الدولة أسس ونطاق عملها، كما أنه بلور كل جوانب وأسس بناء الدولة العصرية، والعلاقات بين مؤسساتها والمسؤوليات والحقوق والواجبات والمهام المناطة بمختلف أجهزة الدولة ومؤسساتها الإدارية والتنفيذية والبرلمانية والقضائية، وكفالة قيام كل منها بدورها الوطني في تناغم وتكامل بين مجلس الوزراء ومجلس عُمان بجناحيه مجلس الدولة ومجلس الشورى، وضمان استقلالية القضاء في قيامه بدوره لتحقيق العدالة مع متابعة الأداء وضمان سيره في الطريق الصحيح.

وحكمة الأداء والنزاهة والمساءلة والمحاسبة لضمان المواءمة الكاملة والانسجام التام مع متطلبات رؤيتنا وأهدافها».

وإذا كان إصدار «نظام الجهاز الإداري للدولة»، جاء ليواكب طبيعة المرحلة الراهنة من مراحل مسيرة النهضة العُمانية الحديثة، ومنطلقاً لتعزيز مسيرة البناء والتنمية في سلطنة عُمان، ورسم تطلعات الرؤية المستقبلية «عُمان ٢٠٤٠»، والإسهام في وضع التوجهات والأهداف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما يجسد الرؤية الواضحة والطموحات العظيمة لمستقبل عُمان الزاهر، فإن صدور «النظام الأساسي للدولة» بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢١/٦)

نظام الجهاز الإداري للدولة

اسمها، ويشمل ذلك الأشخاص الاعتبارية العامة القائمة على إدارة مرفق عام خدمي أو اقتصادي، كاليئات العامة، والمؤسسات العامة، ويتكون الجهاز الإداري للدولة من وحدات مركزية كالوزارات، والأجهزة، والمجالس، وما في حكمها، ومن وحدات لا مركزية كاليئات، والمؤسسات العامة، وما في حكمها، ويكون إنشاء وتنظيم وحدات الجهاز الإداري للدولة وإلغاؤها بمراسيم سلطانية، ويجوز لوحدة الجهاز الإداري للدولة إصدار لوائح أو قرارات أو تعليمات في حدود الاختصاصات المقررة لها بموجب المراسيم السلطانية الصادرة بشأنها.

جاء المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٠/٧٥) كخطوة مهمة نحو إعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولة؛ تجسيداً للوعد الذي أطلقه حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم ابن طارق المعظم في خطابه السامي في ٢٠٢٠/٢/٢٣م، وتعزيزاً لمسيرة التنمية وترسيخاً لمبدأ دولة المؤسسات.

يتكون «نظام الجهاز الإداري للدولة» من ثلاثة فصول احتوت على (١٨) مادة، ويقصد بالجهاز الإداري للدولة كما نصت المادة (١) الوزارات، والأجهزة العسكرية والأمنية، والمجالس، وغيرها من الوحدات التنفيذية التي تستمد سلطتها من الدولة، أيًا كان



النظام الأساسي للدولة

كما تضمن الباب الثالث الحقوق والواجبات العامة حيث نصت المادة الـ (١٨) على أن «الحياة والكرامة حق لكل إنسان وتلتزم الدولة باحترامها وحمايتها وفقاً للقانون». ونصت المادة الـ (٢١) على: «المواطنون جميعهم سواسية أمام القانون وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللون أو اللغة أو الدين أو المذهب أو الموطن أو المركز الاجتماعي».

وكفل النظام الأساسي للدولة في مواده الـ (٣٤) و (٣٥) و (٣٦) الحريات وتمثلت في أن حرية القيام بالشعائر الدينية طبقاً للعادات المرعية مصونة على ألا يخل ذلك بالنظام العام، أو يناقض الآداب. وحرية الرأي والتعبير عنه بالقول والكتابة وسائر وسائل التعبير مكفولة في حدود القانون وللحياة الخاصة حرمة، وهي مصونة لا تمس. وللمراسلات الإلكترونية بكافة أنواعها والمراسلات الهاتفية والبرقية والبريدية، وغيرها من وسائل الاتصال حرمة، وسريتها مكفولة، فلا يجوز مراقبتها، أو تفتيشها، أو الاطلاع عليها، أو إفشاء سريتها، أو تأخيرها، أو مصادرتها إلا في الأحوال التي يبيتها القانون، ووفقاً للإجراءات المحددة فيه.

تأكيداً للمبادئ التي قامت عليها سلطنة عُمان، ووجهت سياستها في مختلف المجالات، ونهضت بها: محلياً، وإقليمياً، ودولياً، وترسيخاً لمكانة عُمان الدولية، ودورها في إرساء أسس العدالة، ودعائم الحق والأمن والاستقرار والسلام بين مختلف الدول والشعوب، وتصميماً على مواصلة الجهود لصياغة مستقبل أفضل، يتسم بمزيد من الإنجازات التي تعود بالخير على الوطن والمواطنين، جاء إصدار «النظام الأساسي للدولة» في ١١ يناير ٢٠٢١م، بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢١/٦) صوتاً للوطن، وحفاظاً على أرضه، ووحدته، ونسيجه الاجتماعي، وحماية لمقوماته الحضارية، وتعزيزاً للحقوق، والواجبات، والحريات العامة، ودعماً لمؤسسات الدولة، وترسيخاً لمبادئ الشورى.

يتكون «النظام الأساسي للدولة» من (٩٨) مادة مقسمة إلى سبعة أبواب، حدد الباب الأول آلية مستقرة لانتقال ولاية الحكم في سلطنة عُمان وآلية لتعيين «ولي العهد» وبيان مهامه واختصاصاته والتأكيد على مبدأ سيادة القانون واستقلال القضاء كأساس للحكم في الدولة.

وضمّ الباب الثاني من النظام الأساسي، المبادئ الموجهة لسياسة الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية،

أكد «النظام الأساسي للدولة» في مواده الأولى على أن سلطنة عُمان دولة عربية إسلامية مستقلة ذات سيادة تامة، عاصمتها مسقط، والإسلام دين الدولة، والشرعية الإسلامية هي أساس التشريع واللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة.

ونظمت المواد من (٥) إلى (١١) من الباب الأول من النظام الأساسي آلية نظام الحكم في سلطنة عُمان ومن تؤول إليه ولاية الحكم، حيث بيّنت أن «نظام الحكم سُلطانيٌّ وراثيٌّ في الذكور من ذرية السُّلطان تركي ابن سعيد بن سُلطان»، وذلك وفقا لأحكام تفيد بأن ولاية الحكم تنتقل من السُّلطان إلى أكبر أبنائه سنّاً، ثم أكبر أبناء هذا الابن، وهكذا طبقة بعد طبقة، فإذا توفّي الابن الأكبر قبل أن تنتقل إليه ولاية الحكم انتقلت إلى أكبر أبنائه، ولو كان للمتوفّي إخوة. وبين النظام أنه إذا لم يكن لمن له ولاية الحكم أبناء فتنقل الولاية إلى أكبر إخوته، فإذا لم يكن له إخوة تنتقل إلى أكبر أبناء أكبر إخوته، وإذا لم يكن لأ أكبر إخوته ابن فإلى أكبر أبناء إخوته الآخرين بحسب ترتيب سنّ الإخوة.

وإذا لم يكن لمن له ولاية الحكم إخوة أو أبناء إخوة تنتقل ولاية الحكم إلى الأعمام وأبنائهم على الترتيب المعين في البند

(الثاني) من المادة الخامسة.

«ويشترط فيمن يتولّى الحكم أن يكون مسلماً، عاقلاً، وأبناً شرعياً لأبوين عُمانيين مُسلمين»، وإذا انتقلت ولاية الحكم إلى من هو دون سن الحادية والعشرين، يمارس صلاحيّات السُّلطان مجلس الوصاية الذي يكون السُّلطان قد عيّنه بإرادة سامية، فإذا لم يكن قد عيّن مجلساً للوصاية قبل وفاته، قام مجلس العائلة المالكة بتعيين مجلس وصاية مشكّل من أحد إخوة السُّلطان واثنين من أبناء عمومته. ويصدر بنظام عمل مجلس الوصاية مرسومٌ سلطانيٌّ.

كما يصدر أمر سلطانيّ بتعيين من تكون له ولاية الحكم وفقاً لنص المادة (٥) من هذا النظام وليّاً للعهد، ويحدّد الأمر السُّلطاني اختصاصاته، والمهام التي تُسند إليه حيث يؤدّي وليّ العهد أمام السُّلطان قبل ممارسة اختصاصاته أو المهام التي تُسند إليه، اليمين المنصوص عليها في المادة (١٠) من هذا النظام، وإذا قام مانعٌ مؤقتٌ يحول دون مباشرة السُّلطان صلاحيّاته، يحلّ محله وليّ العهد.

ونصّت المادة (٩) على أن «يكون للعائلة المالكة مجلسٌ يسمّى مجلس العائلة المالكة، يصدر بتشكيله وتنظيمه وتحديد صلاحيّاته وأسبقية أعضائه أمرٌ سلطانيٌّ».

الهيكل التنظيمي للدولة

يتكون الهيكل التنظيمي للدولة من جلالة السلطان المعظم والمجالس والمؤسسات والهيئات على النحو التالي:

حضرة صاحب الجلالة
السلطان هيثم بن طارق المعظم

١

مجلس الوزراء

٢

مجلس الدفاع

٣

مجلس الأمن الوطني

٤

مجلس محافظي البنك المركزي العماني

٥

المجلس الأعلى للقضاء

٦

المكتب الخاص

٧

اللجان العليا والمجالس المتخصصة
والهيئات العامة

٨

أولاً : حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم

جلالة السلطان المعظم هو رأس الدولة، والممثل الأسمى لها، والقائد الأعلى، ذاته مصونة لا تمسّ، واحترامه واجب، وأمره مطاع، وهو رمز الوحدة الوطنية، والساهر على رعايتها وحمايتها، وقد حددت المادة (٤٩) من النظام الأساسي للدولة المهام التي يقوم بها جلالته.



ثانيًا : مجلس الوزراء

التوصيات والقرارات المناسبة في شأنها. ويتولى مجلس الوزراء الإشراف على سير الجهاز الإداري للدولة، ومتابعة أدائه لواجباته، والتنسيق بين وحداته، وكذلك الإشراف العام على تنفيذ القوانين والمراسيم السلطانية واللوائح والقرارات والمعاهدات والاتفاقيات وأحكام المحاكم، بما يضمن الالتزام بها، وأي اختصاصات أخرى يخوله إياها السلطان، أو تخول له بموجب أحكام القانون.

وقد أصدر حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه - في ٢٠٢٢/٦/١٦م، المرسوم السلطاني رقم (٣٤/٢٠٢٢) بتشكيل مجلس الوزراء برئاسة جلالة وعضوية كل من:

مجلس الوزراء يعاون جلالة السلطان المعظم في رسم السياسة العامة للدولة وتنفيذها، وهو الهيئة المنوط بها تنفيذ السياسات العامة للدولة، ويتولى بوجه خاص رفع التوصيات إلى السلطان في الأمور التي تهم الدولة، بما في ذلك اقتراح مشروعات القوانين والمراسيم السلطانية، ورعاية مصالح المواطنين وضمان توفير الخدمات الضرورية لهم، وتحديد الأهداف والسياسات العامة للتنمية الشاملة، والإجراءات اللازمة لتنفيذها، ومناقشة خطط التنمية التي تعدها الجهات المختصة بعد عرضها على مجلس عُمان، ورفعها إلى السلطان للاعتماد، ومتابعة تنفيذها، ومناقشة اقتراحات الوزارات في مجال تنفيذ اختصاصاتها، واتخاذ



حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم
يرأس اجتماع مجلس الوزراء التوقي

صاحب السمو السيد فهد بن محمود آل سعيد
نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء

صاحب السمو السيد شهاب بن طارق بن تيمور آل سعيد
نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع

صاحب السمو السيد ذي يزن بن هيثم بن طارق آل سعيد
وزير الثقافة والرياضة والشباب

معالي السيد خالد بن هلال بن سعود البوسعيدي
وزير ديوان البلاط السلطاني

معالي الفريق أول سلطان بن محمد النعماني
وزير المكتب السلطاني

معالي السيد حمود بن فيصل بن سعيد البوسعيدي
وزير الداخلية

معالي السيد بدر بن حمد بن حمود البوسعيدي
وزير الخارجية

معالي سلطان بن سالم بن سعيد الحبسي
وزير المالية

معالي الدكتورة مديحة بنت أحمد بن ناصر الشيبانية
 وزيرة التربية والتعليم

معالي الدكتور عبدالله بن محمد بن سعيد السعدي
وزير العدل والشؤون القانونية

معالي الدكتور عبدالله بن ناصر بن خليفة الحراسي
وزير الإعلام

معالي سالم بن محمد بن سعيد المحروقي
وزير التراث والسياحة

معالي الدكتور سعود بن حمود بن أحمد الحبسي
وزير الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه

معالي الدكتور خلفان بن سعيد بن مبارك الشيعلي
وزير الإسكان والتخطيط العمراني

معالي الدكتورة رحمة بنت إبراهيم بن سعيد المحروقية
وزيرة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار

معالي المهندس سعيد بن حمود بن سعيد المعولي
وزير النقل والاتصالات وتقنية المعلومات

معالي الدكتور سعيد بن محمد بن أحمد الصقري
وزير الاقتصاد

معالي قيس بن محمد بن موسى اليوسف
وزير التجارة والصناعة وترويج الاستثمار

معالي الدكتورة ليلى بنت أحمد بن عوض النجار
وزيرة التنمية الاجتماعية

معالي الدكتور محاد بن سعيد بن علي باعوين
وزير العمل

معالي المهندس سالم بن ناصر بن سعيد العوفي
وزير الطاقة والمعادن

معالي الدكتور محمد بن سعيد بن خلفان المعمرى
وزير الأوقاف والشؤون الدينية

معالي الدكتور هلال بن علي بن هلال السبتى
وزير الصحة

ثالثاً: مجلس الدفاع

الأمن الداخلي، والمفتش العام للشرطة والجمارك، ورئيس أركان قوات السلطان المسلحة.

ودون الإخلال باختصاصاته الأخرى المنصوص عليها في القوانين والمراسيم السلطانية، يختص مجلس الدفاع بالنظر في كافة الموضوعات المتعلقة بالمحافظة على سلامة سلطنة عُمان والدفاع عنها، وينعقد عند الحاجة إلى إعلان التعبئة العامة.

أنشئ مجلس الدفاع بموجب المرسوم السلطاني رقم (٩٦/١٠٥) في ١٩٩٦/١٢/٢٨ م، وفي ٢٠٢١/١/٢٥ م، صدر المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢١/١٢) بإعادة تنظيم مجلس الدفاع، برئاسة جلالة السلطان، وعضوية ست شخصيات بحكم مناصبهم، وهم: نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع، ووزير المكتب السلطاني رئيس مكتب القائد الأعلى، ورئيس جهاز الاتصالات والتنسيق بالمكتب السلطاني، ورئيس جهاز

رابعاً: مجلس الأمن الوطني

السلطان المسلحة، ويجوز للمجلس طلب حضور من يراه من غير الأعضاء.

ويكون لمجلس الأمن الوطني أمين عام يصدر بتعيينه مرسوم سلطاني، ويعاون المجلس في ممارسة اختصاصاته أمانة عامة، تتبع المكتب السلطاني، وعدد من اللجان تتبع المجلس، ويصدر بتنظيم عمل الأمانة العامة وتحديد اختصاصات الأمين العام، وتشكيل اللجان وتحديد اختصاصاتها، قرار من وزير المكتب السلطاني رئيس مكتب القائد الأعلى.

يختص مجلس الأمن الوطني بالنظر في جميع المسائل المتعلقة بالأمن الوطني، وفي ٢٠٢١/١/٢٥ م، صدر المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢١/١٣) بإعادة تنظيم مجلس الأمن الوطني، ونصت المادة الأولى على أن يشكل مجلس الأمن الوطني برئاسة السلطان القائد الأعلى، وعضوية كل من وزير المكتب السلطاني رئيس مكتب القائد الأعلى، ورئيس جهاز الاتصالات والتنسيق بالمكتب السلطاني، ورئيس جهاز الأمن الداخلي، والمفتش العام للشرطة والجمارك، ورئيس أركان قوات

خامساً: مجلس محافظي البنك المركزي العُماني

والرقابة على المؤسسات المصرفية والإشراف على الأعمال المصرفية في سلطنة عُمان. ويتكون مجلس محافظي البنك المركزي العُماني من ستة محافظين يعينهم جلالة السلطان، وقد صدر في ٢٠٢٠/٨/١٨م المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٠/١١٢) بالتعيين في بعض المناصب، شمل تعيين رئيس لمجلس محافظي البنك المركزي العُماني بمرتبة وزير.

يتولى مجلس محافظي البنك المركزي العُماني وضع السياسة النقدية الملائمة للسلطنة، ويقوم بإدارة البنك المركزي العُماني الذي تأسس في ١٩٧٤/١٢/١م بمقتضى القانون المصرفي رقم (٧٤/٧) المعدل بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٠/١١٤)، وللمجلس الصلاحية الكاملة في اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لإدارة البنك المركزي العُماني إدارة صحيحة وإصدار العملة

سادساً: المجلس الأعلى للقضاء

حسن سير العمل في المحاكم والادعاء العام وتطويره، والعمل على تيسير إجراءات التقاضي وتقريب جهاته للمتقاضين، واقتراح مشروعات القوانين والمراسيم السلطانية المتعلقة بالقضاء، وإبداء الرأي في مشروعات اتفاقيات التعاون القضائي بين سلطنة عُمان والدول الأخرى، وتعزيز وتطوير التعاون في الاختصاصات المتعلقة بالقضاء مع الجهات المعنية في الدول والمنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية المتخصصة.

ومنح النظام المجلس الأعلى للقضاء الشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، وتولييه جميع الشؤون المتعلقة بالقضاء، وتخصيص ميزانية سنوية مستقلة

نصّ النظام الأساسي للدولة في المادة (٨٢) منه على أن «يكون للقضاء مجلس أعلى يشرف على حسن سير العمل في المحاكم وفي الأجهزة المعاونة، يصدر بتشكيله ونظام عمله مرسوم سلطاني، ويبين القانون صلاحياته في الشؤون الوظيفية للقضاة، والادعاء العام».

وعلى ذلك جاء صدور المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٢ / ٣٥) الخاص بتنظيم إدارة شؤون القضاء، متضمناً إنشاء «المجلس الأعلى للقضاء» برئاسة جلالة السلطان ونائب رئيس بمرتبة وزير.

ويختص المجلس الأعلى للقضاء برسم السياسة العامة للقضاء، والعمل على ضمان

وتضمن المرسوم السلطاني إنشاء أمانة عامة للمجلس تكون بمثابة جهة إدارية واحدة تتولى سائر الشؤون الإدارية والمالية للقضاء برئاسة أمين عام يعاونه عدد من الأمناء العاميين المساعدين، لتقديم الدعم المالي والإداري للمرفق القضائي بما في ذلك الادعاء العام.

لهذا المرفق، ورفده بالكوادر الفنية والإدارية المتخصصة اللازمة، وتوحيد جهات التقاضي والادعاء العام في منظومة قضائية واحدة، من أجل توحيد جهود العاملين في مرفق القضاء، وبما يحقق تكامل الأعمال بين جهات القضاء المتعددة عوضاً عن توزيع أعباء المرفق على جهات متعددة.

سابعاً: المكتب الخاص

والمجالس الحكومية المختلفة حول المواضيع التي يأمر بشأنها جلالة السلطان، وتوثيق المواضيع المرفوعة إلى جلالة السلطان أو التي يأمر بتوفير بيانات عنها أو تصدر توجيهات بشأنها، وإطلاع جلالة السلطان على سير برامج العمل المنبثقة عن رؤية «عمان ٢٠٤٠».

أنشئ المكتب الخاص في ٢٠٢٠/٦/٣م، بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٠/٥٩) وهو يتبع جلالة السلطان مباشرة، وتتمثل اختصاصات المكتب الخاص في إعداد وتحضير ملفات العمل اليومي لجلالة السلطان، والتواصل مع مجلس الوزراء

ثامناً: اللجان العليا والمجالس المتخصصة والهيئات العامة

حكمها، ومن وحدات لا مركزية كالهيئات، والمؤسسات العامة، وما في حكمها، وتنشأ الهيئة العامة لإدارة مرفق يقوم على مصلحة أو خدمة عامة دون السعي لتحقيق ربح، بينما تنشأ المؤسسة العامة لإدارة مرفق اقتصادي للمشاركة في تنمية الاقتصاد الوطني، ويكون إنشاء وتنظيم وحدات الجهاز الإداري للدولة وإلغاؤها بمراسيم سلطانية.

نصت المادة (٦٣) من النظام الأساسي للدولة على أن «تنشأ المجالس المتخصصة وتحدد صلاحياتها ويعين أعضاؤها بمراسيم سلطانية، وتتبع مجلس الوزراء، ما لم تنص مراسيم إنشائها على خلاف ذلك»، فيما حدد المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٠/٧٥) في شأن الجهاز الإداري للدولة، أن الجهاز الإداري للدولة يتكون من وحدات مركزية كالوزارات، والأجهزة، والمجالس، وما في

اللجنة العليا للمؤتمرات

وخاصة المؤتمرات المرتبطة بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك بالعمل والتنسيق مع الوزارات المعنية.

تتولى اللجنة العليا للمؤتمرات مهمة الإعداد والمتابعة والتنسيق بالنسبة لما يتصل بالمؤتمرات التي تشارك فيها سلطنة عُمان،

اللجنة العليا الرئيسية لخطط التنمية الخمسية

جلالة السلطان المعظم من أولويات في هذه المرحلة إلى خطوط ومركزات تستند عليها وتنطلق منها خطط التنمية الخمسية. كما تقوم اللجنة بمتابعة وتحقيق مزيد من التنسيق بين الحكومة وكل من مجلس الدولة ومجلس الشورى وحشد الطاقات لتحقيق الأهداف الوطنية.

تقوم اللجنة العليا الرئيسية لخطط التنمية الخمسية بتحديد المرتكزات الأساسية لخطط التنمية الخمسية، وإجراء تقييم نصف سنوي لهذه الخطط ومتابعتها. وتقوم اللجنة العليا الرئيسية لخطط التنمية الخمسية بحكم رئاستها وتشكيلها ومهامها بدور حيوي في ترجمة ما يراه

الأمانة العامة للاحتفالات الوطنية

رقم (٢٠٢٠/٦) إلى مسمى «الأمانة العامة للاحتفالات الوطنية»، ونص المرسوم كذلك على تشكيل لجنة تنفيذية في الأمانة العامة للاحتفالات الوطنية برئاسة الأمين العام، وعضوية ممثلين - لا تقل درجة كل منهم عن وكيل وزارة أو من في حكمه - عن الجهات الآتية، وهي وزارة الداخلية، ووزارة المالية، ووزارة الإعلام، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، والأمانة العامة لمجلس الوزراء، وشرطة عُمان السلطانية. كما تضم اللجنة في عضويتها ممثلاً عن رئاسة أركان قوات السلطان المسلحة، والمراسم السلطانية.

تتولى الأمانة العامة للاحتفالات الوطنية مهمة إعداد وتنظيم الاحتفالات التي تقام في المناسبات الوطنية، وقد نالت الشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، في ٢٠٢٠/٣/١ بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٠/٦)، وخضعت لإشراف وزير ديوان البلاط السلطاني.

وفي ٢٠٢٠/٩/٨ صدر المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٠/١١٦) بتعديل بعض أحكام المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٠/٦) في شأن اللجنة العليا للاحتفالات بالعيد الوطني، والذي نص على تغيير مسمى «اللجنة العليا للاحتفالات بالعيد الوطني» الوارد في المرسوم السلطاني

جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة

رقم (٢٠١١/١١١)، والذي أشار إلى التبعية المباشرة للجهاز إلى جلالة السلطان، وتزامن معه صدور قانون حماية المال العام وتجنب تضارب المصالح بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/١١٢) ليكونا بما تضمناه من أهداف واختصاصات دعامة كبيرة للجهاز للقيام بدوره الوطني في خدمة أهداف التنمية الوطنية الشاملة والمستدامة.

وأُسند إلى جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة في العام ٢٠١٤م، مهام هيئة مكافحة ومنع الفساد ومتابعة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وذلك بعد صدور المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٣/٦٤) بالموافقة على انضمام سلطنة عُمان إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وفي ٢٠٢١/١/١١م حدد النظام الأساسي للدولة في المادة (٦٦) اختصاص الجهاز بالمتابعة المالية والإدارية لوحدة الجهاز الإداري للدولة، وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة، وذلك على النحو الذي يبينه القانون.

بدأت أعمال الرقابة المالية في النهضة الحديثة لسلطنة عُمان منذ عام ١٩٧٠م، وقد مرّ جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بالعديد من مراحل التطور على مستوى النظام القانوني والهيكل التنظيمي والتسمية وغيرها، ومن أبرزها صدور المرسوم السلطاني رقم (١٩٩٩/٩٥) بتعديل مسمى الأمانة العامة للرقابة المالية للدولة إلى الرقابة المالية للدولة لتكون جهازاً قائماً بذاته ويتمتع بالاستقلال المالي والإداري، وما تبع ذلك من مراسيم سلطانية بالقوانين المنظمة لعمل الجهاز وهيكله التنظيمي.

وتتويجاً لمسيرة تطوير المؤسسة الرقابية صدر في ٢٠١١/٢/٢٧م المرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/٢٧) بتعديل مسمى الجهاز ليكون «جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة»، ومن أبرز ما تضمنه هذا المرسوم إضافة اختصاص الرقابة الإدارية، كما صدر قانون الرقابة المالية والإدارية للدولة بموجب المرسوم السلطاني

جهاز الاستثمار العُماني

ورفاهية للإنسان العُماني، وأجياله القادمة. ووفقاً للمرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٠/٦١) الصادر في ٢٠٢٠/٦/٤م القاضي بتأسيس جهاز الاستثمار العُماني، فقد انتقلت إليه من وزارة المالية ملكية كافة الشركات والاستثمارات والأصول الحكومية، باستثناء

جهاز الاستثمار العُماني هو الذراع الاستثماري للحكومة، ويعمل على إدارة أموال سلطنة عُمان وأصولها، واستثمارها بما يحقق أكبر قدر من العوائد منها، والإسهام في تنفيذ الرؤية المستقبلية (عُمان ٢٠٤٠) الساعية إلى تحقيق مستقبل اقتصادي أكثر استدامة



للحكومة، ويهدف إلى إدارة وتنمية واستثمار أموال وأصول سلطنة عُمان بما يحقق أكبر قدر من العوائد، وتكوين احتياطيّات ووفورات مالية، والمساهمة في توفير الإيرادات اللازمة لرشد الميزانية العامة وتحقيق الاستدامة المالية، والمساهمة في تنفيذ سياسات واستراتيجيات الحكومة المتعلقة بالنهوض بالقطاعات الاقتصادية المستهدفة، وتعزيز بيئة الاستثمار، وجذب الاستثمار إلى سلطنة عُمان.

شركة تنمية نفط عُمان، ومساهمات الحكومة في المؤسسات الدولية، حيث يلعب الجهاز دوراً حيويّاً في حوكمة وإدارة هذه الشركات بهدف ربط سياساتها وأنظمتها مع السياسات العليا للجهاز.

وحدد المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢١/٥٧) القاضي بإصدار نظام جهاز الاستثمار العُماني، أهداف الجهاز واختصاصاته، حيث نصت المادة (٥) بأن الجهاز يعتبر الذراع الاستثماري

مجلس جامعة السلطان قابوس

بكلية الآداب والعلوم الاجتماعية، واعتمد المجلس كذلك طرح برنامج بكالوريوس التربية الابتدائية بكلية التربية؛ لتوفير الكفاءات التدريسية المؤهلة للعمل في التدريس بمرحلة التربية الابتدائية في الحلقة الأولى من التعليم الأساسي، والكوادر التربوية المتميزة القادرة على الارتقاء بالتدريس، والإشراف الفني، والبحث التربوي بما يتوافق مع التطوير التربوي الذي تشهده البلاد.

يعتبر مجلس جامعة السلطان قابوس الهيئة الإدارية العليا للجامعة، حيث يخول ميثاق جامعة السلطان قابوس المجلس لصياغة السياسة العامة للجامعة وتنفيذها، ويقوم المجلس بتنفيذ مهام محددة تتعلق بتعزيز مكانة الجامعة وتمكينها من أداء رسالتها وتحقيق أهدافها.

وقد اعتمد المجلس في ٢٠٢٢/٣/١٣م، تأسيس برنامج جديد «شهادة اللغة العربية وآدابها للناطقين بغيرها» بقسم اللغة العربية وآدابها

مجلس المناقصات

المرسوم السلطاني السامي رقم (٢٠٠٨/٣٦) الخاص بقانون المناقصات الذي يعمل به حالياً كأداة فاعلة لحماية وإدارة المال العام مع تعديلاته التي صدرت بالمراسيم السلطانية (٢٠١١/١٩)، و(٢٠١١/١٢٠)، و(٢٠١٣/٦٠).

وفي ٢٠٢٠/٨/١٧م صدر المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٠/٨٤) في شأن الأمانة العامة

أنشئ مجلس المناقصات في ١٩٧٣/٤/٣٠م، وفي أكتوبر ١٩٨٤م صدر المرسوم السلطاني السامي رقم (٨٤/٨٦) الخاص بإصدار قانون ونظام المناقصات تماشياً مع التطورات التي شهدتها سلطنة عُمان في مجال التشريع، ولتحقيق أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبتاريخ ٢٠٠٨/٣/٢٤م صدر

مشروعات وحدات الأمن والدفاع والشركات المملوكة بالكامل للحكومة أو ما يرد باستثنائها نص في قانون آخر، ويقوم المجلس بهذا الدور من خلال إجراءات تهدف إلى الارتقاء بمستوى الأداء في الأجهزة الحكومية لتأكيد حسن وكفاءة استخدام المال العام.

ويقوم المجلس بهذا الدور من خلال إجراءات تهدف إلى ضمان تنفيذ المشروعات الحكومية وتوفير السلع والمستلزمات وتقديم الخدمات بأفضل المواصفات وأرخص الأسعار، وكذلك ضمان إعطاء الفرص المتكافئة والمتساوية لكافة الشركات والمؤسسات للتنافس على تقديم الخدمات وتنفيذ المشروعات الحكومية ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتشغيل القوى العاملة الوطنية.

لمجلس المناقصات، ونص على أن يكون لمجلس المناقصات أمانة عامة، تتمتع بالشخصية الاعتبارية، والاستقلال المالي والإداري، ويتولى الأمين العام لمجلس المناقصات تسيير كافة الشؤون الإدارية والمالية للأمانة العامة، ويمثلها في صلاتها بالغير، وأمام القضاء، وتكون له صلاحيات رئيس الوحدة المنصوص عليها في القوانين والمراسيم السلطانية المطبقة على وحدات الجهاز الإداري للدولة.

ويتولى المجلس مسؤولية طرح المناقصات وفتح العروض ومراجعة نتائج الدراسة والتحليل أو القيام بهذه الدراسة والتحليل بنفسه، وإسناد جميع المناقصات الحكومية التي تزيد تكلفتها عن ثلاثة ملايين ريال عُُماني على اختلاف أنواعها وتُسْتَتَى من هذه الإجراءات عقود

المجلس العُماني للاختصاصات الطبية

التوجهات الحكومية لرؤية عُمان ٢٠٤٠. ومنذ إنشائه وحتى نهاية العام ٢٠٢١م، قام المجلس بتخريج أكثر من (٩٠٠) طبيب وطبيبة من مختلف برامج التدريب ويقوم المجلس بتدريب الأطباء في (٦) مراكز تدريبية رئيسية منها مستشفى جامعة السلطان قابوس، ومستشفى القوات المسلحة، ومستشفى الشرطة، ومستشفى النهضة، ومستشفى المسرة بالإضافة إلى (٤) مراكز فرعية في الولايات منها مستشفى نزوى ومستشفى صحار ومستشفى السلطان قابوس في صلالة ليكون العدد الحالي لمراكز التدريب (١٠) مراكز معتمدة.

تأسس المجلس العُماني للاختصاصات الطبية في ٢٠٠٦/٤/٢ بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٦/٣١)، ويهدف إلى مواكبة المعايير العالمية في مجال التدريب والتعليم الطبي المتقدم ويسهم بشكل فاعل على الصعيد المحلي في مساندة المؤسسات الحكومية الأخرى في برامج ومشاريعه التي يستحدثها لمواكبة المتطلبات التي تستجد بصورة دائمة في المجال الصحي كالبرنامج التأسيسي العام الذي يستهدف أطباء العموم العُمانيين الذين أتموا برنامج الامتياز بنجاح. ويطلق المجلس عددا من المشاريع الاستراتيجية بشكل سنوي لمواكبة



وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان ٢٠٤٠

الفاعلة بين مختلف الجهات المعنية بالرؤية المستقبلية (عُمان ٢٠٤٠) والقطاع الخاص لضمان تنفيذ هذه الرؤية والخطط والمشاريع التنموية والاقتصادية ذات الصلة. وتسعى الوحدة إلى تعزيز وتطوير التعاون مع الجهات الحكومية لتمكينها من التميز، وترسيخ ثقافة الابتكار ومبادئ الجودة الشاملة، وفق أفضل الممارسات الإدارية، ومتابعة الخدمات التي تقدم للجمهور للتأكد من جودتها وفق المعايير المعتمدة، وكذلك وضع النظم والإجراءات الكفيلة بحصول المتعاملين مع الجهات الحكومية الخدمة على أفضل الخدمات، ومتابعة السياسات الخاصة بتبسيط الإجراءات، وتسهيل الخدمات.

أنشئت وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان ٢٠٤٠ بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٠/١٠٠)، الصادر في ٢٠٢٠/٨/١٨ م وتتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، ولها أهلية تملك الأموال الثابتة والمنقولة وإدارتها والتصرف فيها. وتختص الوحدة بمتابعة تنفيذ أهداف الرؤية المستقبلية (عُمان ٢٠٤٠) ونتائجها، ومؤشرات أداء الجهات المنوط بها تحقيقها، وتوفير بيئة محفزة لتنفيذ الرؤية المستقبلية، بما في ذلك مشاريع الخطط التنموية والاقتصادية، ووضع الحلول والمعالجات المناسبة لمواجهة العقبات التي تعترضها، وكذلك العمل على إيجاد وتعزيز الشراكة

الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة

الصادر في ٢٠٢٢/٦/٢٨ م، آلت تبعية المؤسسة العامة للمناطق الصناعية إلى الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، التي أصبحت تمارس اختصاصات المؤسسة المتعلقة برسم السياسة العامة والتنظيم والرقابة والإشراف وتوحيد الخدمات والتسهيلات والحوافز التي تقدم للمستثمرين.

وتعمل الهيئة على اقتراح السياسات والخطط الاستراتيجية المتعلقة بالمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة بما

أنشئت الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٠/١٠٥) الصادر في ٢٠٢٠/٨/١٨ م، وتتمتع بالاستقلال المالي والإداري، وتتبع مجلس الوزراء.

وتشرف الهيئة على المنطقة الاقتصادية الخاصة في الدقم، والمنطقة الحرة بالمزيونة، والمنطقة الحرة في صحرار، وأي منطقة اقتصادية خاصة، أو منطقة حرة أخرى. وبموجب المرسوم السلطاني (٢٠٢٢/٥٣)

الاستثمارية في المناطق الاقتصادية الخاصة، والمناطق الحرة، والرقابة عليها. كما تختص الهيئة بالترويج لفرص الاستثمار في المناطق الاقتصادية الخاصة، والمناطق الحرة داخل سلطنة عُمان وخارجها، بالتنسيق مع الجهات المختصة، والموافقة على تأسيس الشركات وفقاً للقوانين المعمول بها بغرض تطوير المناطق الاقتصادية الخاصة، والمناطق الحرة، أو إدارة أو تنمية أو تطوير قطاعاتها الأساسية، أو الترويج لها.

يسهم في تحقيق الخطط التنموية للدولة، وعرضها على مجلس الوزراء للاعتماد، وتنفيذ ومتابعة وتقييم السياسات والخطط الاستراتيجية المعتمدة، وإعداد الدراسات والخطط والبرامج ذات الصلة باختصاصات الهيئة، واقتراح إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، واتخاذ إجراءات استصدار مرسوم سلطاني بإنشائها وتحديد موقعها وحدودها والحوافز والمزايا والتسهيلات التي تمنح لكل من الجهة المشغلة، والشركة العاملة، وتنظيم البيئة

الهيئة العامة لسوق المال

المالية إلى شركة مساهمة عُمانية مقفلة باسم شركة بورصة مسقط ش.م.ع.م خطوة مهمة لرفع مستوى الخدمات والكفاءات، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، وتعزيز سيولة البورصة ورفع حجم التداول وزيادة ثقة المستثمرين، حيث اعتمدت الهيئة في ٢٠٢١/٤/١١م ترخيص بورصة مسقط. ويأتي صدور قانون الأوراق المالية بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٢/٤٦) في إطار الانطلاق بالمستوى التنظيمي لصناعة الأوراق المالية بسلطنة عُمان إلى مستويات تواكب المتطلبات الراهنة والمستقبلية في ظل الثورة التقنية، وما تفرضه من معالجات قانونية لتنظيم التكنولوجيا المالية وإيجاد مظلة قانونية لأدوات التمويل المبتكر.

سعت الهيئة العامة لسوق المال ومن منطلق عملها كجهة مشرعة ومنظمة لقطاعي سوق رأس المال والتأمين بما يخدم المصلحة الاقتصادية العليا، وحماية كافة الأطراف المتعاملة مع هذه القطاعات سعياً لتحقيق العدالة والنزاهة والشفافية؛ وصولاً إلى تحقيق التواءم والانسجام مع أفضل الممارسات العالمية، وبناء قاعدة صلبة من التشريعات والقوانين المنظمة للقطاعين، وذلك بإصدار قوانين جديدة أو استبدال وتحديث مواد قانونية سابقة بما يتواءم ومتطلبات العصر ويستوعب المستجدات التي تم إقرارها على مستوى المنظمات العالمية.

وجاء المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢١/٥) في ٢٠٢١/١/٦م بتحويل سوق مسقط للأوراق

الهيئة العُمانية للأعمال الخيرية

لصالح الهيئة، بالإضافة إلى إيرادات استثمار أموال الهيئة ومشروعاتها، وتبذل الهيئة جهوداً في استثمار ما يصلها من أموال غير مخصصة في مشاريع مدرّة، وتوفير موارد ثابتة ومستقرة تعينها على تنفيذ خططها ومشاريعها.

وقد بلغ إجمالي التبرعات التي تلقتها الهيئة العُمانية للأعمال الخيرية خلال الفترة من ٢٠٢٢/١/١م، وحتى ٢٠٢٢/٩/١م، (٣,١٠٣,٨٨٥) ثلاثة ملايين ومائة وثلاثة آلاف وثمانمائة وخمسة وثمانين ريالاً عُمانياً، ووصل إجمالي المتبرعين (١٩٢,٦٤٨) متبرعاً. وسعت الهيئة إلى تغطية أوسع منطقة جغرافية ممكنة في سلطنة عُمان للمساهمة في إيصال التبرعات للجمعيات الخيرية المحلية بواسطة التقنيات الحديثة كبوابة الدفع الإلكتروني، بالإضافة إلى تسخير تقنية المعلومات والاتصالات الحديثة لخدمة المجتمع وتسهيل إجراءات التبرع لصالح الجمعيات الخيرية في سلطنة عُمان.

استطاعت الهيئة العُمانية للأعمال الخيرية تحقيق الكثير من أهدافها النبيلة وغاياتها السامية التي أنشئت من أجلها، وتندرج مهام ومسؤوليات الهيئة في تلقي وجمع التبرعات والهبات وغيرها من الأموال المبذولة تعبدًا أو تطوعاً؛ وذلك من أجل إيصالها إلى مستحقيها، ودعم وتمويل المشروعات التي ترعى الطفولة أو الأيتام أو العجزة، بالإضافة إلى دعم وتمويل مشروعات وبرامج الرعاية الاجتماعية التي تعود بالنفع على المواطنين، وتقديم المساعدات العاجلة (الإغاثة) للمتضررين داخل سلطنة عُمان أو خارجها سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات من الكوارث أو الحرائق أو الحوادث، بالإضافة إلى تقديم المساعدات للمؤسسات الاجتماعية والخيرية والفقراء والمحتاجين داخل سلطنة عُمان وخارجها.

وتتمثل موارد الهيئة في عدة مصادر وهي الإعانات التي تمنحها الدولة للهيئة، والتبرعات والهبات وغيرها من المساهمات التطوعية، والأسهم والسندات التي تقدم

هيئة تنظيم الاتصالات

الخدمات البريدية في سلطنة عُمان وفقاً لقانون تنظيم الخدمات البريدية الذي صدر بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٢/٧١)، وذلك بهدف تطوير وتحرير وتنمية قطاع البريد في سلطنة عُمان.

أنشئت هيئة تنظيم الاتصالات في ٢٠٠٢/٣/١٢م بموجب قانون تنظيم الاتصالات الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٢/٣٠) بهدف تحرير خدمات الاتصالات والارتقاء بها، وتم تكليفها في عام ٢٠١٢م بتنظيم قطاع

للكوادر الوطنية، كما أصدرت في ٢٠٢٢/٢/٢٢م لائحة تنظيم انقطاع خدمات الاتصالات، وصنفت اللائحة انقطاع الخدمة سواء المخطط له، أو غير المخطط له، وفقاً لخمسة مستويات. وحددت اللائحة بأنه يجب على المرخص له الالتزام بفحص أداء العناصر المهمة في شبكة الاتصالات بما لا يقل عن مرة واحدة كل سنة، وقياس فعالية خطط الطوارئ، والالتزام بتنفيذ إجراءات، ونظم إدارة شبكة الاتصالات، وتطويرها، وتطبيق التدابير الفنية والتنظيمية التي تقرها الهيئة.

وركزت الهيئة طاقاتها على إيجاد قطاع اتصالات قادر على تزويد جميع المستخدمين بالنفاذ إلى خدمات اتصالات عالمية الجودة وبأسعار ميسورة، وتحقيقاً لهذه الغاية عملت باستمرار لزيادة عدد المرخص لهم في السوق وتوفير قدر أكبر من الخيارات للمستهلكين. وأصدرت هيئة تنظيم الاتصالات في ٢٠٢٢/٧/٢٨م قراراً بشأن تنظيم تنفيذ الخدمات في مجال الاتصالات، وذلك بهدف تنظيم تنفيذ الخدمات والمشاريع في مجال الاتصالات، ورفع مستوى الجودة بالإضافة إلى زيادة فرص العمل

هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية

وأوعيتها، وهي في تزايد مستمر تعكس الجهود المبذولة، فضلاً عن وثائق الجهات المعنية في سلطنة عُمان، كما أن هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية تقوم بحفظ الوثائق الرسمية من الدولة، وكذلك وثائق الأهالي والأسر، بطريقة تضمن سلامتها وتيسر طرق الاطلاع عليها والاستفادة منها في البحث العلمي.

وتحتفظ الهيئة بعلاقات متميزة مع عدد من المؤسسات الأرشيفية في مختلف دول العالم، حيث وقعت على (١٩) مذكرة تفاهم مع مختلف الدول ومراكز ومؤسسات الأرشيف والوثائق العالمية، إلى جانب بذلها جهوداً عبر كل السبل المتاحة من القنوات الدبلوماسية والعلاقات الثنائية مع الدول التي كانت ولا تزال لها علاقات وارتباطات

تعد هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية الجهة المسؤولة عن حفظ الوثائق والمحفوظات وجمعها وتصنيفها وأرشفتها بسلطنة عُمان، وعملت منذ نشأتها في ٢٠٠٧/٧/٢م وفق المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٧/٦٠) على تطوير القطاع الوثائقي من خلال مجموعة من البرامج بما يتواءم مع تطور تقنيات الحفظ، مترجمة بذلك رؤيتها في إرساء نظام وثائقي مبني على أسس علمية يساهم في تنظيم إدارة الوثائق بالجهات الحكومية، ويعمل على تطوير مجال الوثائق والنهوض به، والعمل على حسن استغلال وتشجيع البحث العلمي والإبداع الفكري والفني.

وتخزن هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية أكثر من (٥٧٧٠٠٠) وثيقة بأنواعها الورقية والإلكترونية ومختلف أشكالها



المسندة إليها جوانب التعاون مع دول العالم من خلال تنظيمها لـ (٢٢) مؤتمرًا وندوة علمية، كما أرفدت المكتبات المحلية والدولية بالدراسات والبحوث من خلال إصدار أكثر من (٤٤) إصدارًا مدعوماً بالوثائق للتعريف بعمان ومكانتها التاريخية، ودعم عموم الباحثين والمختصين.

تاريخية واقتصادية وسياسية وجغرافية، حيث يتم إبرام العقود والاتفاقيات الثنائية والمشاركة للحصول على أصول أو نسخ منها طبق الأصل وهو الغالب في مثل هذه الحالات، لا سيما تلك المحفوظات في الأرشيفات الدولية. وجسدت الهيئة وفق الاختصاصات

الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية

وإيجاد مرونة عادلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للمؤمن عليهم وأصحاب الأعمال للعمانيين العاملين في سلطنة عمان، ونظام العمانيين العاملين لحسابهم الخاص ومن في حكمهم، ونظام العمانيين العاملين في الخارج ومن في حكمهم.

وحرصت الهيئة على وضع نظم وسياسات ولوائح تعمل على ضبط مسار العمل المؤسسي بما يضمن سلامة القرار وتحقيق الأهداف على أكمل وجه، ويتضح ذلك في بناء خطتها الاستراتيجية المرتبطة برؤية عمان ٢٠٤٠، لتكون الهيئة ضمن أفضل ٢٠ مؤسسة تأمين اجتماعي على مستوى العالم بحلول عام ٢٠٤٠م من خلال تحقيق التغطية التأمينية الشاملة، وضمان كفاية المنافع والمزايا لتتماشى مع مستوى العيش الكريم لكافة فئات المجتمع، عازمة على استكمال منظومة الحماية الاجتماعية لجميع الفئات.

تبذل الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية جهوداً ملموسة وتقوم بدور مهم وحيوي تجاه فئة المؤمن عليهم من المواطنين العاملين في مختلف منشآت القطاع الخاص لتوفير الحماية الاجتماعية لهذه الفئة، وقد أنشئت الهيئة بموجب المرسوم السلطاني رقم (٩٢/٧٢) بهدف توفير المناخ والبيئة المناسبة التي تمكّن من تيسير كافة الإمكانيات والسبل لتحقيق هدف الحماية الاجتماعية. وقد شهدت الأنظمة التأمينية تحسينات مستمرة واكبت المتغيرات الاقتصادية، وتكيفت مع التحديات والأزمات من خلال إيجاد حلول ذات أبعاد اجتماعية وإنسانية، حيث كان أبرزها نظام الأمان الوظيفي وما شاهده من تمديدات مستمرة في صرف المنفعة للمستحقين إلى جانب التوسع في الفئات المستحقة بشكل مؤقت للمؤمن عليهم وأصحاب الأعمال، كما قُدمت حزمة من التسهيلات حرصاً على استمرارية مؤسسات القطاع الخاص في أداء أدوارها التنموية

هيئة حماية المستهلك

للمستهلكين من خلال جهودها في حمايتهم من الممارسات غير المشروعة التي قد يرتكبها بعض المزودين، ومراقبة مختلف الأسواق في سلطنة عُمان.

وعلى صعيد تطوير منظومة العمل والارتقاء بها، عملت الهيئة على تطبيق نظام إدارة الجودة (الآيزو)، بهدف تبسيط وتنظيم إجراءات العمل بما يحقق كفاءة وفعالية عالية في الأداء، وذلك من خلال وضع المؤشرات والمعايير لمعدلات الأداء للاسترشاد بها في تحسين واقع وأساليب العمل وتوحيد بعض الإجراءات لتقديم أفضل الخدمات.

في ٢٠١١/٢/٢٦م صدرت أوامر سامية بإنشاء هيئة مستقلة لحماية المستهلك، وصدر المرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/٢٦) في ٢٠١١/٢/٢٨م بإنشاء الهيئة العامة لحماية المستهلك، وفي ٢٠١١/٤/٥م، صدر نظام الهيئة العامة لحماية المستهلك بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/٥٣)، وفي ٢٠٢٠/٨/١٢م صدر المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٠/٧٧) بتعديل مسمى الهيئة العامة لحماية المستهلك إلى «هيئة حماية المستهلك».

وقد عملت الهيئة منذ إنشائها وفق منظومة عمل متكاملة في سبيل تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها، وأن تكون مظلة الأمان

هيئة الطيران المدني

الصادر في ٢٠٢٢/١٠/٢م الاختصاصات المتعلقة بالشؤون المناخية إلى هيئة البيئة نقلاً من هيئة الطيران المدني.

وقد ساهمت هيئة الطيران المدني بدورها في المجالات التنظيمية والخدمية لقطاع الطيران المدني والارتقاء بهذا القطاع الحيوي على المستويين المحلي والعالمي، وتمثل عملها في إصدار وتطبيق الأنظمة واللوائح المنظمة للطيران المدني في سلطنة عُمان، وإصدار الإجازات اللازمة لأطقم الطائرات ومحطات الصيانة، وعقد الاتفاقيات الجوية الثنائية بين سلطنة عُمان والدول الأخرى، ووضع السياسات والضوابط الكفيلة بأمن

حدد نظام الهيئة العامة للطيران المدني الصادر بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٣/٤٣) في ٢٠١٣/٩/١٦م، أهداف إنشاء الهيئة في النهوض بقطاع الطيران المدني وجميع المرافق المساندة والوصول به إلى أفضل المستويات من حيث الكفاءة والجودة وتأمين سلامة وأمن الطيران المدني في مجال النقل الجوي.

وفي ٢٠٢٠/٨/١٧م صدر المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٠/٨٥) في شأن الهيئة العامة للطيران المدني، قضى بتعديل مسمى «الهيئة العامة للطيران المدني» إلى «هيئة الطيران المدني»، وأسند المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٢/٦٠)

فيها، والمراقبة والتفتيش والتدقيق في مجال اختصاصاتها على عمليات مؤسسات وشركات الطيران العاملة في سلطنة عُمان.

المطارات، وسلامة النقل الجوي والأسس الكفيلة بتنمية إيرادات مطارات سلطنة عُمان، ومرافقها وتشجيع فرص الاستثمار

الهيئة العُمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم

والإجراءات التي تضعها الهيئة، واعتماد مؤسسات وبرامج التعليم العالي الحكومية والخاصة، وذلك وفقاً للمعايير والإجراءات التي تضعها الهيئة، وتدقيق جودة البرامج التأسيسية العامة، وكذلك إعداد وتطوير الإطار الوطني الشامل للمؤهلات، وإدراج المؤهلات العُمانية فيه، ومواءمة المؤهلات الأجنبية والدولية معه، ونشر نتائج عمليات ضمان الجودة والاعتماد، ونتائج إدراج المؤهلات في الإطار الوطني ومواءمتها معه، وذلك وفقاً للضوابط التي تضعها الهيئة، وتدريب الكوادر التعليمية، وذلك في مجال ضمان جودة التعليم المدرسي والعالي والإطار الوطني للمؤهلات.

أنشئت الهيئة العُمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم في ٢٠٢١/١/١٣م بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢١/٩) الذي قضى بتعديل مسمى «الهيئة العُمانية للاعتماد الأكاديمي» إلى «الهيئة العُمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم»، وتحديد اختصاصاتها، منها وضع نظام وطني لضمان جودة التعليم المدرسي والتعليم العالي بسلطنة عُمان بما يضمن له الاستمرار في المحافظة على المستوى الذي يحقق المعايير الدولية، وتشجيع المؤسسات التعليمية على بناء أنظمتها الداخلية لضمان الجودة، وتقويم المدارس الحكومية والخاصة، وذلك وفقاً للمعايير

هيئة البيئة

وتختص هيئة البيئة في اقتراح السياسات والخطط الاستراتيجية والاشتراطات المتعلقة بحماية البيئة واستدامتها، ومكافحة التلوث، وصون الطبيعة وتأمين سلامة البيئة ومكافحة التلوث والمحافظة على النظم البيئية المختلفة في إطار الأهداف الأساسية للتنمية المستدامة، وحماية الحياة الفطرية وصون الطبيعة، والحفاظ على الموارد

أنشئت هيئة البيئة في ٢٠٢٠/٨/١٨م بموجب المرسوم رقم (٢٠٢٠/١٠٦)، والذي نص على إلغاء وزارة البيئة والشؤون المناخية، وتتمتع الهيئة بالاستقلال المالي والإداري وتتبع مجلس الوزراء.

وبموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٢/٦٠) أسندت إلى هيئة البيئة الاختصاصات المتعلقة بالشؤون المناخية من هيئة الطيران المدني.

منها، وتعمل على نشر الوعي وغرس مفاهيم متطلبات التعامل مع البيئة لدى كافة فئات المجتمع وترسيخ مبادئ المحافظة على البيئة ومواردها الطبيعية.

المتجددة والعمل على استغلالها بصورة مستدامة. وتسهم الهيئة في تطوير آفاق البحث العلمي في المجالات البيئية، وتبادل الخبرات، وجمع البيانات العلمية، والاستفادة

هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

والبرامج التنفيذية اللازمة لتحقيق أهداف الهيئة بالتنسيق مع الجهات المختصة، وتقديم الاستشارات المالية والإدارية والقانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف تطويرها، وتعزيز قدرتها التنافسية، وتمكينها من تقديم منتجات عالية الجودة، وإنشاء مراكز متخصصة لرفع قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التنافسية، وتطوير منتجاتها وخدماتها بما يتوافق مع أفضل الممارسات العالمية.

وحددت اللائحة التنفيذية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرفيين الصادرة عن الهيئة في ٢٠٢٢/١/١٨م، مبلغ التمويل المقدم بحد أقصى ٢٥٠ ألف ريال عُُماني، على أن يحدد المبلغ المقرر لكل مشروع وفقاً لدراسة الجدوى الاقتصادية وتكلفة المشروع الاستثمارية.

أنشئت هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ٢٠٢٠/٨/١٨م بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٠/١٠٧)، الذي جعل إليها تؤول كافة المخصصات والأصول والحقوق والالتزامات والموجودات الخاصة بكل من: الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وصندوق الرفد، ويشمل رأس مال الصندوق، وكذلك مبلغ الدعم السنوي المخصص له في الميزانية العامة للدولة.

وتعمل الهيئة على إعداد الخطط والسياسات الخاصة بتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الحرفية في إطار الاستراتيجية الوطنية الشاملة للتنمية، وعرضها على مجلس الوزراء للاعتماد، والعمل على توفير البيئة التنظيمية المشجعة لنمو وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الحرفية، وإعداد الخطط

هيئة تنظيم الخدمات العامة

الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٤/٨٧)، في ٢٠٠٤/٨/١م، والمعدل بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٩/٥٩)، والمرسوم السلطاني (٢٠١٣/٤٧)،

أنشئت هيئة تنظيم قطاع الكهرباء والمياه بموجب المادة (١٩) من قانون تنظيم وتخصيص قطاع الكهرباء والمياه المرتبطة به



بتنظيم نشاط نقل الغاز الطبيعي كافة الصلاحيات وبصفة خاصة إصدار التراخيص المتعلقة بنشاط نقل الغاز الطبيعي، وإبرام اتفاقيات امتياز نقل الغاز الطبيعي ولا تكون تلك الاتفاقيات نافذة إلا بعد إجازتها بمرسوم سلطاني.

ولتحديد مستويات الخدمة المطلوبة التي يجب استيفاؤها من قبل الشركات المرخص لها بالتوزيع والتزويد، بدأت هيئة تنظيم الخدمات العامة في ٢٠٢٢/٧/١م، بتطبيق معايير ضمان مستوى الخدمة، لمواكبة أفضل الممارسات المقدمة للمشاركين.

وتتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، وتتبع مباشرة مجلس الوزراء. وفي ٢٠٢٠/٨/١٢م صدر المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٠/٧٨) بتعديل مسمى هيئة تنظيم قطاع الكهرباء والمياه المرتبطة به إلى «هيئة تنظيم الخدمات العامة» وإسناد بعض الاختصاصات إليها، وهي الاختصاصات المتعلقة بتنظيم نشاط نقل الغاز الطبيعي المنصوص عليها في المواد أرقام (٤)، (٢٦)، (٢٧)، (٢٨)، (٢٩)، (٣٠)، (٣١) من قانون النفط والغاز الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١١/٨، ولها في سبيل ممارسة اختصاصها

هيئة الدفاع المدني والإسعاف

والصناعية، والتقليل من أثارها، والعمل على تطبيق التدابير والإجراءات ذات الصلة بأعمال الدفاع المدني والإسعاف، بما في ذلك تقديم خدمات الإسعاف على الطرق، والحالات الطارئة، والإسعاف الطائر.

وتنفيذاً لما تضمنه المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢١/٣٩)، أطلقت هيئة الدفاع المدني والإسعاف في ٢٠٢٢/٢/٦م «خدمة الإسعاف المنزلي»، وتُعنى هذه الخدمة بالاستجابة وتقديم العناية الطبية الطارئة للحالات المنزلية الحرجة ونقلها إلى المؤسسات الصحية الأقرب والأنسب، وذلك في عدد من محافظات سلطنة عُمان، بدءاً من المحافظات ذات الكثافة السكانية الأقل كمرحلة أولى لحين إطلاق الخدمة على المستوى العام وفق خطة تنفيذية زمنية قادمة.

أنشئت الهيئة العامة للدفاع المدني والإسعاف بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٣/٣)، الصادر في ٢٠١٣/١/٨م، وتتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، وتتبع شرطة عُمان السلطانية، وفي ٢٠١٤/١١/٣٠م صدر نظام الهيئة بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٤/٦٨).

وفي ٢٠٢١/٤/٢٢م صدر المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢١/٣٩) في شأن الهيئة العامة للدفاع المدني والإسعاف حيث قضى بتعديل المسمى من «الهيئة العامة للدفاع المدني والإسعاف» إلى «هيئة الدفاع المدني والإسعاف».

تهدف الهيئة حسب المادة (٢) من المرسوم إلى حماية الأرواح والممتلكات وتحقيق السلامة العامة، والحد من مخاطر الكوارث الطبيعية

اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان

الجهاز الإداري للدولة، حيث نص على «تشكل اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان من (١٤) عضواً من ذوي الخبرة والمهتمين بحقوق الإنسان، ومن ممثلين عن عدد من الجهات الحكومية ذات الصلة بحقوق الإنسان»، و«يصدر بتعيين أعضاء اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان مرسوم سلطاني، على أن ينتخب أعضاء اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان في أول اجتماع لهم رئيساً ونائباً للرئيس من غير ممثلي الجهات الحكومية».

وعززت اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان نشاطها على الصعيد الخارجي، وذلك من خلال تواصلها مع المنظمات المعنية بحقوق الإنسان، ومشاركتها في الاجتماعات، والمؤتمرات، وحلقات العمل، والدورات التدريبية الإقليمية والدولية، كما قامت اللجنة بالرد على عددٍ من التقارير الدولية التي تناولت بعض المواضيع المتعلقة بحقوق الإنسان في سلطنة عُمان، بعد أن تم التنسيق مع الجهات المختصة للتحقق من المعلومات والملاحظات الواردة بها.

سعت اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان منذ تأسيسها إلى العمل بكل جهد نحو تحقيق الرؤية الصحيحة وتوجيه الرسالة الواضحة لحقوق الإنسان في سلطنة عُمان، كما حرصت على متابعة وحماية حقوق الإنسان وحياته الأساسية ومسؤولياته وواجباته في سلطنة عُمان، امتثالاً لاختصاصاتها التي منحت لها بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٨/١٢٤) في ٢٠٠٨/١١/١٥ بإنشاء لجنة لحقوق الإنسان وتحديد اختصاصاتها، وتتمتع اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان بالشخصية الاعتبارية، وبالاستقلال في ممارسة مهامها، ومقرها مدينة مسقط، وتتبع اللجنة مجلس الدولة. وفي ٢٠١٦/٤/١٨م صدر المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٦/٢٣) بتعديل مسمى لجنة حقوق الإنسان، ليكون اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان.

وجاء المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٢/٥٧) في شأن إعادة تنظيم عمل اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان متوابعاً مع إعادة هيكلة

اللجنة الوطنية العُمانية للتربية والثقافة والعلوم

من ناحية، وبين الجهات المعنية والهيئات التربوية والثقافية في سلطنة عُمان من ناحية أخرى، إلى جانب التعريف والحديث عن التراث العُماني وعن جهود سلطنة عُمان في مجالات التربية والثقافة والعلوم والتعاون

تسعى اللجنة الوطنية العُمانية للتربية والثقافة والعلوم إلى تنظيم وتحقيق الاتصال بين المنظمات العربية والإسلامية والدولية العاملة في مجالات التربية والثقافة والعلوم (منظمات اليونسكو، الأليكو، والاسيسكو)



اليونسكو وبرامجها في هذا المجال.

وتعد جائزة السلطان قابوس لحماية البيئة أول جائزة عربية يتم منحها على المستوى العالمي في مجال حماية البيئة، وقد أنشئت في عام ١٩٨٩م بمبادرة من المغفور له بإذن الله تعالى السلطان قابوس بن سعيد - طيب الله ثراه - وبموافقة وترحيب منظمة اليونسكو.

مع المنظمات الثلاث في تلك المجالات دعماً للتفاهم والتواصل بين الشعوب والحضارات. وتمنح جائزة السلطان قابوس لحماية البيئة كل عامين من خلال برنامج (الإنسان والمحيط الحيوي) في اليونسكو اعترافاً وتقديراً للمساهمات المتميزة للأفراد والمجموعات والمؤسسات والمنظمات في مجال حماية البيئة وبما يتوافق مع سياسة

مركز الدفاع الإلكتروني

الوطنية لمواجهة الأخطار والتهديدات المتعلقة بالأمن الإلكتروني، ومتابعة الالتزام بها بعد اعتمادها من اللجنة، ورفع مقترحات تعديلها، وإعداد تصنيف وتحديد للبنى الأساسية للأمن الإلكتروني والجهات المرتبطة بها، وتحديد القطاعات والجهات ذات الصلة بالأمن الإلكتروني.

وفي ٢٠٢٢/٢/٩م، صدر قانون حماية البيانات الشخصية بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٢/٦) على أن تسري أحكامه على البيانات الشخصية التي تتم معالجتها، وبين القانون ضمن بنوده، «أنه لا يجوز معالجة البيانات الشخصية إلا في إطار الشفافية والأمانة، واحترام كرامة الإنسان، وبعد الموافقة الصريحة لصاحب البيانات الشخصية على ذلك، ويجب أن يكون طلب معالجة البيانات الشخصية مكتوباً وبصورة واضحة وصريحة ومفهومة، ويلتزم المتحكم بإثبات الموافقة الكتابية لصاحب البيانات الشخصية لمعالجة بياناته».

أنشئ مركز الدفاع الإلكتروني بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٠/٦٤) في ٢٠٢٠/٦/١٠م، ليكون الجهة المختصة، والمسؤولة عن الدفاع الإلكتروني في سلطنة عُمان، والمرجع الوطني لحماية المصالح الحيوية في الفضاء الإلكتروني، والمشرّف على بناء القدرات الوطنية المتخصصة في مجال الأمن الإلكتروني، ويتبع جهاز الأمن الداخلي. ويهدف المركز إلى تعزيز قدرة الجهات المعنية، والأفراد على التصدي للتهديدات الإلكترونية، وبناء القدرات الوطنية المتخصصة في مجال الأمن الإلكتروني عبر إيجاد شراكات بين القطاعات المعنية محلياً ودولياً، ويكون للمركز في سبيل تحقيق أهدافه ممارسة مجموعة من الاختصاصات، منها إعداد الاستراتيجية وآليات تنفيذها، واقتراح تعديلها، والتحقق من تنفيذها بعد اعتمادها من المجلس، ووضع الإطار التنظيمي والقانوني، وآليات الحوكمة لتطبيق الاستراتيجية، وإعداد الخطة





التسامح.. نهج ثابت وثقافة متأصلة في المجتمع العُماني

في علاقات سلطنة عُمان مع بقية دول العالم عبر مختلف محطات التاريخ، وتنطلق قيمة التسامح في سلطنة عُمان من فهمها المستنير واحترامها الشديد لثقافات الشعوب ومعتقداتها، فتتجنب الانحياز وتبنى الحياد الإيجابي، وتقوم سياسة سلطنة عُمان الخارجية على رؤية عميقة، تضعها كدولة صديقة للجميع على الدوام، وهي رؤية تتبنى مبدأ الحوار وقيمة التسامح كموجهات أساسية للتعاطي مع القضايا العالمية وتحدد مسارات معالجة التحديات الدولية.

وقد أكد حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه - في خطابه السامي في ٢٠٢٣/٢/٢٠م، أن العالم عرف «عُمان عبر تاريخها العريق والمشرّف كيأناً حضارياً فاعلاً ومؤثراً في نماء المنطقة وازدهارها واستتباب الأمن والسلام فيها تتناوب الأجيال على إعلاء

عُرفت عُمان على امتداد التاريخ باعتبارها مركزاً للتواصل الحضاري والتعايش مع كثير من الشعوب والحضارات، مستمدة حضورها ومكانتها من الموروث الحضاري والإسلامي الذي طبع الصورة الحقيقية للدولة العُمانية، فغدا التسامح والتفاهم والتعايش السلمي وقبول الآخر، ومحاورته بالحسنى والحكمة، وكرم وفادته واستضافته، نهجاً ثابتاً من الثوابت العُمانية، وهوية وثقافة متأصلة في المجتمع العُماني والشخصية العُمانية.

وقد ارتكزت علاقات سلطنة عُمان مع الشعوب الأخرى، على مجموعة من المبادئ والمرتكزات: يأتي في مقدمتها حسن الجوار الذي يمتد إلى ما هو أبعد من الدول المجاورة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، واحترام القوانين والمواثيق والأعراف الدولية، واحترام حرية الدين والمعتقد، ويشكل مبدأ التسامح عاملاً حيويًا

في المادة (٣٤) منه على أن «حرية القيام بالشعائر الدينية طبقاً للعادات المرعية مصونة، على ألا يخل ذلك بالنظام العام، أو يناقض الآداب»، كما أن قانون الأحوال الشخصية العُماني كفل لغير المسلمين من المقيمين على أرض سلطنة عُمان حق تطبيق الأحكام الخاصة بهم، بما لا يتنافى مع التقاليد العُمانية، وذلك وفقاً للمادة (٢٨٢) من القانون، ومن المعروف أنه تتوفر دور العبادة الخاصة بالديانات الأخرى تيسيراً على غير المسلمين لإقامة شعائرهم الدينية بحرية واطمئنان وفي حماية القانون.

رايتها وتحرص على أن تظل رسالة عُمان للسلام تجوب العالم حاملةً إرثاً عظيماً وغايات سامية تبني ولا تهدم تقرب ولا تبعد»، مؤكداً جلالته أن «هذا ما سنحرص على استمراره معكم وبكم لنؤدي جميعاً بكل عزم وإصرار دورنا الحضاري وأمانتنا التاريخية».

وانطلاقاً من كون منهج التسامح الديني من المبادئ الأساسية التي أقرتها النهضة العُمانية الحديثة منذ انطلاقتها، فقد كفل النظام الأساسي للدولة الحريات الشخصية وضمن ممارستها في حدود القانون، ونصّ



جامع السلطان قابوس الأكبر في محافظة مسقط

وقد حاز معرض (رسالة السلام من سلطنة عُمان) فور إطلاقه ترحيباً دولياً وأمميّاً واسعاً، وبحلول عام ٢٠٢٢م كان مجموع ما أقامه المعرض من محطات قد بلغ (١٣٦) محطة: منها (٩٦) محطة عالمية، و(٤٠) محطة محلية في سلطنة عُمان، وجرى استضافة المعرض في مؤسسات مختلفة: بين وزارات وجامعات وكليات ومعاهد ومدارس ومكتبات ومتاحف ومراكز حكومية وخاصة ومدنية، وكذلك المقرات الرئيسة لمنظمتي الأمم المتحدة واليونسكو، وشهدت محطاته عقد مؤتمرات واجتماعات وفعاليات متنوعة، كلها تصب في قالب المؤتلف الإنساني وتآلف الثقافات وتعزيز رسالة سلطنة عُمان في المجتمع الدولي.

لقد أتاح هذا التنوع الثري لمحطات المعرض وتنوع الدول والثقافات فرصة ثمينة لسلطنة عُمان لتعزيز علاقاتها الدولية ونشر رسالتها السامية حول العالم: رسالة السلام المنبثقة من التسامح الديني والتفاهم المشترك والعيش السلمي.

وفي هذا الشأن أشاد تقرير الحريات الدينية في العالم التابع لوزارة الخارجية الأمريكية بدور معرض (رسالة السلام من سلطنة عُمان) في نشر ثقافة التسامح وتغيير الصور النمطية السلبية في العالم.

وعلى ذات الصعيد، واتساقاً مع تراثها التاريخي في التسامح، تقوم سلطنة عُمان

وتعزيزاً للسلم والتعايش والتسامح، والبُعد عمماً يُعرض النسيج المجتمعي للخلاف والصراع، فقد أدرج المُشرّع العُماني في قانون الجزاء جريمة ترويح كل ما يُثير النعرات أو الفتنة الدينية أو المذهبية ضمن الجرائم الواقعة على أمن الدولة الداخلي وعاقب مرتكبها بالسجن لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات، ولا تزيد على عشر سنوات استناداً إلى نص المادة (١٠٨)، «ويعتبر ظرفاً مشدداً إذا وقعت الجريمة في إحدى دور العبادة، أو المنشآت الرسمية، أو في المجالس والأماكن العامة، أو من موظف عام أثناء أو بمناسبة تأدية عمله، أو من شخص ذي صفة دينية أو مكلف بها».

وتأكيداً لنهج سلطنة عُمان في نشر ثقافة السلام والوئام، جاءت فكرة إنتاج معرض دولي يعكس ثقافة التآلف والوئام في سلطنة عُمان، ويعمل على تعزيز الحوار البناء بين مختلف الأديان والطوائف في العالم، مع التركيز على تجربة سلطنة عُمان الراسخة في التسامح الديني والتفاهم المشترك والتعايش السلمي، فظهرت للعالم أولى لبنات مشروع معرض «رسالة السلام من سلطنة عُمان»، الذي انطلق من الرغبة في محو الصورة النمطية التي تبدو في مجملها سلبية عن الإسلام لدى الغرب، ومن أبعاده التأكيد على التسامح كمبدأ إنساني تقوم عليه العلاقات بين بني البشر.

الإنساني والتنمية المستدامة للجميع»، الذي أقامته وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بالتعاون مع وزارة الإعلام ووزارة الخارجية ومجموعة من المؤسسات الحكومية والخاصة في سلطنة عُمان، و«شبكة صناع السلام الدينيين والتقليديين» وعدد كبير من المنظمات والمؤسسات الدولية.

ومما هو جدير بالذكر، أن وزارة الأوقاف والشؤون الدينية سعت بالتعاون مع المؤسسات المعنية بالتسامح والتعايش والتفاهم في هذا العالم إلى تعزيز ثقافة التعايش والاندماج والوئام، والتآزر والعطف على الآخر واحترام الذات الإنسانية وتقدير التنوع واحترام المقدسات ونبذ جميع أشكال التمييز والتعصب والإرهاب؛ وذلك بإشراك الأفراد والمؤسسات والمراكز ذات الصلة في مبادرات وحوارات لتعزيز المساواة ومنع التمييز، ومحاربة الشائعات ودحض المعلومات المغلوطة ونشر ما يعزز الثقة في الأفراد و بين المجتمعات ويحيي الأمل في النفوس ويبعد المخاوف.

من جهتها تسعى دائرة التعريف بالإسلام والتبادل الثقافي في إبراز صورة الإسلام وروحه السمحة لغير المسلمين المقيمين في سلطنة عُمان، من خلال الأنشطة وتنفيذ البرامج التي تخدم تحقيق الأهداف والمهام المنوطة بها.

بجهود ملموسة لتعميق مفهوم التفاهم والتعايش والتسامح الذي بات عالمنا اليوم في حاجة ماسّة إليه أكثر من أي وقت مضى، وفي هذا الشأن واستمراراً لتجربة سلطنة عُمان العميقة وإيمانها المرتبط بالأخلاق والقيم المشتركة، جاء الإعلان في ٢٠١٩/١١/١٦م في العاصمة الإندونيسية جاكارتا عن مشروع السلطان قابوس للمؤتلف الإنساني وسط حضور أممي كبير .

ويضع مشروع الإعلان ثلاثة أبعاد ضرورية لإعادة التوازن للعالم «المضطرب» الذي نعيشه اليوم، يتمثل البعد الأول في تحسين حياة البشر عبر تحقيق المستوى الأساسي من الكرامة والحقوق والحفاظ على اللحمة الإنسانية من الفناء والاندثار، أما البعد الثاني فيقوم على أساس اعتماد منظومة أخلاقية عالمية تدفع بالناس قدما إلى توحيد التزاماتهم وجهودهم نحو حماية الإنسان والأرض وتحقيق السلام والتعايش والتفاهم، فيما يتمثل البُعد الثالث في رعاية القيم الروحية للإنسان عبر استنهاضها مع إعمال العقل والمنطق والفلسفة وعلم الكلام.

واحتفاء باليوم العالمي للتسامح، وضمن مشروع «المؤتلف الإنساني» و«رسالة السلام» احتضنت سلطنة عُمان في ٢٠٢٢/١١/١٦م، المؤتمر الدولي «المؤتلف

كما أنجزت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية حصر المساجد والجوامع الحديثة والقديمة التي تم بناؤها وترميمها، وقد بلغ عدد الجوامع حتى مطلع نوفمبر ٢٠٢٢م، (١٧٥٦)، فيما بلغ عدد المساجد (١٤٥٣٣)، أما عدد المصليات فبلغ (١١٠٦)، ليصبح إجمالي الجوامع والمساجد والمصليات في سلطنة عُمان (١٧٣٩٥).

وقدمت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية برامج وتطبيقات متعلقة بالقرآن الكريم تواكب التحول الرقمي، كما أطلقت دورات في حفظ كتاب الله تعالى، ومشروع السهم الوقفي لمدارس القرآن الكريم والذي يهدف إلى تحريك المجتمع برؤية جديدة وفكرة مبتكرة لتطوير المنظومة القرآنية بسلطنة عُمان في إطار رؤية متكاملة لتنظيم العمل القرآني.

ويقوم مكتب سماحة الشيخ المفتي العام للسلطنة بدور بارز في بث الوعي الديني على أساس من المعرفة الصحيحة المنبثقة من الكتاب العزيز وهدي السنة النبوية المطهرة، فيما تبرز كلية العلوم الشرعية كمؤسسة علمية تهدف إلى ترسيخ قيم الإسلام ومبادئه النبيلة، وبث قيم التسامح والمحبة ومد يد التعارف مع الآخر وصولاً إلى التمازج الحضاري القائم على تبادل الثقافات واحترام الخصوصيات.

كما تنفذ الدائرة برنامج «هداية» وهو عبارة عن برنامج سنوي عن بُعد للداخلين الجدد في الإسلام يهتم بعلوم القرآن الكريم والعقيدة والفقه واللغة العربية والسيرة النبوية؛ ويهدف إلى ترسيخ المبادئ الإسلامية لدى المسلم الجديد وإبراز خصائصها والتعريف بمعالمها، وتعميق روابط الأخوة بين المسلمين الجدد وتطبيق الشعائر الإسلامية الصحيحة بالتدريبات العملية.

وبالتزامن مع تطوير الخدمات واستخدام التقنية الحديثة لتيسيرها للمستفيدين منها، تعمل وزارة الأوقاف والشؤون الدينية كذلك على تنمية واستثمار أموال الأوقاف بكافة أنواعها كأوقاف المساجد وأوقاف المدارس، والأوقاف الخيرية والأوقاف الأهلية، وخلال العام ٢٠٢٢م، أشرفت على إطلاق (٢٥) سهماً وقفياً، واعتماد (١٨) مؤسسة وقفية وعلى إصدار (٣٨٥) وكالة شرعية، وزيادة (١٣٠) أصلاً وقفياً، واستخراج (١٢٠٠) سند تملك للأصول الوقفية، و(١٠) استثمارات عقارية. وتسهيلاً للعمل في قطاعاتها، جرى إنشاء النظام الإلكتروني للمساجد في عام ٢٠٢١م، ويحوي (٢١) خدمة الكترونية، ويعد هذا التطبيق أحد أهم التطبيقات في قطاع المساجد من خلال استقبال الخدمات إلكترونياً من أي مكان وزمان وتقليل المراجعين إلى ديوان عام الوزارة.





منظومة قضائية موحدة تحقق معايير العدالة والنزاهة والشفافية

تواكب متطلبات المرحلة القادمة بما يليبي الطموحات والتطلعات، ويحفظ مكتسبات الوطن ويصون أمنه واستقراره، وعلى ذلك فقد أولى جلالته - حفظه الله ورعاه - جلّ عنايته ورعايته بالقضاء ومؤسساته، وأكد في خطابه السامية، على اهتمامه بترسيخ العدالة والنزاهة، عبر تحديث منظومة التشريعات والقوانين، وتطوير أدوات المساءلة والمحاسبة، وأعلن جلالته في كلمته السامية في ٢٣/٢/٢٠٢٠م، العزم «على اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولة، وتحديث منظومة التشريعات والقوانين، وآليات وبرامج العمل وإعلاء قيمه ومبادئه وتبني أحدث أساليبه وتبسيط الإجراءات وحوكمة الأداء والنزاهة والمساءلة والمحاسبة لضمان المواءمة الكاملة والانسجام التام مع متطلبات رؤيتنا وأهدافها».

قوانين مرنة، وسلطة تشريعية مستقلة ذات صلاحيات كاملة، ونظام رقابي فاعل ومستقل يوظف الشفافية والإفصاح، ويحمي المقدّرات الوطنية ويحقق مبادئ المساءلة والمحاسبة، وقضاء ناجز، ونزيه، ومتخصص يوظف تقنيات المستقبل، كانت من الأهداف التي سعت رؤية «عمان ٢٠٤٠» إلى تحقيقها، وذلك من خلال منظومة تشريعية وتشاركية، تحقق نظاماً قضائياً مستقلاً ومتخصصاً، ورقابة فاعلة وشفافة.

هذه الأهداف، كانت نصب اهتمام القائد حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه - وهو يستكمل نهضة باني عُمان المغفور له بإذن الله تعالى السلطان قابوس بن سعيد ابن تيمور - طيب الله ثراه -، ويؤسس مرحلة أخرى من نهضة عُمان المتجددة

المستجدات، جاء صدور المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٢/٢٥) في ٢٠٢٢/٦/١٦م بشأن تنظيم إدارة شؤون القضاء، وقضى بموجبه إنشاء المجلس الأعلى للقضاء، يتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، وذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف من بينها إعلاء مبدأ سيادة القانون، وتعزيز مكانة القضاء في سلطنة عُمان، وتنظيم إدارة شؤونه.

وقد تفضّل جلالة السُّلطان المعظم فترأس في ٢٠٢٢/٦/٢٣م اجتماع المجلس الأعلى للقضاء بقصر البركة العامر، حيث أكّد - حفظه الله ورعاه - على المضامين التي حملها هذا المرسوم بما يتوافق مع نصوص

وفي خطابه السامي بمناسبة العيد الوطني الخمسين المجيد في ٢٠٢٠/١١/١٨م، أكّد جلالة السلطان المعظم: «أنّ العمل مستمرّ في مراجعة الجوانب التشريعية والرقابية وتطوير أدوات المساءلة والمحاسبة، لتكون ركيزة أساسية من ركائز عُمان المستقبل، مؤكدين على أهميتها الحاسمة في صون حقوق الوطن والمواطنين ودورها في ترسيخ العدالة والنزاهة وستحظى هذه المنظومة برعايتنا الخاصة بإذن الله تعالى».

وفي ظل الاهتمام السامي لجلالة السلطان المعظم بترسيخ العدالة والنزاهة، وتحديث منظومة أجهزة الدولة وحوكمتها وهيكله مؤسساتها، بما يضمن الأداء الأمثل ويواكب



جلالة السُّلطان المعظم يترأس اجتماع المجلس الأعلى للقضاء
بقصر البركة العامر في ٢٠٢٢/٦/٢٣م

والمراسيم السلطانية ذات الصلة بالقضاء بما يتفق وأحكام المرسوم السلطاني (٢٠٢٢/٣٥)، مشيراً إلى أهمية الاستمرار في تطوير عمل المنظومة القضائية وحوكمة إجراءاتها بما يتواءم مع توجه الحكومة في التحول الرقمي ووفق أطر رؤية «عمان ٢٠٤٠» لتحقيق الأهداف المنشودة.

النظام الأساسي للدولة وأهداف رؤية «عمان ٢٠٤٠»، وإلى أهمية تعزيز التكامل بين جميع الجهات القضائية من جهة، وبينها ووحدات الجهاز الإداري للدولة بما يحقق المصلحة العامة.

ووجه جلاله السلطان المعظم باتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة لتعديل القوانين

المجلس الأعلى للقضاء

المتعددة عوضاً عن توزيع أعباء المرفق على جهات متعددة، كما كان سابقاً.

ويسعى المجلس الأعلى للقضاء إلى تحقيق أرفع معايير العدالة والنزاهة والشفافية لإعلاء مبدأ سيادة القانون وتعزيز مكانة القضاء وذلك عبر منظومة تشريعية تشاركية، ونظام قضائي مستقل متخصص وناجز ورقابة فاعلة وشفافة، ويختص المجلس برسم السياسة العامة للقضاء، والعمل على ضمان حسن سير العمل في المحاكم والادعاء العام، وتطويره، والعمل على تيسير إجراءات التقاضي وتقريب جهاته للمتقاضين، واقتراح مشروعات القوانين والمراسيم السلطانية المتعلقة بالقضاء، وإبداء الرأي في مشروعات اتفاقيات التعاون القضائي بين سلطنة عُمان والدول الأخرى، وكذلك تعزيز وتطوير التعاون في الاختصاصات المتعلقة بالقضاء مع الجهات المعنية في الدول والمنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية المتخصصة. وجاء إنشاء «الأمانة العامة للمجلس الأعلى

جاء إنشاء المجلس الأعلى للقضاء برئاسة جلاله السلطان، ونائب رئيس بمرتبة وزير، بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٢/٣٥)، انطلاقاً من الاهتمام السامي لجلالة السلطان المعظم بتطوير النظام القضائي وتيسير إجراءات التقاضي باعتباره حجر الأساس في تحقيق رسالة الدولة الأساسية المتمثلة في إقامة العدل وإرساء قيم النزاهة والمساواة وتكافؤ الفرص، والحفاظ على حقوق المواطن التي كفلتها الأنظمة والقوانين.

وقد منح النظام المجلس الأعلى للقضاء الشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، وتوليه كافة الشؤون المتعلقة بالقضاء، وتخصيص ميزانية سنوية مستقلة لهذا المرفق، ورفعته بالكوادر الفنية والإدارية المتخصصة اللازمة، وتوحيد جهات التقاضي والادعاء العام في منظومة قضائية واحدة، من أجل توحيد جهود العاملين في مرفق القضاء، وبما يحقق تكامل الأعمال بين جهات القضاء

العام، من خلال إيجاد إدارة عامة للتفتيش القضائي تتبع نائب رئيس المجلس الأعلى للقضاء مباشرة.

وبجانب ذلك، يعمل النظام أيضاً على تمكين جهة قضائية عليا واحدة للفصل في الطعون المقدمة على الأحكام الصادرة في مختلف الدعاوى، بحيث يتاح الطعن في جميع الأحكام التي يجوز الطعن فيها قانوناً أمام المحكمة العليا، بدلاً من قصر ذلك على بعض الدعاوى كما كان سابقاً، حيث أصبح بإمكان المتقاضين في الدعاوى الإدارية الطعن أمام المحكمة العليا على أحكام محكمة الاستئناف، وهذا يؤدي إلى تحقيق العدالة والمساواة بين المتقاضين.

ومن منطلق الحرص على تحقيق المرونة والانسيابية في الأعمال الإدارية والمالية ذات الصلة بالقضاء، فقد عني هذا التنظيم بكفالة التفويض الإداري اللازم في مختلف المستويات، لتحقيق الأهداف المتوخاة منه.

للقضاء» لتكون بمثابة جهة إدارية واحدة تتولى سائر الشؤون الإدارية والمالية للقضاء، برئاسة أمين عام بالدرجة الخاصة، ويعاونه عدد من الأمناء العاميين المساعدين، وتقدم الدعم المالي والإداري لمرافق القضاء بما في ذلك الادعاء العام، من أجل أن يتفرغ القضاة وأعضاء الادعاء العام لأداء رسالتهم القضائية دون غيرها من الأعمال الإدارية.

كما يعمل النظام على تقريب وتوحيد جهات التقاضي على المتقاضين وذلك بدمج القضاء الإداري في منظومة قضائية واحدة، عوضاً عن شيوخ الاختصاص بين جهات قضائية متعددة، وللحيلولة دون تعارض الأحكام القضائية وتنازعها، والحد من إطالة أمد النزاع وتأخر الفصل بين المتقاضين بأحكام نهائية وناجزة، وتوفير الجهد والتكلفة التي يتكبدها المتقاضون من أجل السعي وراء حقوقهم، فضلاً عن تكريس الرقابة على أعمال القضاة وأعضاء الادعاء

مظلة واحدة لرفع كفاءة الأداء

وهي تختص بالنظر في الطعون المرفوعة أمامها على الأحكام الصادرة عن محاكم الاستئناف في الأحوال التي يقرها القانون، والفصل في حالات التنازع السلبي أو الإيجابي على الاختصاص بين المحاكم، والفصل في المنازعات المتعلقة بمدى تطابق القوانين واللوائح مع النظام الأساسي للدولة وعدم مخالفتها لأحكامه.

يعتبر إنشاء المجلس الأعلى للقضاء الخطوة الأولى في سبيل إيجاد نظام قضائي موحد تنضوي تحته سائر الجهات القضائية والمحاكم تحت مظلة واحدة لرفع كفاءة الأداء وتحسين منظومة العمل في المرافق القضائية والفصل في الدعاوى على وجه السرعة، وتمثل المحكمة العليا أعلى درجات التقاضي في سلطنة عُمان حيث أنشئت طبقاً لقانون السلطة القضائية

العمل مستمرٌ في مراجعة الجوانب التشريعية والرقابية وتطوير أدوات المساءلة والمحاسبة، لتكون ركيزة أساسية من ركائز عُمان المستقبل وأهميتها الحاسمة في صون حقوق الوطن والمواطنين ودورها في ترسيخ العدالة والنزاهة. ومن هذا المنطلق تسعى الإدارة العامة للتفتيش القضائي إلى تنظيم وتفعيل الآليات اللازمة لتطوير منظومة الرقابة والتفتيش لتحقيق الكفاءة المرجوة في الأعمال والأحكام القضائية، وجعل جميع أنواع الرقابة على أعمال القضاة من اختصاص السلطة القضائية نفسها من خلال تعزيز دور التفتيش القضائي كأداة رقابية مهمة في السلطة القضائية والارتقاء بالأداء القضائي والعمل على انتظام سير العمل القضائي وتوحيد الإجراءات بين المحاكم.

وفيما بلغ عدد محاكم الاستئناف في سلطنة عُمان (١٣) محكمة استئناف موزعة في مختلف المحافظات، وهي تختص بالنظر في الأحكام المستأنفة الصادرة من محاكم الدرجة الأولى - المحاكم الابتدائية - في نطاق اختصاصها بالإضافة إلى النظر في الدعاوى الجنائية، بلغ عدد المحاكم الابتدائية في سلطنة عُمان (٤٥) محكمة ابتدائية موزعة على مختلف الولايات، وتصنف هذه المحاكم من حيث التقاضي كمحاكم درجة أولى، حيث يعرض النزاع أمامها لأول مرة باستثناء القضايا الجنائية.

ويعتبر التفتيش القضائي ركيزة أساسية في دعم استقلالية القضاء وضمان تحقيق العدالة والنزاهة القضائية، حيث أكد جلالة السلطان المعظم - حفظه الله ورعاه - على أن

التشريع والقضاء والرقابة

وتسعى المبادرات التي اعتمدت بالتنسيق والشراكة مع مكتب متابعة تنفيذ رؤية «عُمان ٢٠٤٠» إلى تحقيق قضاء ناجز، من خلال تطوير ومواءمة التشريعات والقوانين القضائية، وتبسيط الإجراءات، بما يحقق نمو قطاع الاقتصاد الوطني ويعزز دور القضاء في الاستثمار، وتحقيق قضاء نزيه عبر تعزيز مبدأ الشفافية والكفاءة والحياد في العمل القضائي وتطوير التفتيش القضائي، وأسس التدرج في الوظائف القضائية.

يهدف تحديث منظومة التشريعات والقوانين وآليات وبرامج العمل وتبني أحدث أساليبه في المرفق القضائي والعدلي، تبني المجلس الأعلى للقضاء مجموعة من المبادرات لتحقيق مستهدفات أولوية التشريع والقضاء والرقابة تركز على تحقيق العدالة الناجزة وتوظيف تقنيات المستقبل والذكاء الاصطناعي وتعزيز الشفافية والنزاهة وتعزيز الاتجاه نحو بناء قضاء متخصص يقدم الخدمات القضائية من خلال كفاءات وكوادر إدارية مؤهلة.

بكل يسر، ورفع سرعة البت في الدعاوى وتنفيذ الأحكام.

وتهدف هذه المبادرات إلى بناء كفاءات وطنية قضائية، عبر تأهيل الكوادر الوطنية المتخصصة في المجال القضائي وتدريب الكوادر القضائية والقانونية في المرفق القضائي. وبناء قدرات وطنية مؤهلة علمياً وماهرة في مجال التدريب والتأهيل القضائي والقانوني، وتطوير معايير اختيار القضاة ومعاونيهم.

كما سعت المبادرات إلى تحقيق قضاء متخصص، وذلك من خلال تحسين بيئة الأعمال وتعزيز فرص الاستثمار، وتقريب خدمات التقاضي من خلال إنشاء دوائر عمالية متنقلة ودوائر استثمارية متخصصة، ودوائر كُتاب بالعدل متنقلة، وتحقيق قضاء يوظف تقنيات المستقبل، واستخدام التقنية في خدمات التقاضي وخدمات الكاتب بالعدل وتعزيز ثقة المستفيد الخارجي في تلقي الخدمة

الكتاب بالعدل

وتحقيقاً لأولوية التشريع والقضاء والرقابة التي تهدف إلى تبسيط الإجراءات في الخدمات العدلية المقدمة من خلال تفعيل الأنظمة الإلكترونية والتي تتماشى مع خطط الحكومة لتبني أفضل الممارسات الدولية في الجوانب العدلية والقضائية مما يدعم تحسين بيئة الاستثمار في سلطنة عُمان، ويعزز ثقة المستثمرين صدر المرسوم السلطاني (٥١/٢٠٢٢) بشأن تعديل بعض أحكام قانون الكتاب بالعدل والذي يأتي تأكيداً على الاهتمام السامي من لدن حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه - بالمنظومة القضائية والعدلية ويساعد في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، ويعزز الاستثمارات الوطنية وذلك من خلال توفير بنية قضائية وعدلية آمنة وملائمة وذات كفاءة عالية تهدف إلى تحسين وتطوير بيئة الأعمال وتطوير التشريعات بما ينسجم مع

تمارس دوائر الكاتب بالعدل وظائفها من خلال (٦١) دائرة كاتب بالعدل في مختلف محافظات سلطنة عُمان حيث تشير الإحصائيات الصادرة عن مجلس الشؤون الإدارية للقضاء إلى أن المحررات والإقرارات الصادرة عن دوائر الكتاب بالعدل، بلغت حوالي ٢١٠ ألف محرر وإقرار، فيما بلغ عدد وثائق الزواج والطلاق حوالي ١٩ ألف وثيقة زواج، و(٢٨٣٧) وثيقة طلاق في عام ٢٠٢١م. وتختص دوائر الكاتب بالعدل بالعديد من الوظائف التي تحفظ الحقوق وتوثق العلاقات الاجتماعية أو التجارية والمالية للأفراد والمؤسسات حيث تشمل المهام تحرير العقود والمحررات التي يوجب القانون أو يطلب ذوو الشأن تحريرها مثل الوكالات، والإقرارات، وشهادات الطلاق ووثائق الزواج، ووثائق عدم الزواج، والعقود التجارية وغيرها من المهام.

بالإضافة إلى تبسيط إجراءات تقديم خدمات الكتاب بالعدل ورفع جودة الخدمات العدلية وهو ما يسهم في نقلة نوعية في إجراءات التقاضي تسهم في تحقيق العدالة السريعة وتوفير المزيد من الوقت والجهد وصولاً إلى العدالة الناجزة وترسيخ سيادة القانون.

التحول الرقمي في المجال القضائي والعدلي باستخدام الأنظمة الإلكترونية في أعمال الكتاب بالعدل في خدمات تحرير الإقرارات والوكالات بمختلف أنواعها لا سيما الوكالات التجارية والاستثمارية والتصديق على العقود بكل يسر وسهولة عبر الأنظمة الإلكترونية

العدل والشؤون القانونية

إجراءات استصدارها، بل يمتد ليشمل مراجعة التشريعات القائمة؛ لتقدير ما يحتاج منها إلى تطوير، وذلك بالتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية.

كما تختص الوزارة بإصدار الفتاوى بإبداء الرأي القانوني المعتمد فيما يعرض عليها من وقائع متعلقة بتطبيق المراسيم السلطانية والقوانين واللوائح والقرارات، بناءً على طلب إحدى وحدات الجهاز الإداري للدولة، وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة، وكذلك إبداء الرأي القانوني الاستشاري فيما يعرض عليها من وقائع متعلقة بتنفيذ الاتفاقيات الدولية، أو العقود التي أبرمتها وحدات الجهاز الإداري للدولة، وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة، فضلاً عن اختصاصها بالفصل بقرار معتمد في المنازعات التي تنشأ بين وحدات الجهاز الإداري للدولة، وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة، أو بينها وبين الشركات المملوكة بالكامل للحكومة.

وإضافة إلى اختصاصاتها في مجالي التشريع والإفتاء القانوني، فإن وزارة

تضطلع وزارة العدل والشؤون القانونية بدور حيويٍّ ومهم في تعزيز المنظومة القانونية العُمانية المتكاملة التي يتربع على قمة هرمها النظام الأساسي للدولة، والذي يجب أن تتطابق معه القوانين والمراسيم السلطانية واللوائح والقرارات التي تصدر من حين لآخر.

وتتولى الوزارة عملاً بأحكام المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٠/٨٨) بدمج وزارة العدل ووزارة الشؤون القانونية في وزارة واحدة تسمى وزارة العدل والشؤون القانونية وتحديد اختصاصاتها واعتماد هيكلها التنظيمي، إعداد ومراجعة مشروعات المراسيم السلطانية، واتخاذ إجراءات إصدارها، ومراجعة مشروعات القوانين واللوائح والقرارات ذات الصبغة التشريعية التي تعدها وحدات الجهاز الإداري للدولة، وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة قبل إصدارها ونشرها في الجريدة الرسمية.

ولا يقتصر دور الوزارة في الواقع العملي على إعداد ومراجعة التشريعات، واتخاذ

كما تختص الوزارة بتنظيم أعمال الخبرة أمام كافة المحاكم باختلاف درجاتها وغيرها من الجهات في سلطنة عُمان، وعملاً بهذا الاختصاص قامت الوزارة بإصدار لائحة تنظيم أعمال الخبرة بموجب القرار الوزاري رقم (٢٠٢٢/٥٢).

ومن منطلق إحاطة الكافة بالعلم بأحكام القانون، وصولاً إلى الالتزام بأحكامه، فإن وزارة العدل والشؤون القانونية، تتولى إصدار «الجريدة الرسمية» التي تتضمن نصوص المراسيم السلطانية والقوانين واللوائح والقرارات الوزارية، بالإضافة إلى الإعلانات والمواد الأخرى التي تقتضي القوانين نشرها في الجريدة الرسمية، كما تتيح الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني للوزارة؛ وذلك سعياً منها في مواكبة الواقع، وتطوراتها بما ينسجم مع توجه سلطنة عُمان في أتمتة الخدمات الحكومية، وولوج سبيل الحكومة الإلكترونية. كما تصدر الوزارة مجلد القوانين السنوي ويتضمن المراسيم السلطانية والأوامر السامية والقوانين واللوائح والقرارات الصادرة خلال العام.

العدل والشؤون القانونية تختص كذلك بمراجعة مشروعات العقود التي يترتب عليها التزامات مالية على الدولة تتجاوز قيمتها خمسة ملايين ريال عُماني قبل توقيعها من أي جهة حكومية، كما تختص بمراجعة مشروعات الاتفاقيات الدولية، ومذكرات التفاهم التي تنوي سلطنة عُمان توقيعها، وإبداء الرأي القانوني في طلبات الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية القائمة، والمشاركة في إعداد التقارير الدورية الواجب تقديمها إلى المنظمات الإقليمية والدولية.

علاوة على ذلك، فإن الوزارة تختص بموجب المرسوم السلطاني المحدد لاختصاصاتها بالإشراف على شؤون المحامين، حيث تتولى اتخاذ الإجراءات اللازمة لقيّد المحامين في جداول قيّد المحامين، وإصدار التراخيص اللازمة لمزاولة عملهم، وسحبها في حال مخالفتهم لأحكام القانون، كما تقوم الوزارة بالتعاون مع المعهد العالي للقضاء في تقديم عدد من البرامج التدريبية للمحامين.

الادعاء العام

الذي قضى بجمع أركان السلطة القضائية في كيان واحد على النحو الذي تتوحد فيه آليات العمل وسرعة الإنجاز وفق أعلى معايير العدالة والنزاهة والاستقلال. وباعتباره أحد أركان السلطة القضائية،

ترجمة لرؤية «عُمان ٢٠٤٠» وأهدافها الرامية إلى تطوير نظام التقاضي على النحو الذي يحقق الجودة العالية وسرعة الإنجاز وفق أعلى معايير العدالة والنزاهة والاستقلال، جاء صدور المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٢/٣٥)،

للقضايا التي تعامل معها الادعاء العام خلال العام ٢٠٢١م، والتصرفات القضائية فيها، فقد بلغ عدد القضايا الواردة (٢٨٢٠١) قضية، وبلغ عدد الجنايات الواردة (١٢٥٥) جناية، وعدد الجنح (٢٦٦٣٠) جنحة، وفي شأن القضايا المحالة إلى المحاكم خلال عام ٢٠٢١م، فقد بلغت (١٥٥٥٩) قضية، وبلغ مجموع القضايا المحفوظة (١١٥٢٧) قضية، وبلغ المجموع الكلي للأحكام المنفذة في عام ٢٠٢١م (١٠٣٥٠) حكماً جزائياً، وبالنسبة للأموال المحصلة للحق العام في عام ٢٠٢١م فقد بلغت (٢٠,٢٥٨,١٢٧) عشرين مليوناً ومائتين وثمانية وخمسين ألفاً ومائة وسبعة وعشرين ريالاً عُمانياً.

وقد باشر الادعاء العام أعماله وحقق إنجازاً عن طريق كادر قضائي وإداري قوامه (١٣٥) عضو ادعاء عام، و(٩٧٧) موظفاً في (٣١) دائرة موزعة على إحدى عشرة محافظة وذلك بعد تنفيذ خطة الدمج التي رشّقت الهيكل التنظيمي للادعاء العام بنسبة (٥٠) بالمائة، وأدت إلى خفض التكلفة التشغيلية بنسبة (١٥) بالمائة تقريباً مع تمكين التقنية الحديثة في أعمال الادعاء العام، واستكمال إجراءات الربط الإلكتروني مع الجهات الحكومية، وتفعيل التحقيق عن بُعد.

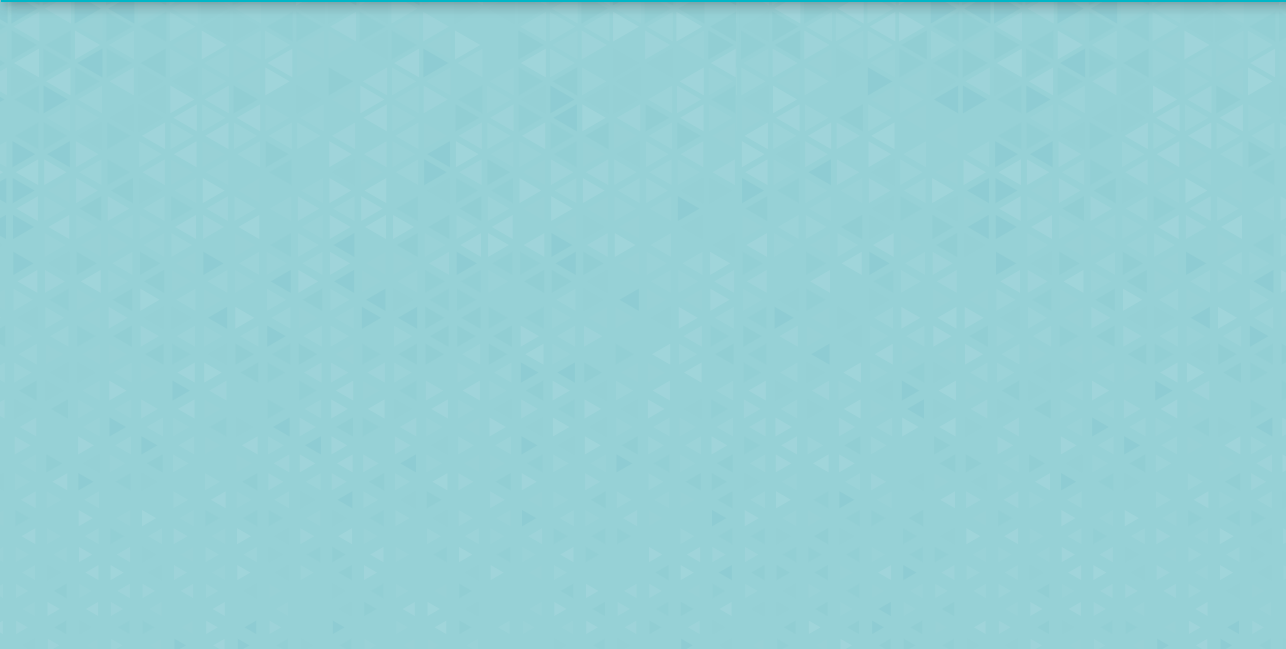
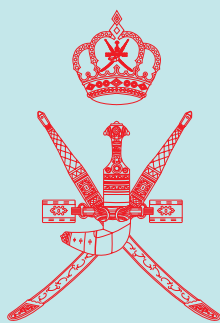
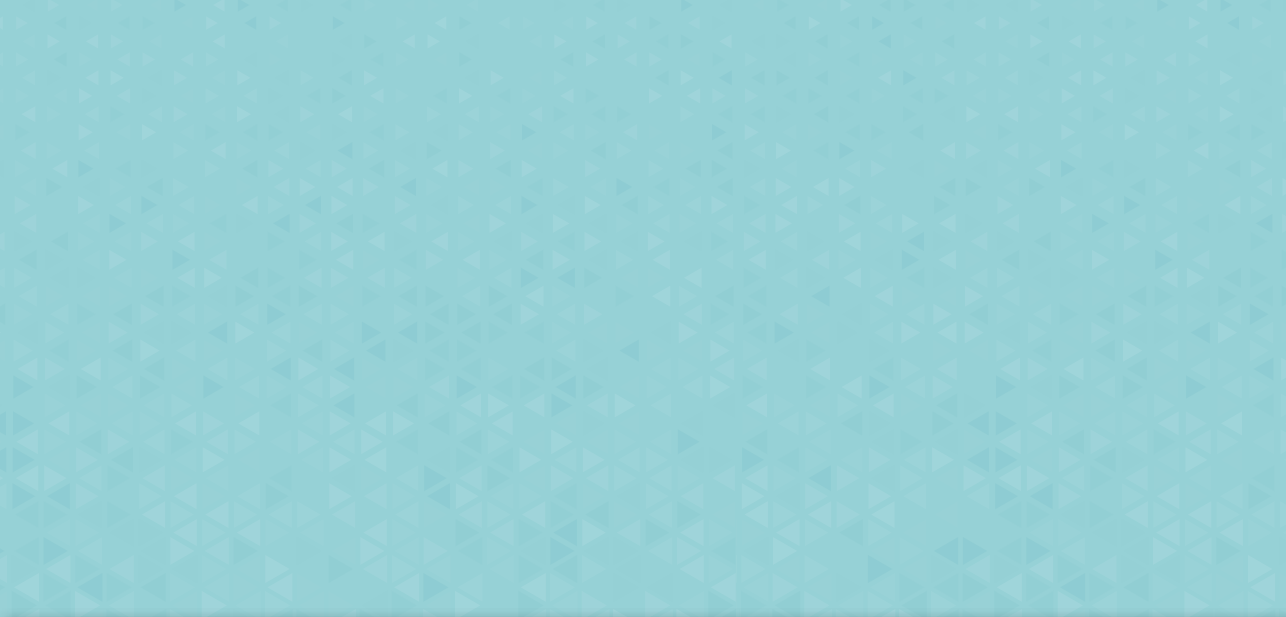
وعلى الصعيد العربي، انضم الادعاء العام رسمياً إلى جمعية النواب العموم العرب وعُدَّ من دُول التأسيس؛ لحضوره الاجتماعات السابقة وذلك خلال مشاركته في الاجتماع السنوي الثاني الذي عقد في مدينة جدة بالملكة العربية السعودية منتصف نوفمبر ٢٠٢٢م.

يباشر الادعاء العام الأعمال المنوطة به وفقاً للصلاحيات الممنوحة له في النظام الأساسي للدولة الصادر في ٢٠٢١/١/١١م بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢١/٦)، حيث حددت المادة (٨٦) منه على أن «الادعاء العام جزء من السلطة القضائية، يتولى الدعوى العمومية باسم المجتمع، ويشرف على شؤون الضبط القضائي، ويسهر على تطبيق القوانين الجزائية وملاحقة المذنبين وتنفيذ الأحكام، وذلك على النحو الذي يبينه القانون، ويرتب القانون الادعاء العام، وينظم اختصاصاته، ويعين الشروط والضمانات الخاصة بمن يتولون وظائفه».

وسعيّاً من الادعاء العام نحو تطوير الأعمال وتجويد الأداء في سبيل تحقيق أهداف رؤية «عُمان ٢٠٤٠»، لا سيما في إيجاد قضاء متخصص يوظف تقنيات المستقبل، أطلق الادعاء العام في ٢٠٢٢/١١/٣م نظام التحقيق عن بُعد «برهان» الذي سيُسهم في ضبط جودة العمل وسرعة إنجازه وفق معايير تقنية عالية الجودة.

ويعدّ نظام التحقيق عن بُعد إحدى مراحل سلسلة بناء السلة الذهبية في خدمات المستفيدين التي قوامها تبسيط الإجراءات للمُتقاضين بأفضل الممارسات، الأمر الذي لن يكلّف المستفيد من الخدمة أيّاً كانت صفته - مدعيّاً أو شاهداً أو متهمّاً - مشقة زيارة مقار الادعاء العام، بل سيُجتمع - وهو في مكانه - مع العضو المحقق وأمين السر في غرفة تحقيق عبر تقنية الاتصال المرئي.

وفيما يتصل بالموشرات الإحصائية السنوية





ثوابت ومبادئ راسخة تعزز روابط الصداقة والحوار

بين النهرين، وحضارات شرق البحر الأبيض المتوسط ووادي النيل وشمال وشرق أفريقيا، فإنها عُرِفَتْ في تاريخها الحديث بعلاقاتها المتزنة مع جميع دول العالم، ومواقفها السياسية القائمة على مبادئ حُسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى واحترام سيادتها، ورفض التدخل على أي نحو في الشؤون الداخلية العُمانية، والالتزام بمبادئ الحق والعدل والإنصاف في إطار الانتماء العربي والإسلامي، وحلّ المنازعات بالطرق السلمية، والعمل على الأخذ بسبل الحوار الإيجابي، والعمل على تعزيز المصالح المشتركة والمتبادلة مع الدول الشقيقة والصديقة، ودعم الجهود الطيبة التي تقوم بها المنظمات الإقليمية والدولية.

وقد اتسمت سياسات سلطنة عُمان ومواقفها بالوضوح والصراحة والشفافية، في التعامل مع مختلف المواقف والتطورات،

منذ انطلاقة مسيرة النهضة العُمانية الحديثة بقيادة المغفور له بإذن الله تعالى جلالة السلطان قابوس بن سعيد بن تيمور - طيب الله ثراه - دخلت سلطنة عُمان مرحلة جديدة ومجيدة في تاريخها، تقوم على رؤية استراتيجية، شاملة ومتكاملة، لبناء حاضر زاهر ومستقبل واعد لعُمان، شعباً ومجتمعاً ودولة، في كل المجالات وعلى مختلف المستويات، سواء على الصعيد الداخلي، أو على مستوى علاقاتها مع الدول والشعوب الشقيقة والصديقة في المنطقة وعلى امتداد العالم من حولها.

وإذا كانت عُمان قد عُرِفَتْ عبر حقب التاريخ المتتابعة بتفاعلها وصلاتها الحضارية مع مراكز الحضارة في العالم، وكانت واحدة من المراكز الحيوية على طريق الحرير، ومركزاً تجارياً وبحرياً مزدهراً في المحيط الهندي، فضلاً عن صلاتها مع حضارة الشرق القديمة في الصين والهند وبلاد ما

جهوداً عديدة، معلنة وكثير منها غير معلن، للعمل على تقريب المواقف وتجاوز الخلافات بين الأطراف المعنية بمشكلات عديدة، خليجية وعربية وإقليمية ودولية، وهو ما حظي بتقدير كبير على مستويات عديدة. ومع أن سلطنة عُمان لا تبحث عن دور في هذا المجال، إلا أنها تستجيب عادة عندما تطلب منها الأطراف المعنية القيام بدور الوساطة، ثقة منهم في جديتها وإخلاصها وحرصها على تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، وبقينا أيضاً بأن سلطنة عُمان لا تستغل جهودها الخيرة لتحقيق مصلحة ذاتية، ولا توظفها من أجل أجندة خاصة، لسبب

خليجية وعربية ودولية، سواء على المستوى الثنائي، أو المتعدد الأطراف، أو الجماعي. ولأن ذلك ظلّ ملمحاً ثابتاً ومستمرّاً، في مختلف المواقف والظروف، التزاماً وإرادة ورغبة في القيام بكل ما يمكن لتحقيق السلام والاستقرار لدول وشعوب المنطقة والعالم من حولها، حظيت الدبلوماسية العُمانية بثقة الجميع وتقديرهم، وكانت سلطنة عُمان طرفاً فاعلاً في كل الجهود الخيرة التي تسعى من أجل حل المشكلات الإقليمية والدولية على امتداد العقود الماضية، ومقصداً للعديد من قيادات المنطقة والعالم للتشاور وتبادل الرأي مع القيادة العُمانية، تحتضن سلطنة عُمان



حكومة جلالة السلطان المعظم.. جهود متواصلة في العثور أو الإفراج عن الرهائن أو المفقودين في مناطق الحرب والنزاع

وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية الثقافية الضرورية لمستقبل الجميع، وهو ما أكد عليه جلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم في كلمته السامية الأولى أمام مجلس عُمان، بُعيد أدائه قسم اليمين في ٢٠٢٠/١/١١م في جلسة مشتركة لمجلسي عُمان والدفاع تنفيذاً لأحكام المادة السابعة من النظام الأساسي للدولة، على الثوابت التي اختطها السلطان الراحل «لسياسة بلادنا الخارجية القائمة على التعايش السلمي بين الأمم والشعوب وحسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير واحترام سيادة الدول وعلى التعاون الدولي في مختلف المجالات، كما سنبقى كما عهدنا العالم في عهد المغفور له بإذن الله تعالى جلالة السلطان قابوس بن سعيد بن تيمور داعين ومساهمين في حل الخلافات بالطرق السلمية وباذلين الجهد لإيجاد حلول مرضية لها بروح من الوفاق والتفاهم».

وتميزت نظرة حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم بعينٍ بصيرةٍ، تقوم على استمرار حرص سلطنة عُمان على التعاون الإيجابي مع الجميع وفي شتى المجالات النافعة وبما ينمي المصالح المتبادلة، وقد ظهرت نتائجها من خلال زيارة جلالتة - حفظه الله ورعاه - عددًا من الدول، وقيام عددٍ من قادة ورؤساء الدول بزيارات إلى سلطنة عُمان.

ففي الشأن الخليجي، أكّد جلالة السلطان المعظم المواصله «مع أشقائنا قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج

بسيط هو أنه يهملها أن يعم السلام والأمن والاستقرار والوئام بين دول وشعوب المنطقة، وأنها لم تقم أبداً ببناء علاقات مع طرف على حساب أطراف أخرى، لأن علاقاتها مع الجميع طيبة في إطار أولويات السياسة والمصالح العُمانية على مختلف المستويات.

ولم تكن مواقف وممارسات سلطنة عُمان وتعاملها مع مختلف التطورات، خليجية وعربية وإقليمية ودولية سوى انعكاس للمنطلقات والأسس الثابتة للسياسة العُمانية، وعلى قاعدة أن سلطنة عُمان دولة مستقلة ذات سيادة وتدير علاقاتها ومواقفها بما يحقق مصالحها الوطنية ودون الإضرار بمصالح الدول الأخرى، بعيداً عن أية ضغوط أو تأثيرات، خاصة وأن أحداث الماضي القريب والبعيد قد أكدت سلامة مواقف سلطنة عُمان وبعد نظرها بل وأهميتها لدول المنطقة من حولها، وذلك في كثير من المواقف ولو بعد سنوات.

وعلى ذات النهج الراسخ الذي سار عليه المغفور له بإذن الله تعالى جلالة السلطان قابوس بن سعيد بن تيمور - طيب الله ثراه - تمضي سلطنة عُمان في نهضتها المتجددة بقيادة حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم ابن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه -، ووفق ذات الرؤية العميقة كصديق للجميع، تتبنى الحوار والتسامح كمبادئ توجيهية في معالجة جميع القضايا، وتؤدي دوراً فاعلاً في المجتمع الدولي وتعيش في وئام، وفي علاقات تدعم تحقيق الأمن والاستقرار



والتجارية والاستثمارية، وفتح آفاق لتعزيز التعاون وتطويره بين القطاع الخاص في البلدين الشقيقين، وتبادل الوفود التجارية وزيادة التبادل التجاري بما يعود بالخير والنفع على البلدين والشعبين الشقيقين. وأعرب الجانبان عن اعتزازهما بتوقيع البلدين على عددٍ من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم والبرامج التنفيذية في مختلف المجالات، والتي من شأنها أن تسهم في توطيد التعاون المشترك وتعزيز علاقات الأخوة المتميزة بين البلدين والشعبين الشقيقين. وانطلاقاً من الروابط والوشائج الأخوية الراسخة والتاريخية التي تجمع بين قيادتي

العربية الإسهام في دفع مسيرة التعاون بين دولنا لتحقيق أمانٍ شعوبنا ولدفع منجزات مجلس التعاون قدماً إلى الأمام»، قام جلالتهم - حفظه الله ورعاه - بزيارة إلى مملكة البحرين خلال الفترة من ٢٤ إلى ٢٥ أكتوبر ٢٠٢٢م، حيث عُقدت جلسة مباحثات رسمية بين جلالة السلطان المعظم وأخيه جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين، وبحضور صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، وأكد الجانبان على أهمية مواصلة تنمية التعاون المشترك، وعلى وجه الخصوص في المجالات الاقتصادية



جلالة السلطان المعظم يستقبل أخاه صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

والاقتصادية والثقافية النافعة للبلدين الجارين.

وأكد على الدور المهم الذي تقوم به اللجنة العليا المشتركة، ورحباً بالتواصل الفعال بين أصحاب السمو والمعالى الوزراء فى البلدين لبحث المواضيع المشتركة التى من شأنها تعزيز العلاقات الثنائية فى المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والثقافية والدبلوماسية والقنصلية والتعليمية ومجالات البيئة والأمن الغذائى والتقنيات المتطورة والابتكار ومشاريع الطاقة والطاقة المتجددة والصناعة والمجالات الصحية والدوائية والتطوير العقارى والسياحة

سلطنة عُمان ودولة الإمارات العربية المتحدة وبين شعبيهما الشقيقين، وتعزيزاً للعلاقات الثنائية المتميزة بينهما، قام صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة بزيارة دولة لسلطنة عُمان على رأس وفد رفيع المستوى وذلك يومى ٢٧ و٢٨ سبتمبر ٢٠٢٢م.

وقد أجرى قادة البلدين الشقيقين مباحثات معمقة سادتها روح الأخوة والانسجام، تم خلالها التأكيد على تعزيز التعاون فى مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك، والإشادة بما تم تحقيقه من تعاون وتنسيق فى المجالات السياسية والأمنية



جلالة السلطان المعظم وأخوه فخامة الرئيس المصري
يؤكدان عزمهما رفع وتيرة التعاون الاقتصادي بين البلدين الشقيقين

بهذه المنطقة عن الصراعات والخلافات والعمل على تحقيق تكامل اقتصادي يخدم تطلعات الشعوب العربية»، وعلى ذلك وانطلاقاً من العلاقات والصلات الأخوية العريقة والتعاون الوثيق بين سلطنة عُمان وجمهورية مصر العربية، قام فخامة الرئيس عبدالفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية بزيارة رسمية إلى سلطنة عُمان على رأس وفد رفيع المستوى وذلك يومي ٢٧ و٢٨ يونيو ٢٠٢٢م.

وخلال جلسة المباحثات الرسمية، بين جلالة السلطان المعظم وأخيه فخامة الرئيس المصري، عبّر الزعيمان عن عزمهما رفع

والبتروكيماويات والصناعات التحويلية وسلاسل الإمداد والنقل والشراكة اللوجستية وتقنية المعلومات والتقنية المالية وفي كل ما من شأنه أن يعزز من المنافع والمصالح المشتركة ويعود على شعبي البلدين بالخير والنماء، كما رحّب الجانبان بالتوقيع على عدد من مذكرات التفاهم حول مختلف جوانب التعاون الثنائي.

وفي الشأن العربي، أكد جلالته السلطان المعظم مواصلة سلطنة عُمان دعم جامعة الدول العربية، والتعاون مع «أشقائنا زعماء الدول العربية لتحقيق أهداف جامعة الدول العربية والرقي بحياة مواطنينا والنأي



جلالة السلطان المعظم وأخوه جلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
يؤكدان مواصلة تطوير التعاون الثنائي في شتى المجالات

الحسين بن عبدالله الثاني، ولي العهد، بزيارة رسمية إلى سلطنة عُمان يومي ٤ و٥ أكتوبر ٢٠٢٢م.

وعقد الزعيمان مباحثات معمّقة سادتها روح الأخوة والحرص الأكيد على مواصلة تطوير التعاون الثنائي في شتى المجالات، وبما يخدم المصالح المشتركة للبلدين والشعبين الشقيقين، ويعكس العلاقات الأخوية التاريخية الراسخة التي تجمعهما، فضلاً عن تكثيف التواصل وتبادل الزيارات بين مختلف الجهات المعنية في البلدين، من أجل استكشاف ومتابعة مزيد من فرص التعاون والدفع بها إلى آفاق أكبر وأشمل.

وتيرة التعاون الاقتصادي بين البلدين وإرادتهما الراسخة في تطوير مختلف جوانب العلاقات الثنائية، وأكداً على أهمية الدور الذي تقوم به اللجنة المشتركة ومجلس الأعمال العُماني المصري نحو مسارات التعاون المشترك وتطويره.

وتعزيزاً للعلاقات والروابط الأخوية الوثيقة التي تجمع بين سلطنة عُمان والمملكة الأردنية الهاشمية وبين قيادتهما الحكيمتين وشعبيهما الشقيقين، قام صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، ترافقه جلالة الملكة رانيا العبدالله وصاحب السمو الملكي الأمير



جلالة السلطان المعظم يستقبل جلالة الملك فيليب ليوبولد لويس ماري ملك البلجيكيين خلال زيارته الرسمية لسلطنة عُمان

لويس ماري ملك البلجيكيين وقرينته جلالة الملكة ماتيلد ماري كريستين غيسلاين ملكة البلجيكيين بزيارة رسمية لسلطنة عُمان في ٢ فبراير لعام ٢٠٢٢م، وخلال جلسة المباحثات مع حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم ابن طارق المعظم جرى استعراض العلاقات الطيبة التي تربط سلطنة عُمان ومملكة بلجيكا والتعاون المثمر بينهما في مختلف المجالات التي تخدم المصالح المشتركة للشعبين العُماني والبلجيكي الصديقين، إضافة إلى تبادل وجهات النظر حول الأمور والموضوعات ذات الاهتمام المتبادل.

وسعياً لتوطيد علاقات الأخوة والصداقة وتطوير التعاون بين البلدين الشقيقين، رحب صاحب الجلالة بالتوقيع على عدد من مذكرات التفاهم والبرامج التنفيذية في مجالات متنوعة، تشمل التعاون الصناعي والتعدين والعمل وحماية المنافسة ومنع الاحتكار، والأرشفة، والتعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، وحماية المستهلك، والتعاون السياحي، وقطاع التأمين.

وعلى المستوى الدولي، وفي إطار العلاقات الطيبة التي تربط سلطنة عُمان ومملكة بلجيكا الصديقة، قام جلالة الملك فيليب ليوبولد



جلسة مباحثات رسمية بين جلالة السلطان المعظم وفخامة الدكتور رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية تستعرض آفاق التعاون المشترك والعلاقات الثنائية وتطويرها

ابن طارق المعظم وفخامة الدكتور رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، استعرضا خلالها آفاق التعاون المشترك والعلاقات الثنائية وتطويرها وخاصة تلك المتعلقة بالتعاون التجاري والاستثماري المشترك في مختلف المجالات والتنسيق في الشؤون التي تخدم مصلحة البلدين الصديقين وتعود بالمنافع على شعبيهما، وعبراً عن ارتياحهما لمستوى التعاون القائم، وقررا مواصلة تعزيزه وفتح مجالات جديدة من الشراكة الاقتصادية، ورحباً بالتوقيع على عدد من اتفاقيات ومذكرات التفاهم لتأطير التعاون

وانطلاقاً من الروابط التاريخية الراسخة التي تجمع سلطنة عُمان والجمهورية الإسلامية الإيرانية، وبين شعبيهما الصديقين، وتعزيزاً للعلاقات الثنائية الوثيقة وتأكيداً للتقدير والاحترام المتبادل بين قيادتي البلدين وشعبيهما والذي رسخته مبادئ الدين والأخوة وحسن الجوار، قام فخامة آية الله الدكتور سيد إبراهيم رئيسي رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية بزيارة رسمية إلى سلطنة عُمان في ٢٣ مايو ٢٠٢٢م. وقد عقدت جلسة مباحثات رسمية بين حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم



جلالة السلطان المعظم يستقبل فخامة سامية صولوحو حسن
رئيسة جمهورية تنزانيا المتحدة خلال زيارتها إلى سلطنة عُمان

مشارك بين البلدين يُعنى بالاستثمار في المشاريع ذات الجدوى للبلدين في عدة قطاعات، وتم التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاقية بين حكومة سلطنة عُمان وحكومة جمهورية تنزانيا المتحدة حول تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب بالنسبة لضرائب الدخل، كما وقعا مذكرات تفاهم في مختلف المجالات مثل مجالات الطاقة، والتعليم العالي والتدريب، والسياحة والموارد الطبيعية، والصناعة والتجارة، والترويج والاستثمار، والاستثمار الغذائي، وإدارة المطارات، والخدمات النفطية، والمتاحف الوطنية، والحيوانات واللحوم. وربما بمذكرة الشراكة الاستراتيجية التي أبرمت بين كل من

في المجال الاستثماري والرياضي والثروة الزراعية والسمكية والحيوانية والنقل البحري والموانئ والقطاع اللوجستي والنفط والغاز. وانطلاقاً من علاقات الصداقة والروابط التاريخية بين سلطنة عُمان وجمهورية تنزانيا المتحدة الصديقة، قامت فخامة سامية صولوحو حسن رئيسة جمهورية تنزانيا المتحدة بزيارة دولة إلى سلطنة عُمان على رأس وفد رفيع المستوى وذلك خلال الفترة من ١٢ وحتى ١٤ يونيو ٢٠٢٢م.

وخلال جلسة المباحثات الرسمية مع حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم، أقر الجانبان إنشاء صندوق استثماري



جلالة السلطان المعظم يستقبل دولة الدكتور حسين علي مويني رئيس زنجبار

من النماء، والتطور، والازدهار، استقبل حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم في ١٢ أكتوبر ٢٠٢٢م، دولة الدكتور حسين علي مويني رئيس زنجبار، وجرى خلال المقابلة بحث مجالات التعاون التي تربط الجانبين العُماني والزنجباري، والجهود المبذولة للارتقاء بها وتعزيزها، إضافةً إلى تبادل الآراء حول القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وسعيًا نحو مزيد من الارتقاء بالعلاقات المتميزة بين سلطنة عُمان والمملكة المتحدة الصديقة، ودعمًا للروابط المتينة بين البلدين بما يحقق تطلعات وآمال الشعبين الصديقين إضافةً إلى بحث المواضيع الراهنة التي تهم

بريد عُمان وأسياد إكسبرس وبريد تنزانيا للتعاون في مجالات حلول التجارة الإلكترونية والخدمات اللوجستية بما فيها تمكين رواد الأعمال من زيادة أنشطة التبادل التجاري بين سلطنة عُمان وجمهورية تنزانيا المتحدة وتعزيز الحضور في السوق الأفريقية، إلى جانب إصدار الطوابع البريدية المشتركة التي توثق الروابط التاريخية والثقافية بين البلدين الصديقين. وتوطيدًا للعلاقات العريقة، والروابط التاريخية والثقافية الممتدة بين سلطنة عُمان وزنجبار، وتعزيزًا للتعاون القائم بينهما في عدة مجالات، ودفعًا به نحو آفاق أرحب وأشمل؛ خدمةً للمصالح المشتركة، ووصولاً إلى مزيد



جلالة السلطان المعظم يجري محادثات رسمية مع دولة مستشار جمهورية ألمانيا الاتحادية، جرى خلالها بحث آفاق التعاون المشترك بين البلدين وسُبل دعمه وتطويره

جرى خلالها بحث آفاق التعاون المشترك بين البلدين وسُبل دعمه وتطويره في مختلف المجالات بما يحقق آمال وتطلعات الشعبين الصديقين، إضافة إلى بحث عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك على المستويين الإقليمي والدولي.

كما قام جلالة السلطان المعظم بزيارة إلى المملكة المتحدة الصديقة في ١٧ سبتمبر ٢٠٢٢م، قدم جلالتة خلالها التعازي في وفاة الملكة إليزابيث الثانية، والتهنئة لجلالة الملك تشارلز الثالث ملك المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ورئيس الكومنولث؛ بمناسبة اعتلائه العرش في المملكة.

الجانبين على الساحتين الإقليمية والدولية، قام حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم ابن طارق المعظم بزيارة خاصة إلى المملكة المتحدة في ٥ يوليو ٢٠٢٢م، أعقبها بزيارة رسمية إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية في ١٢ يوليو ٢٠٢٢م، استغرقت ثلاثة أيام، وذلك في إطار العلاقات الطيبة التي تربط سلطنة عُمان وجمهورية ألمانيا الاتحادية الصديقة. وخلال الزيارة أجرى جلالة السلطان المعظم محادثات رسمية مع فخامة الرئيس الدكتور فرانك فالتر شتاينماير رئيس جمهورية ألمانيا الاتحادية ودولة أولاف شولتس مستشار جمهورية ألمانيا الاتحادية،



نائب رئيس الوزراء لشؤون العلاقات والتعاون الدولي والممثل الخاص لجلالة السلطان
مترئسا وفد سلطنة عُمان المشارك في أعمال القمة العربية العادية الـ(٣١) في الجزائر

ترأس صاحب السمو السيد أسعد بن طارق آل سعيد نائب رئيس الوزراء لشؤون العلاقات والتعاون الدولي والممثل الخاص لجلالة السلطان وفد سلطنة عُمان المشارك في أعمال قمة جدة للأمن والتنمية التي عقدت في ١٦ يوليو ٢٠٢٢م بمدينة جدة السعودية .

وبناءً على التكليف السامي لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- ترأس صاحب السمو السيد أسعد بن طارق آل سعيد نائب رئيس الوزراء لشؤون العلاقات والتعاون الدولي والممثل الخاص لجلالة السلطان وفد سلطنة عُمان المشارك في أعمال القمة العربية العادية

ونيابةً عن حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه - ترأس صاحب السمو السيد فهد بن محمود آل سعيد نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء، وفد سلطنة عُمان في مؤتمر القمة الثالثة والأربعين للمجلس الأعلى لقادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والقمة الخليجية الصينية للتعاون والتنمية، والقمة العربية الصينية للتعاون والتنمية التي عقدت في العاصمة السعودية الرياض في ٩ ديسمبر ٢٠٢٢م.

وبناءً على التكليف السامي لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم



بناءً على التكليف السامي.. وزير الأوقاف والشؤون الدينية يشارك في فعاليات «اللقاء الدولي من أجل السلام»، الذي أقيم في العاصمة الإيطالية روما

من قادة الدول وممثليهم ناقشوا السبل التي تعزز مبادئ الحوار والتعايش وتدعم قيم السلام والوثام بين شعوب العالم. وبناءً على التكليف السامي لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم، شارك معالي المهندس سالم بن ناصر العوفي وزير الطاقة والمعادن في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ لعام ٢٠٢٢م، والذي استضافته مدينة شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية خلال الفترة من ٦ إلى ١٨ نوفمبر ٢٠٢٢م. وبناءً على توجيهات من جلالة السلطان

الحادية والثلاثين التي عقدت في العاصمة الجزائرية يومي ١ و٢ نوفمبر ٢٠٢٢م، بحضور عدد من قادة الدول ورؤساء الحكومات. وبناءً على التكليف السامي لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم، وتأكيداً على نهج سلطنة عُمان ومساعيها في نشر وتعزيز قيم السلام والتسامح والتعايش في العالم أجمع، شارك معالي الدكتور محمد بن سعيد المعمري وزير الأوقاف والشؤون الدينية في فعاليات «اللقاء الدولي من أجل السلام»، الذي أقيم في العاصمة الإيطالية روما خلال الفترة من ٢٣ وحتى ٢٥ أكتوبر ٢٠٢٢م، بمشاركة عددٍ



سلطنة عُمان أكدت في كلمتها أمام الدورة الـ (٧٧) للجمعية العامة للأمم المتحدة على رسالتها القائمة على مبادئ السلام والوئام والإخاء

عُمان إلى العالم قائمة على مبادئ السلام والوئام والإخاء، وأكدت السلطنة في كلمتها أمام الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، في ٢٦/٩/٢٠٢٢م، «على ثوابت سياستها الخارجية في الوقوف مع الحق والعدل وتعزيز التعاون الإيجابي وتوثيق روابط التعارف والصداقة والمساهمة في توطيد دعائم الأمن والسلم الدوليين. إن سلطنة عُمان على يقين من أن إقامة السلام وصيانته في العالم أمر ضروري لخير الشعوب، وأنه لا يمكن الحفاظ عليه إلا إذا كان قائماً على قواعد راسخة من العدالة وأسس ثابتة من التعاون والوفاق بين جميع الأمم».

المعظم - حفظه الله ورعاه -، واصلت سلطنة عُمان مساهمتها بالمساعدة في العثور أو الإفراج عن عدد من الرهائن أو المفقودين في مناطق الحرب والنزاع، كما دأبت على تجديد دعوة المجتمع الدولي إلى بذل المزيد من الجهد والعمل على إعلاء سُبُل الحوار الجاد والفعال لوقف انتهاكات حقوق الإنسان مهما كانت دوافعها ومسبباتها وعلى ضرورة تحقيق الاستقرار والرخاء لكل الأمم والشعوب وفق مبدأ العدالة والمساواة.

لقد شكلت السياسة الدبلوماسية الرصينة التي تنتهجها سلطنة عُمان مدخلاً مهماً لتوطيد العلاقات الثنائية بين دول العالم، وظلت رسالة





مجلس عُمان.. طراحيات تشريعية ورقاية تعزز نهج الشورى العُمانية

للعمل البرلماني في سلطنة عُمان باحتوائه على الكثير من الأحكام التي تتماشى مع رؤية عُمان ٢٠٤٠ والمرحلة الحالية من النهضة المتجددة، التي يقود مسيرتها حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه -.

ويعدّ قانون مجلس عُمان الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٢١/٧) استكمالاً لمسيرة العمل في مجلس عُمان بما تضمنته من صلاحيات وتعديلات تشريعية ورقائية، وإضافة أخرى لمواكبة التطور التاريخي للعمل البرلماني في سلطنة عُمان.

وضمّ النظام الأساسي للدولة (٨) مواد تعدّ الإطار العام لمجلس عُمان، وفي ضوئه صدر قانون مجلس عُمان الذي احتوى على (٧٨) مادة مقسّمة على (٧) فصول بدءاً بالأحكام العامة ثم فصل خاص بمجلس الدولة وفصل خاص بمجلس الشورى، وفصل

حفلت مسيرة الشورى في سلطنة عُمان بالعديد من مراحل العمل الدؤوب حيث بدأت مطلع العقد الثاني من مسيرة النهضة العُمانية الحديثة التي قادها المغفور له بإذن الله تعالى جلالة السلطان قابوس بن سعيد ابن تيمور - طيب الله ثراه - مع تأسيس المجلس الاستشاري للدولة في عام ١٩٨١م، وإنشاء مجلس الشورى في عام ١٩٩١م، وشهدت المسيرة تطورات متلاحقة ومستمرة على امتداد السنوات الماضية، وأصبح نظامها المؤسسي يعمل بنظام المجلسين: مجلس الدولة المُعين، ومجلس الشورى المُنتخب يجتمعان معاً تحت مظلة مجلس عُمان، مع تمتّع كل واحد منهما بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري.

وقد أوجد المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢١/٦) الخاص بالنظام الأساسي للدولة الصادر في ٢٠٢١/١/١١م، انطلاقة جديدة

الخامس على أن مجلس عُمان يتكون من مجلسي الدولة والشورى حيث تنظم المواد من (٦٩) إلى (٧٥) آلية تعيين أعضاء مجلس الدولة وآلية انتخاب أعضاء مجلس الشورى وتنظيم عملية الاقتراع السري المباشر بالإضافة إلى تحديد صلاحيات مجلس عُمان التشريعية والرقابية، التي من بينها إقرار أو تعديل مشروعات القوانين المحالة من الحكومة، وكذلك مناقشة وإبداء التوصيات حول مشروعات خطط التنمية والميزانية العامة للدولة، وإعادتها إلى مجلس الوزراء، وعلى هذا المجلس الأخير إخطار المجلسين بما لم يتم الأخذ به من توصياتهما في هذا الشأن مع ذكر الأسباب.

بالأحكام المشتركة بين المجلسين، تلاها الفصل المتعلق بأدوار الانعقاد والاختصاصات، وفصل بأدوات المتابعة المقررة لمجلس الشورى، وفصل بالأحكام الختامية والانتقالية.

وقد حددت المادة (١٢) من النظام الأساسي للدولة القيم الجامعة والمقومات الأساسية لنظام الحكم في سلطنة عُمان، فنصّت على أن الحكم في الدولة يقوم على أساس العدل والشورى والمساواة، وللمواطنين - وفقاً لهذا النظام والشروط والأوضاع التي يبينها القانون - حق المشاركة في الشؤون العامة، كما نصت المادة (٧٦) على أن «سيادة القانون أساس الحكم في الدولة»، ونصت المادة (٦٨) من الباب



مبنى مجلس عُمان في منطقة البستان بمسقط .. مظلة مجلس عُمان تجمع مجلس الدولة المُعين، ومجلس الشورى المنتخب مع تمتع كل واحد منهما بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري

مثل إنشاء مجلس عُمان وفقاً للمرسوم السلطاني رقم (٩٧/٨٦) الصادر في ١٦/١٢/١٩٩٧م، أحد أوجه التطور المهمة التي طرأت على مسيرة الشورى في سلطنة عُمان، وتوسيع قاعدة المشاركة في الرأي، بما يؤدي إلى الاستفادة من خبرات أهل العلم وذوي الاختصاص، ويسهم في تنفيذ استراتيجية التنمية الشاملة وخدمة الصالح العام.

وبعد صدور قانون مجلس عُمان بموجب المرسوم السلطاني (٢٠٢١/٧) في ١١/١/٢٠٢١م، من أهم الملامح التي تتجه نحو تحقيق الأهداف التي رسمتها رؤية (عُمان ٢٠٤٠)، ومن بين تلك الأهداف إيجاد تشريعات مرنة وسلطة تشريعية مستقلة ذات صلاحيات كاملة.

يتكون مجلس عُمان، حسبما نصت عليه المادة (٦٨) من النظام الأساسي للدولة، والمادة (١) من قانون مجلس عُمان، من مجلس الدولة الذي يُعيّن جلالته السلطان أعضاءه من بين أفضل الخبرات العُمانية، ومن مجلس الشورى الذي ينتخب المواطنون العُمانيون ممثلي ولاياتهم فيه،

ويجتمع المجلس بدعوة من جلالته السلطان المعظم خلال شهر نوفمبر من كل عام، واستثناء من حكم المادة (٣٨) من قانون مجلس عُمان، «يدعو السلطان مجلس عُمان لأول اجتماع يلي الانتخابات العامة لمجلس الشورى خلال شهر من تاريخ إعلان نتائج تلك الانتخابات»، و«للسلطان دعوة مجلس عُمان للاجتماع في غير دور الانعقاد العادي في الحالات التي يقدرها»، و«تكون دعوة مجلس عُمان للانعقاد في أدواره العادية أو غير العادية وفضّها بأمر سلطاني».

وبناءً على الأوامر السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه -، وعملاً بأحكام المادة (٣٨) من قانون مجلس عُمان (٢٠٢١/٧)، افتتح مجلس الدولة في ١١/١/٢٠٢٢م أعمال دور الانعقاد العادي الرابع (٢٠٢٢-٢٠٢٣م) من الفترة السابعة (٢٠١٩-٢٠٢٣م)، وفي اليوم ذاته في ١١/١/٢٠٢٢م افتتح مجلس الشورى أعمال دور الانعقاد السنوي الرابع (٢٠٢٢-٢٠٢٣) من الفترة التاسعة (٢٠١٩-٢٠٢٣).

مجلس الدولة.. دور رائد في مسيرة العمل الوطني

الست الدائمة، فضلاً عن لجانه الفرعية، وُفرق العمل المنبثقة من لجانه الدائمة. ويتمتع المجلس بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري ويضم في عضويته نخبة من ذوي الخبرة والكفاءة وفقاً لما نص عليه قانون مجلس عُمان الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٢١/٧).

يضطلع مجلس الدولة بدور رائد في مسيرة العمل الوطني في سلطنة عُمان، وذلك في إطار ممارسته الوطنية لصلاحياته التشريعية والمالية، التي نصَّ عليها النظام الأساسي للدولة، وقانون مجلس عُمان، ولائحته الداخلية، من خلال اجتماعات مكتب المجلس وجلساته العادية، ولجان المجلس



مجلس الدولة يضطلع بدور رائد في مسيرة العمل الوطني في سلطنة عمان



اختصاصات المجلس

التنمية إلى الحكومة، وتقديم المقترحات والدراسات التي تسهم في ترسيخ القيم الأصيلة للمجتمع العُماني، والمحافظة على منجزاته، وإيجاد الحلول الملائمة للعديد من القضايا الاقتصادية والاجتماعية. وتمتد فترة انعقاد مجلس الدولة لأربع سنوات، وتتكون من أربعة أدوار انعقاد سنوية، ولا تقل مدة كل دور انعقاد عن ثمانية أشهر تبدأ مع الافتتاح السنوي لمجلس عُمان.

حددت المادة (٧٢) من النظام الأساسي للدولة بشأن مجلس عُمان، الصلاحيات التي يتمتع بها المجلس، والمتمثلة في إقرار أو تعديل مشروعات القوانين، ومناقشة خطط التنمية والميزانية العامة للدولة، وإبداء التوصيات بشأنها، واقتراح مشروعات قوانين جديدة، وذلك على النحو الذي يبينه القانون. كما يقوم مجلس الدولة بدراسة ومناقشة الموضوعات المتصلة بتنفيذ الخطط التنموية وتقديم الاقتراحات الهادفة إلى تعزيز برامج



مجلس الدولة يسهم في مناقشة خطط التنمية والميزانية العامة للدولة، وإبداء التوصيات بشأنها

أجهزة مجلس الدولة

والجلسات المشتركة مع مجلس الشورى، ويكون رئيساً لمكتب المجلس، ويشرف بوجه عام على حسن سير أعمال المجلس، ويراعي مطابقتها لأحكام النظام الأساسي للدولة والقانون واللائحة الداخلية للمجلس.

مكتب المجلس: بين قانون مجلس عُمان بأن تضع اللائحة الداخلية للمجلس إجراءات تشكيل مكتب المجلس وتحديد اختصاصاته، وحددت تلك اللائحة عدد أعضاء مكتب المجلس وإجراءات تشكيله، حيث يتكون المكتب من رئيس المجلس وعضوية كل من نائبيه وأربعة أعضاء ينتخبهم المجلس، ويمارس مكتب المجلس بعض الاختصاصات التي بينها اللائحة الداخلية لمجلس الدولة. **اللجان الدائمة:** نصّ قانون مجلس عُمان على أن تبين اللائحة الداخلية لمجلس

تتكون الأجهزة الرئيسية بمجلس الدولة حسبما بينت المادة (٣١) من قانون مجلس عُمان من كل من رئيس المجلس، ومكتب المجلس، واللجان، والأمانة العامة.

وقد بينّ قانون مجلس عُمان اختصاصات رئيس المجلس، كما أشار بأن تضع اللائحة الداخلية لمجلس الدولة إجراءات تشكيل مكتب المجلس واللجان، وتحديد اختصاصاتهما، كما بينّ القانون ذاته اختصاصات الأمانة العامة ومسؤولياتها، واختصاصات الأمين العام.

رئيس المجلس: يمثل مجلس الدولة في صلاته بالغير وأمام القضاء، وتكون له فيما يتعلق بالشؤون المالية والإدارية وشؤون الموظفين صلاحيات رئيس الوحدة المقررة في القوانين والمراسيم السلطانية. ويتراأس رئيس المجلس الجلسات العامة،

الأمانة العامة: تكون لمجلس الدولة أمانة عامة تشكل من أمين عام، ومساعدين للأمين العام، وعدد كافٍ من الموظفين، حيث يتم تعيين الأمين العام لمجلس الدولة بموجب مرسوم سلطاني.

وتتولى الأمانة العامة القيام بالأعمال اللازمة لمعاونة المجلس وجميع أجهزته في مباشرة اختصاصاتها ومسؤولياتها، طبقاً للقواعد التنظيمية العامة التي يقرها رئيس المجلس.

ويتولى الأمين العام بعض الاختصاصات ومنها الإشراف على الأمانة العامة وموظفيها، ورقابة أدائهم لواجباتهم الوظيفية، والتحضير لجلسات المجلس وتجهيز جداول الأعمال المقررة من المكتب بالتنسيق مع الرئيس، والإشراف على إعداد محاضر جلسات المجلس واجتماعات مكتب المجلس.

الدولة إجراءات تشكيل اللجان الدائمة بالمجلس، وتحديد اختصاصاتها، وقد بينت تلك اللائحة أن يشكل المجلس بقرار منه لجائاً دائمة في بداية كل فترة على أن يكون من بينها لجنة قانونية ولجنة اقتصادية، ومن أهم اللجان التي شكلها المجلس خلال فترته السابعة هي اللجنة القانونية، واللجنة الاقتصادية، واللجنة الاجتماعية، ولجنة الثقافة والإعلام والسياحة، ولجنة التعليم والبحوث، ولجنة التقنية والابتكار.

وتمارس هذه اللجان الاختصاصات التي يختص بها المجلس كل في مجاله، ومنها دراسة مشروعات القوانين المحالة إلى المجلس، واقتراح مشروعات القوانين، ومراجعة واقتراح القوانين النافذة، ومناقشة مشروعات خطط التنمية والميزانية العامة للدولة، وتقديم المقترحات والدراسات التي يختص بها المجلس.



أنشطة مكثفة.. وإنجازات عديدة

بدوره عقد مكتب المجلس (٤) اجتماعات خلال دور الانعقاد العادي الثالث من الفترة السابعة ناقش خلالها (٦٢) موضوعاً، بلغ إجمالي القرارات المتخذة للمكتب فيها (٤٠) قراراً، واستضاف المكتب خلال هذه الاجتماعات عدداً من رؤساء اللجان ومقرريها لمناقشتهم حول الدراسات والمقترحات المقدمة من لجان المجلس والتي بلغت (٧) دراسات، كما ناقش مكتب المجلس العديد من التقارير والمقترحات والرسائل الواردة للمجلس من كافة الجهات.

وفي إطار متابعة مجالات التنسيق بين مجلس الوزراء ومجلس الدولة وفقاً لما أكدّه قانون مجلس عُمان الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٢١/٧)، للوصول إلى رؤية مشتركة تساعد في الارتقاء بمسارات التنمية الشاملة التي تشهدها سلطنة عُمان؛ فقد عُقد بمقرّ مجلس الوزراء في مسقط الاجتماع المشترك بين مجلس الوزراء ومكتب مجلس الدولة، وتناول اللقاء أهمية الدور الذي يضطلع به مجلس الدولة بالتعاون مع مجلس الوزراء في أدائه لمسؤولياته المتمثلة في تنفيذ السياسات العامة للدولة وضمان تقديم أفضل

شهد دور الانعقاد العادي الثالث (٢٠٢٢/٢٠٢١) من الفترة السابعة (٢٠١٩-٢٠٢٣) لمجلس الدولة العديد من الإنجازات على صعيد ممارسة المجلس مهامه وذلك من خلال الجلسات العامة واجتماعات مكتب المجلس واللجان، علاوة على اللجان الفرعية المنبثقة من اللجان. فقد شهد هذا الدور مناقشة (٣) مشروعات قوانين أحيلت من مجلس الوزراء، كما قدّم المجلس (٨) دراسات إلى الحكومة، بالإضافة إلى مشروع الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢م. وخلال دور الانعقاد العادي الثالث من الفترة السابعة، عقد المجلس (٦) جلسات ناقش خلالها (١٦) موضوعاً كما أقرّ عدداً من الدراسات والمقترحات المقدمة من لجان المجلس، كما ناقش المجلس خلال هذا الدور مشروع الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢م بالإضافة إلى مناقشة مشروعات القوانين المُحالّة، وهي مشروع «تعديل بعض أحكام قانون الوثائق والمحفوظات» الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٧/٦٠)، ومشروع قانون «تعديل بعض أحكام قانون الكتاب بالعدل» الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٣/٤٠)، ومشروع «قانون الأوراق المالية».



«نظام مركز الدفاع الإلكتروني» الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٠/٦٤)، ودراسة «الأطر التنظيمية والتشريعية لتقنية الذكاء الاصطناعي»، ودراسة «تعزيز الأطر التشريعية والتنظيمية لأنشطة التمويل العقاري والتأجير التمويلي والتمويل الاستهلاكي»، ودراسة «تمكين المعلم العُماني»، ودراسة «المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عُمان: التحديات والفرص والمقترحات»، ودراسة «المؤسسات التقنية الناشئة: واقعها وطبيعة الاستثمار فيها».

كما قدمت اللجان (٤) مقترحات خلال دور الانعقاد العادي الثالث من الفترة السابعة، وهي مقترح دراسة «القطاع الزراعي: المردود الاقتصادي والقدرة التنافسية»، ومقترح دراسة «كفاءة الإنفاق العام في سلطنة عُمان»، ومقترح دراسة «مستقبل المياه في سلطنة عُمان»، ومقترح دراسة «الأطر التشريعية للإلزامية التعليم في سلطنة عُمان»، هذا إلى جانب الدراسات التي تعكف لجان المجلس على إعدادها، وقد شكّل مكتب المجلس لجاناً خاصة لدراسة مقترحين هما: «نظام اعتماد شهادات الطلبة العلمية للدارسين خارج سلطنة عُمان ومعادلتها»، و«الازدحام المروري».

الخدمات للمواطنين، كما تضمن الاجتماع تأكيد الحكومة على أهمية تعزيز التعاون البناء وتبادل الآراء تحقيقاً للمصلحة العليا للوطن.

من جهة أخرى عقدت لجان المجلس خلال دور الانعقاد العادي الثالث من الفترة السابعة (٥٠) اجتماعاً رئيسياً، و(٦٦) اجتماعاً للجان الفرعية لمناقشة بعض الموضوعات كما تخلل هذه الاجتماعات استضافة عدد من المسؤولين من الجهات ذات العلاقة لمناقشتهم حول تلك الموضوعات التي تدرسها اللجان؛ وقد بلغ عدد الاستضافات (٤٥) استضافة من القطاعين العام والخاص، مما يعزز الشراكة بين المجلس ومختلف الجهات في الدولة، كما وافق المجلس على مجموعة من المقترحات قدمت من لجان المجلس خلال دور الانعقاد، منها مقترح اللجنة القانونية حول دراسة «اللائحة الداخلية لمجلس الدولة».

وقدمت لجان المجلس خلال دور الانعقاد العادي الثالث من الفترة السابعة (٨) دراسات، وهي دراسة «واقع البحث العلمي في سلطنة عُمان ودور القطاعين العام والخاص والشركات العالمية في دعمه وتطويره»، ودراسة «تعزيز الرياضات المائية والجبلية والصحراوية». ودراسة

مجلس الشورى.. إنجازات وطنية تواكب التطّاعات

رؤية (عُمان ٢٠٤٠) على مواكبة مراحلها وخطواتها بالعمل على ترجمة أهدافها من خلال ما يقدمه من أعمال وبرامج وخطط على مستوى عمل المجلس وأمانته العامة التي أصبحت تعمل وفق قطاعات حيوية تواكب أهداف الرؤية وتسيّر عمل اللجان الدائمة وهي قطاع التشريع والقانون، وقطاع الاقتصاد والتنمية، وقطاع التعليم والشباب والثقافة، وقطاع الخدمات العامة، كما يستحضر المجلس في إطار عمله الأولوية المرتبطة بالتشريع والقضاء والرقابة،

يضطلع مجلس الشورى بدور رائد في مسيرة العمل الوطني في سلطنة عُمان مواكبًا مختلف التطّاعات الوطنية، بشراكة فاعلة، ودور مؤثر في دفع عجلة التنمية الشاملة لترجمة أهداف رؤية (عُمان ٢٠٤٠)، وتحقيق التكاملية في الأدوار مع مؤسسات الدولة، وتفعيل المشاركة المجتمعية في صنع القرار الوطني من خلال ما يقدمه عبر أدواره التشريعية، وممارسة صلاحياته بتفعيل أدوات المتابعة. وحرص مجلس الشورى منذ انطلاق



مجلس الشورى يساهم في تفعيل المشاركة المجتمعية في صنع القرار الوطني

بعد صدور قانون مجلس عُمان وفق المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢١/٧)، وما منحه ذلك القانون من أدوات متابعة مقررّة للمجلس لتحقيق أوجه الرؤية ومواكبتها ومسايرتها لما فيه الصالح العام.

والأولوية الخاصة بحوكمة الجهاز الإداري للدولة والموارد والمشاريع؛ حيث يسعى المجلس وأمانته العامة إلى تحقيق تلك الأولويات عبر المشاركة الفاعلة في منظومة التشريع من خلال ما أتيح للمجلس من صلاحيات

أجهزة مجلس الشورى

المجلس فيما بين أدوار انعقاده، ويقوم بمتابعة الردود الوزارية حول مختلف الأسئلة المكتوبة التي تم توجيهها إلى أصحاب المعالي الوزراء خلال دور الانعقاد.

اللجان الدائمة: أقرّ مكتب مجلس الشورى في فترته التاسعة تشكيل لجان المجلس الرئيسية وهي: اللجنة التشريعية والقانونية، واللجنة الاقتصادية والمالية، واللجنة الصحية والبيئية، ولجنة التربية والتعليم والبحث العلمي، ولجنة الخدمات والتنمية الاجتماعية، ولجنة الشباب والموارد البشرية، ولجنة الأمن الغذائي والمائي، ولجنة الإعلام والثقافة.

الأمانة العامة: تتكون الأمانة العامة لمجلس الشورى من الأمين العام للمجلس الذي تم تعيينه بمرسوم سلطاني، وعدد من الموظفين والمختصين، وتقوم الأمانة العامة بمعاونة المجلس وأجهزته في مباشرة اختصاصاتها، وتيسير كل ما يتصل بالجوانب التنظيمية والإدارية ذات الصلة بذلك، وللأمانة العامة دور حيوي في إنجاح عمل المجلس.

تمتد فترة مجلس الشورى لمدة أربع سنوات، تبدأ من تاريخ إعلان النتائج الرسمية لانتخابات مجلس الشورى، وتمتد حتى ٣٠ سبتمبر من العام الرابع لفترة المجلس.

ويمارس المجلس صلاحياته واختصاصاته من خلال أجهزته الأربعة الرئيسية وهي: رئيس المجلس، ومكتب المجلس، واللجان الدائمة، والأمانة العامة.

رئيس المجلس: يتولى الإشراف على أعمال المجلس وإدارة جلساته، وتمثيله في اتصاله مع الهيئات والجهات الأخرى، والتحدث باسمه، كما أن له الحق في الدعوة إلى عقد جلسة استثنائية إذا دعت الضرورة إلى ذلك، ويتم انتخاب الرئيس ونائبين للرئيس في جلسة استثنائية بدعوة من جلالة السلطان المعظم عملاً بالمادة (١٧) من قانون مجلس عُمان الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٢١/٧).

مكتب المجلس: يحدد خطة عمل المجلس، ومواعيد الجلسات الاعتيادية وجدول أعمالها، وذلك في ضوء أنشطة لجان المجلس المختلفة والمواضيع المحالة إليها، أو المطروحة أمام المجلس، كما يباشر المكتب أعمال

أنشطة تشريعية ورقابية

المتابعة التي حددها قانون مجلس عُمان في مناقشة مختلف المستجدات الوطنية من خلال جهود أعضاء المجلس في تفعيل تلك الأدوات في المواضيع الاجتماعية والاقتصادية الراهنة والتي عكست التفاعل المباشر من قبلهم مع قضايا المواطن الآنية، وقضايا الرأي العام التي يتداولها المواطنون عبر منصات التواصل الاجتماعي، وتمسّ واقع حياتهم؛ حيث تم تقديم (١٥) بياناً عاجلاً. كما سخر أعضاء المجلس الكثير من الأدوات للاستيضاح عن الموضوعات التي تحتاج لإجابات ومعلومات من قبل الجهات ذات الصلة وذلك عبر الأسئلة المكتوبة، حيث تم تقديم (٤٣) سؤالاً خلال دور الانعقاد السنوي الثالث، هذا إلى جانب عدد (٨٩) من

شهد دور الانعقاد السنوي الثالث (٢٠٢١-٢٠٢٢) من الفترة التاسعة (٢٠١٩-٢٠٢٣) لمجلس الشورى ترجمة واضحة وتفعيلاً لأدوار المجلس وصلاحياته في التشريع والمتابعة وفقاً لما نص عليه النظام الأساسي للدولة (٢٠٢١/٦)، وقانون مجلس عُمان (٢٠٢١/٧) من خلال ما قدمه أعضاء المجلس من أدوار جليّة عبر جلسات المجلس، واللجان الدائمة، حيث عكف المجلس على إنجاز العديد من الموضوعات تضمنتها مشروعات القوانين والتقارير وأدوات المتابعة، من خلال (١٦) جلسة اعتيادية، ناقش فيها (٥) بيانات وزارية، وأقرّ خلالها (١٠) من مشروعات القوانين والاتفاقيات المحالة من الحكومة. وعمل المجلس على استثمار مختلف أدوات



مجلس الشورى عكف على إنجاز العديد من الموضوعات تضمنتها مشروعات القوانين والتقارير وأدوات المتابعة خلال جلساته الاعتيادية

الحلول المناسبة لكافة التحديات التي تواجه تنفيذ الخطط التنموية في مختلف القطاعات، وتضمنت تلك البيانات مناقشة بيان وزارة الاقتصاد، وبيان وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، وبيان وزارة التنمية الاجتماعية، وبيان وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، وبيان وزارة الإسكان والتخطيط العمراني.

طلبات الإحاطة بهدف تعزيز الأداء الحكومي عبر اقتراح عدد من الموضوعات والآليات التي تعزّز ذلك الدور بما يخدم المواطنين، وأقرّ المجلس (٢٩) رغبة مبداءة.

وناقش مجلس الشورى خلال دور الانعقاد السنوي الثالث (٥) بيانات وزارية تم خلالها تقديم الاستفسارات والملاحظات حول جهود الجهات الحكومية، وإيجاد

شراكة وطنية مع مؤسسات الدولة

مكتب مجلس الشورى ومجلس الوزراء. وشهد دور الانعقاد السنوي الثالث (٢٠٢١-٢٠٢٢م) من الفترة التاسعة (٢٠١٩-٢٠٢٣) عقد اجتماعين مع مجلس الوزراء، كما تم عقد اجتماعين مع اللجنة الوزارية التنسيقية، والتي ناقشت الكثير من الموضوعات تمثلت في أهمية تعزيز الشراكة بين مجلس الوزراء ومجلس الشورى، واستعراض خطط الحكومة لتنويع مصادر الدخل وزيادة الإنتاج دعماً للاقتصاد الوطني.

ترجمة لما نصّ عليه النظام الأساسي للدولة وقانون مجلس عُمان يواصل مجلس الشورى تحقيق التكامل والعمل الوطني المشترك مع مؤسسات الدولة الأخرى في كافة المجالات بما يعزّز مسيرة العمل التنموي في سلطنة عُمان؛ ودعمًا للتعاون المستمر بين كافة مؤسسات الدولة، وصولاً إلى وضع رؤى مشتركة تساعد على تنفيذ الخطط والبرامج الاقتصادية والاجتماعية بأعلى معدلات الأداء، فقد تم عقد عدد من اللقاءات والاجتماعات المشتركة بين

المجالس البلدية.. نُظم متطورة لتنمية المحافظات

سلطنة عُمان وتوسيع المشاركة المجتمعية لتطوير هذا الجانب أبرزها انتخاب أعضاء المجالس البلدية. وتعدّ التشريعات والنُظم التي صدرت

أولت النهضة العُمانية المتجدّدة بقيادة حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه - اهتماماً خاصاً بالجانب التنموي لجميع محافظات

وفق نطاق اختصاصها في كل محافظة من محافظات سلطنة عُمان، ووضعها في مجراها الصحيح حسب احتياجات كل محافظة، فقد جاءت الإرادة السامية بإعطاء مهام أوسع لهذه المجالس، وتفعيل دورها، وتطوير تشريعاتها المنظمة للدفع بها نحو مزيدٍ من الشراكة مع الحكومة في الشأن البلدي، تعزيزاً لمسيرة البناء وتنمية المحافظات، ولتكون أحد روافد العمل الوطني في تحقيق مرتكزات وأهداف رؤية عُمان ٢٠٤٠، حيث تضمن القانون الجديد للمجالس البلدية الذي صدر بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٠/١٢٦)، وتعديل بعض أحكامه بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٢/٢٨)، اختصاصات المجالس، المتمثلة في إبداء الرأي بشأن مشروعات خطط التنمية في نطاق المحافظة، والمشروعات الإنمائية فيها وأداء فروع الوحدات الحكومية الخدمية، والمواقع المقترحة للمشروعات التنموية، والخدمية، والاقتصادية، والمخططات العمرانية واحتياجات المحافظة من المرافق العامة، والخدمات الحكومية، والمشروعات المتعلقة بها.

وتختص المجالس بإبداء التوصيات المتعلقة بالصحة العامة، واقتراح لوائح الاشتراطات الصحية الخاصة بالأنشطة ذات الصلة بالصحة العامة والمشاركة مع الجهات

لتطوير عمل المجالس البلدية من قانون المجالس البلدية أو نظام المحافظات والشؤون البلدية من بين ما حقّته رؤية عُمان ٢٠٤٠ في الأولوية الوطنية المتعلقة بتنمية المحافظات، وشكلت التوجيهات السامية لجلالة السلطان المعظم - حفظه الله ورعاه - خلال لقاءاته المختلفة مع الشيوخ في سلطنة عُمان برفع المبالغ المخصصة لبرنامج تنمية المحافظات من (١٠) ملايين ريال عُmani إلى (٢٠) مليون ريال عُmani لكل محافظة خلال سنوات الخطة الخمسية (٢٠٢١ - ٢٠٢٥) ابتداء من العام ٢٠٢٢م، وتنفيذ مشروعات تنموية مضافة إلى المشروعات المعتمدة في الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٢١/٢٠٢٥) بما يزيد على (٦٥٠) مليون ريال عُmani ليتم تنفيذها خلال ما تبقى من سنوات الخطة الخمسية (٢٠٢١ - ٢٠٢٥) على مختلف القطاعات التنموية، وزيادة السيولة المالية لمخصصات الموازنة الإنمائية لهذا العام بمبلغ (٢٠٠) مليون ريال عُmani ليصل إجمالي المبالغ المخصصة للصرف إلى مليار ومائة مليون ريال عُmani حافزاً لمزايا النسبية التنافسية للمحافظات، وتنمية اقتصادها ونطاق البرامج والمشروعات التي تعتمد تنفيذها.

ولما كانت المجالس البلدية شريكة في عجلة التنمية، ورسم خطط البناء والتعمير

التابعة للمحافظة، بواقع عضوين من كل ولاية، واثنين من ذوي الكفاءة والرأي من أبناء المحافظة، على ألا يكونا موظفين في إحدى وحدات الجهاز الإداري للدولة.

ووفقاً لأحكام قانون المجالس البلدية ولائحته التنفيذية واللائحة التنظيمية لانتخابات أعضاء المجلس البلدي، فقد جرت في ٢٥ ديسمبر ٢٠٢٢م، انتخابات أعضاء المجالس البلدية للفترة الثالثة وانتخاب ممثلي الولايات في هذه المجالس لكل محافظات سلطنة عُمان، عبر نظام التصويت الإلكتروني من خلال تطبيق (أنتخب)، حيث جرى تطوير وتحديث الأدوات والإجراءات المنظمة للانتخابات تماشياً مع رؤية عُمان ٢٠٤٠ بأبعادها المختلفة وتوجهاتها نحو التحول الرقمي، وذلك من خلال أتمتة كافة خطوات ومراحل العملية الانتخابية بدءاً من طلبات القيد في السجل الانتخابي والترشح حتى عمليتي التصويت والفرز باستحداث تطبيقات جديدة عالية الدقة تركز على السرية التامة والأمن السيبراني، وتعتمد بالكامل على تقنية الذكاء الاصطناعي باستخدام الهواتف الذكية في عملية تصويت الناخبين داخل سلطنة عُمان وخارجها، مما ساهم في توفير الوقت والجهد والتكلفة المالية وتبسيط الإجراءات على الناخبين والمرشحين واللجان المشرفة على الانتخابات.

المختصة في تقرير المنفعة العامة في مجال المشروعات التنموية والمخططات العمرانية الهيكلية والعامة والمخططات الخاصة في المناطق السكنية والتجارية والصناعية والسياحية في المحافظة، وإقامة المهرجانات الثقافية والترفيهية والسياحية فيها ومتابعة تنفيذ المشروعات الخدمية والتنموية، وإبداء الملاحظات بشأنها.

وتختص أيضاً بإقرار البرامج الكفيلة بمساعدة الفئات المستحقة ورعاية الأيتام وذوي الإعاقة بالتنسيق مع الجهات المعنية، واقتراح برامج كفيلة بمساعدة المتضررين من الكوارث الطبيعية والأنواء المناخية بالتنسيق مع الجهات المختصة، والمشروعات المتعلقة بتطوير الواجهات السياحية في المحافظة.

كما تضطلع المجالس البلدية بدور اجتماعي يتمثل في دراسة القضايا الاجتماعية والظواهر السلبية في المحافظة، واقتراح الحلول المناسبة لها بالتعاون مع الجهات المختصة والعمل على توعية المجتمع المحلي بأهمية المحافظة على المحميات الطبيعية والحياة الفطرية.

ويتكون المجلس البلدي في فترته التي تمتد أربع سنوات في كل محافظة من رئاسة المحافظ، وعضوية أعضاء معينين بصفاتهم الوظيفية، وأعضاء منتخبين يمثلون الولايات





سواعد أمينة تصون منجزات الوطن وتسهر على أمنه واستقراره

سلطنة عُمان التي غدت واحة أمن واستقرار، ينعم شعبها بالخير والطمأنينة، في ظل نهضة شاملة، أرسى دعائمها المغفور له بإذن الله تعالى جلالة السلطان قابوس بن سعيد بن تيمور - طيب الله ثراه -، وجدّدها من بعده، حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه -، الذي أعلن العزم على «الانتقال بعمان إلى مستوى طموحات وآمال المواطن في شتى المجالات». وقدم العرض العسكري الذي تفضل حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم ابن طارق المعظم القائد الأعلى للقوات المسلحة - حفظه الله ورعاه - وشمله برعايته السامية الكريمة على ميدان النصر في محافظة ظفار، في ٢٠٢٢/١١/١٨م بمناسبة احتفالات سلطنة عُمان بالعيد الوطني الثاني والخمسين المجيد، دلالة على مدى الرعاية والاهتمام الذي تحظى به قوات السلطان المسلحة، الأمر الذي انعكس في تطور هذه القوات بكافة أسلحتها وألويتها وقواعدها.

سجّلت سلطنة عُمان على مدار سنوات نهضتها المجيدة، مراتب متقدمة في مؤشرات الأمان العالمية، وتصدّرت المراكز الأولى في عدد من مؤشرات التنافسية الدولية، حيث صنفت سلطنة عُمان بين الدول الأقلّ تعرّضا للإرهاب في العالم، في مؤشر الإرهاب العالمي لعام ٢٠٢٢م، وحصلت على المركز ٩٣ مكرّرا.

وتمثل الدرجة التي تحافظ عليها سلطنة عُمان منذ أول إصدار للمؤشر في ٢٠١٢م ذروة الأمان من التهديدات الإرهابية، بحسب التقرير الصادر عن معهد الاقتصاد والسلام الذي يعدّ أحد أبرز مراكز الأبحاث العالمية. ويرجع الفضل في تحقيق هذا الإنجاز إلى القيم الحميدة للمجتمع العماني والإرث التاريخي والثقافي لسلطنة عُمان الذي ينبذ التعصّب والكراهية، الأمر الذي مكّن قوات السلطان المسلحة وشرطة عُمان السلطانية والجهات العسكرية والأمنية الأخرى من الحفاظ على استتباب الأمن والأمان في



قوات السلطان المسلحة.. السياج المنيع والحامي العتيد لمنجزات النهضة

في ٢٠٢٠/٢/٢٣ م: «نودّ أن نسجل بكل فخر واعتزاز كلمة ثناء وعرفان لجميع العاملين بقواتنا المسلحة الباسلة في القطاعات العسكرية والأمنية، القائمين على حماية هذا الوطن العزيز، والذود عن حياضه، والدفاع عن مكتسباته، مؤكدين على رعايتنا لهم، واهتمامنا بهم، لتبقى هذه القطاعات الحصن الحصين، والدرع المكين في الذود عن كل شبر من تراب الوطن العزيز من أقصاه إلى أقصاه».

ويأتي ذلك انطلاقاً من دور قوات السلطان المسلحة الجسيم الذي تضطلع به، وستبقى دائماً متمسكة بالعهد تحمي تراب الوطن الغالي، وتذود عن مقدساته الطاهرة، حيث تخطو بثبات وفق منظومة متكاملة الأركان تشمل جودة الأداء والتدريب العالي، والتطوير الممنهج، والاقتناء للأسلحة والمعدات وفق المخطط المدروس وإنجاز المشاريع الوطنية الطموحة إلى جانب تأهيل منتسبيها، لتكون دائماً وأبداً الداعم الرئيسي لجهود التنمية الشاملة في البلاد، والحامي العتيد لمنجزات نهضتها الشامخة.

تحظى قوات السلطان المسلحة بالعديد من أوجه التطوير والتحديث ومظاهر التقدم والازدهار في ظل الاهتمام السامي والرعاية الكريمة من لدن حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم القائد الأعلى - حفظه الله ورعاه - انطلاقاً من واجباتها الوطنية الجسيمة، وصون منجزات مسيرة النهضة المباركة والمحافظة على مكتسباتها الطاهرة، وهي بكافة أسلحتها وألويتها وقواعدها لتؤكد جاهزيتها التامة للقيام بأدوارها الجليلة، وأداء رسالتها النبيلة في حماية الوطن، والذود عن حياضه، سياجاً منيعاً وحامياً يقظاً، لتبقى راية عُمان دائماً عالية خفاقة في سماء المجد والسؤدد.

وتعدّ قوات السلطان المسلحة أحد الشواهد العظيمة لمنجزات النهضة الحديثة التي أرسى دعائمها المغفور له - بإذن الله تعالى - السلطان قابوس بن سعيد - طيب الله ثراه - وترسم نهجه حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم القائد الأعلى - حفظه الله - الذي أكد على رعايته واهتمامه بها في خطابه السامي

فأصبحت هذه الألوية والتشكيلات منظومة قتالية متكاملة وعالية الأداء بأسلحة النار والمناورة وخدماتها العملية والإدارية والفنية، كما شهدت قوات الفرق تطوراً كبيراً في التنظيم، وبما زودت به من منشآت ومرافق خدمية ووسائل الاتصالات المتطورة، ويجري باستمرار اقتناء الأسلحة وفق خطط الجيش السلطاني العماني التي تمكنه من الوفاء بمتطلباته العملية وواجباته الوطنية، والتكيف مع استراتيجية بناء المنظومة العسكرية العمانية المتكاملة سواء من خلال إجراء التحديثات لنمط الوحدات وتطويرها أو من خلال استحداث تشكيلات متخصصة ومحترفة قادرة على الحفاظ على أمن الوطن الغالي وصون منجزات النهضة العمانية الحديثة.

حقّق الجيش السلطاني العماني على مدى أعوام مسيرة النهضة المباركة العديد من الإنجازات في التطوير والتحديث، وهو ما جعله محل اعتزاز وفخر، فقد زوّدت ألويته وتشكيلاته ووحداته بأسلحة ذات تقنية متطورة، وجرى انتهاج مخطط تدريبي يتواءم وتقنية تلك الأسلحة وفق منظور حديث، وتأهيل القوى البشرية علمياً وفنياً، حيث تُجرى تدريبات متواصلة لتعزيز الكفاءات القتالية لهذا السلاح العريق، ويتم باستمرار انتهاج تطوير شامل لهذه الألوية والتشكيلات والوحدات وإمدادها بمختلف الأسلحة اللازمة لتنفيذ مهامها الوطنية، مثل ناقلات الجند المدرعة وبرامج حديثة للمدفعية والدفاع الجوي، والمدرعات، وسلاح الإشارة، ووسائل النقل، وورش الصيانة،



تدريبات متواصلة لتعزيز الكفاءات القتالية للجيش السلطاني العماني

سلاح الجو السلطاني العُماني

لنظمه، إلى جانب ما يملكه السلاح من القواعد الجوية المزودة بالتجهيزات اللازمة للقوة الجوية الفاعلة والقادرة على العمل في مختلف الظروف، كما يتم باستمرار تحديث مرفقات السلاح من الأجهزة والمعدات ووسائل النقل والقوى البشرية بما يضمن تحقيق الكفاءة والجاهزية العالية لتنفيذ مهام سلاح الجو السلطاني العُماني وأدواره الوطنية في حفظ سماء عُمان مصونة عزيزة، وإسناد أسلحة قوات السلطان المسلحة الأخرى في مختلف المهام والواجبات.

وتعد أكاديمية السلطان قابوس الجوية أحد أهم الصروح التدريبية بسلاح الجو السلطاني العُماني، وقد حظيت هذه الأكاديمية بإعداد وتأهيل الضباط والطيارين، والمساهمة في تأهيل منتسبي قوات السلطان المسلحة والأجهزة الأمنية الأخرى.

شهد سلاح الجو السلطاني العُماني نقلة نوعية على كافة الأصعدة التي يُعنى بها السلاح ما جعله قوة جوية حديثة التسليح والتنظيم بما زود به من طائرات ومقاتلات حديثة ومعدات متطورة وقوى بشرية مؤهلة قادرة على صون منجزات النهضة العُمانية الشاملة وفق منهج مخطط مدروس، وبالكفاءة والمقدرة العاليتين اللتين يتمتع بهما منتسبوه، فقد تم تعزيز قدرات هذا السلاح بالطائرات المتنوعة منها المقاتلة وطائرات النقل اللوجستية، والطائرات العمودية، ومنظومة الدفاع الجوي، مثل بطاريات الصواريخ المضادة للطائرات والرادارات، وطائرات التدريب والمشبهات التدريبية، كما قام السلاح بإبرام عدة اتفاقيات لمواجهة تحديات ومتطلبات المستقبل ورفع قدراته التسليحية بإدخال أحدث التطورات التقنية العسكرية



سلاح الجو السلطاني العُماني .. قوة جوية حديثة التسليح والتنظيم

البحرية السلطانية العُمانية

عالٍ ليكونوا قادرين وبكفاءة على التعامل مع التحديات التي تواجههم أثناء أداء مهامهم الوطنية.

كما تضم البحرية السلطانية العُمانية بين جنبات منشأتها المتعددة غرفة معادلة الضغط في وحدة طب الأعماق والعلاج بالأكسجين، والتي تختص بعلاج آثار حوادث الغوص المتنوعة والأمراض المزمنة على مستوى سلطنة عُمان، هذا فضلاً عن الأدوار التنموية العديدة التي تسهم بها البحرية السلطانية العُمانية. وترفد أكاديمية السلطان قابوس البحرية الأسطول بالكوادر المدربة والمؤهلة من خلال عقد الدورات التدريبية والتأهيلية التخصصية العسكرية التي تستهدف صقل مهارات وقدرات المنتسبين، وتدريبهم في مختلف العلوم البحرية المتصلة بمهامهم الوظيفية وتطوير مهاراتهم وأداء أعمالهم بكل كفاءة واقتدار.

تزخر البحرية السلطانية العُمانية بالعديد من السفن المتطورة والمتنوعة بالمهام والواجبات، حيث تضم أسطولاً مزوداً بالأجهزة والمعدات ذات قدرات تسليحية متطورة، إضافة إلى تشكيلة من زوارق السطح المعروفة بسفن المدفعية، والسفن الصاروخية السريعة، وسفن الإسناد والتدريب والشحن والمسح البحري (الهيدروغرافي)، التي تقوم بحماية الشواطئ العُمانية، وتأمين مياهها الإقليمية والاقتصادية، ومراقبة العبور البحري الآمن للسفن وناقلات النفط عبر مضيق (هرمز) الاستراتيجي، وتأمين النقل البحري لوحدة قوات السلطان المسلحة على امتداد سواحل سلطنة عُمان، وإسنادها للعمليات الدفاعية، وحماية مصائد الثروة السمكية، ومهام الإسناد للعمليات البرمائية المشتركة وعمليات النقل البحري، فضلاً عن تمتّع عناصرها بتأهيل



البحرية السلطانية العُمانية .. أسطول ذو قدرات تسليحية متطورة

الحرس السلطاني العُماني

التعليم التقني الدولي، فيما تزخر الأوركسترا السيمفونية السلطانية العُمانية بالمواهب العُمانية الشابة المدربة، ويضم الحرس فرقاً موسيقية عسكرية متكاملة أكدت حضورها في المناسبات العسكرية والوطنية والمشاركات الدولية، وتقدم خيالة الحرس السلطاني العُماني عروضاً متنوعة في الفروسية وسباقات قفز الحواجز في مختلف المناسبات الوطنية والعسكرية ومراسم التخرج. وتنفذ وحدات الحرس السلطاني العُماني عدداً من التمارين التعبوية على مدار العام إضافة إلى المشاركة في مسابقات الرماية السنوية، كما يشارك الحرس السلطاني العُماني في التمارين العسكرية المشتركة مع أسلحة قوات السلطان المسلحة الأخرى، إلى جانب مشاركة فريق القفز الحر بالحرس السلطاني العُماني في العديد من المحافل الإقليمية والعالمية.

يعدّ الحرس السلطاني العُماني أحد الأسلحة في المنظومة العسكرية العُمانية الحديثة، والذي يحظى كبقية أسلحة قوات السلطان المسلحة بالرعاية والاهتمام الساميين من لدن جلالة القائد الأعلى - حفظه الله ورعاه - حتى وصل إلى مستوى عالٍ من الكفاءة والقدرة القتالية بما يضمنه من وحدات مشاة وإسناد مزودة بالأنظمة والمعدات والأجهزة المتطورة، بالإضافة إلى الوحدات التعليمية والفنية والإدارية. وقد أولى الحرس السلطاني العُماني أهمية كبيرة لعمليات التأهيل والتدريب، حيث تم وضع خطط التدريب اللازمة بما يتواءم مع متطلبات التعامل مع المعدات المتطورة التي زود بها.

وتسعى كلية الحرس التقنية إلى رفد الحرس السلطاني العُماني وأجهزة الدولة الأخرى بالكفاءات المؤهلة تأهيلاً تقنياً يوازي



الحرس السلطاني العُماني .. مستوى عالٍ من الكفاءة والقدرة القتالية

تأهيل وتدريب لرفع الكفاءة القتالية

واستطاعت الكلية التي احتفلت بتخريج دورتها التاسعة في ٢٠٢٢/٧/٢١م، وما شهدته خلال الدورات السابقة تحقيق سمعة إقليمية ودولية رفيعة، وذلك من خلال استقطاب واستضافة نخبة من أصحاب القرار من السياسيين والاقتصاديين والقادة العسكريين والأكاديميين الذين يمتلكون خبرة علمية وعملية ويتمتعون بسمعة رفيعة في العالم، كما تمكنت الكلية من تنفيذ تمرينها الاستراتيجي السنوي (صنع القرار) في ٢٠٢٢/٧/٧م الذي نفذه المشاركون بدورة الدفاع الوطني التاسعة، وما زالت الكلية تواصل تقديم رسالتها الوطنية من خلال افتتاح دورتها العاشرة يوم ٢٠٢٢/٩/١م إيدانا ببدء الدراسة للعام الأكاديمي العاشر للكلية.

وتمثل كلية القيادة والأركان المشتركة صرحاً تعليمياً عسكرياً متميزاً، وتمنح خريجها درجة البكالوريوس في العلوم العسكرية، وترفد الكلية قوات السلطان المسلحة والحرس السلطاني العُماني والأجهزة الأمنية الأخرى بضباط مؤهلين في مجال القيادة، ليتمكنوا من القيام بمهام ووظائف قيادية في المستقبل، كما تستقطب الكلية سنوياً عدداً من الضباط الدارسين من خارج سلطنة عُمان من الدول الشقيقة والصديقة، وذلك لما تحظى به سلطنة عُمان من علاقات طيبة مع سائر الدول، والسمعة الطيبة والمستوى

استمراراً للتطوير والتحديث الذي تشهده قوات السلطان المسلحة، تم إنشاء العديد من المنشآت التعليمية والتدريبية لتأهيل الضباط والأفراد في مختلف الأسلحة والتشكيلات والقواعد والوحدات، مشتملة على مختلف التخصصات العسكرية العلمية والفنية والتقنية.

وجاء إنشاء أكاديمية الدراسات الاستراتيجية والدفاعية بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٢/٢٧) في ٢٠٢٢/٥/٥م ليضيف لبنة جديدة في بناء منظومة الدولة، وصرحاً استراتيجياً في صروح نهضة عُمان المتجددة، وينضوي تحت لواء هذا الصرح المهيّب في ظل منظومة وزارة الدفاع كل من (كلية الدفاع الوطني)، و(كلية القيادة والأركان المشتركة)، و(مركز الدراسات الاستراتيجية والدفاعية).

وتعد كلية الدفاع الوطني التي أنشئت بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٣/٢)، أعلى صرح أكاديمي استراتيجي يُعنى بإعداد الكوادر الوطنية القادرة على دراسة الفكر الاستراتيجي والتخطيط على المستوى الوطني والإقليمي والدولي في المجالات ذات العلاقة بالأمن والدفاع وصناعة القرارات الاستراتيجية، وكذلك تنمية القدرة على توحيد وتكامل وتنسيق الجهود الوطنية في كافة المجالات في إطار وطني شامل.

وتقوم قوات السلطان المسلحة والدوائر الأخرى بوزارة الدفاع والحرس السلطاني العُماني بجهود حثيثة وكبيرة ومستمرة في استيعاب الشباب العُماني الباحث عن العمل في مختلف التخصصات والمستويات، ويتم باستمرار تخريج دفعات عديدة من هؤلاء الجنود الذين انضموا حديثاً إلى شرف الانتساب إليها، ليسهموا مع من سبقوهم في خدمة هذا الوطن العزيز، وحمل أمانة الذود عن حياضه المقدسة، كما أن جهود التجنيد والتوظيف مستمرة في كافة أسلحة وتشكيلات قوات السلطان المسلحة ودوائر وزارة الدفاع. وتركز خطط التطوير وبرامج التدريب في قوات السلطان المسلحة على إدامة الجاهزية والكفاءة العالية وكل ما من شأنه تحقيق مهامها وواجباتها الوطنية، وتأتي التمارين العسكرية المشتركة في إطار هذه البرامج والخطط والتي تعد استمراراً للجهود التدريبية الموضوعة في هذا الشأن، علاوة على تجسيد أواصر التواصل والتعاون، وفي هذا الإطار وبهدف تعزيز وإدامة كفاءة قوات السلطان المسلحة ومنتسبيها في القيام بأدوارهم المقدسة الملقاة على عاتقهم، يتم تنفيذ التمارين والبيانات العملية المشتركة بمختلف مراحلها ومستوياتها لألوية وتشكيلات ووحدات وقواعد أسلحة قوات السلطان المسلحة والحرس السلطاني العُماني واختبار كفاءة المعدات وقدرات الأفراد وإمكاناتهم في كيفية التعامل مع الأسلحة المتطورة.

الراقي الذي وصل إليه هذا الصرح العلمي الشامخ. وقد احتفلت الكلية يوم ٢٠٢٢/٩/٥م بافتتاح الدورة السادسة والثلاثين للضباط الدارسين بالكلية.

وأما الكلية العسكرية التقنية فتتمثل منارة من منارات العلم التخصصية الحديثة لما تمتلكه من إمكانيات وقدرات عالية، حيث المناهج الأكاديمية المتقدمة والكفاءات التدريبية المؤهلة، علاوة على الحلقات التدريبية المتطورة والإدارة الأكاديمية الناجحة، كلها عوامل جعلت الكلية قادرة على تحقيق وترجمة الأهداف الوطنية التي أنشئت من أجلها، وتمنح الكلية مستويات تأهيلية متنوعة تصل إلى درجة البكالوريوس، لتسهم بذلك في استيعاب مخرجات التعليم العام بسلطنة عُمان.

واستمراراً للتطوير والتحديث الذي تشهده قوات السلطان المسلحة، فقد تم إنشاء العديد من المنشآت التعليمية والتدريبية لتأهيل الضباط والأفراد في مختلف الأسلحة والتشكيلات والقواعد والوحدات، مشتملة على مختلف التخصصات العسكرية العلمية والفنية والتقنية، كما تحرص قوات السلطان المسلحة على إتاحة وتوفير الفرص لمنتسبيها، لاستكمال دراساتهم العليا في التخصصات ذات الصلة بالعلوم العسكرية والإدارية والفنية، سواء بسلطنة عُمان أو إيفادهم إلى الجامعات والكليات في الدول العربية الشقيقة والدول الصديقة.

الخدمات الاجتماعية والطبية والهندسية

تأدية الواجب في الخدمة العسكرية فحسب، وإنما تمتد إلى ما بعد ذلك، حيث يتم تقديم خدمات اجتماعية عديدة لمنتسبي قوات السلطان المسلحة والحرس السلطاني العُماني في مرحلة ما بعد الخدمة.

وتقوم الخدمات الطبية للقوات المسلحة بالجيش السلطاني العُماني بتقديم الخدمات العلاجية لمنتسبي قوات السلطان المسلحة وعائلاتهم، هذا إلى جانب دورها الكبير في الإسناد الطبي وعمليات الإخلاء، فضلاً عن إسهاماتها التنموية الفاعلة في المجالات

انطلاقاً من اهتمام قوات السلطان المسلحة بمنتسبيها ضمن مجالات الرعاية الاجتماعية فإن الخدمات الاجتماعية العسكرية برئاسة أركان قوات السلطان المسلحة، تقوم بتقديم الرعاية الاجتماعية لضباط وأفراد قوات السلطان المسلحة بهدف إدامة الاستقرار الاجتماعي لهم ولأسرهم، وذلك من خلال تقديم قروض الإسكان والإشراف على المباني التي يتم بناؤها، إضافة إلى الخدمات والنواحي الاجتماعية الأخرى، وهي خدمات لا تقتصر على أثناء



دور حيوي للخدمات الهندسية بوزارة الدفاع في توفير وإدامة الخدمات الضرورية

عُمان، مساهمة من وزارة الدفاع في جهود التنمية الشاملة بالبلاد.

ويضطلع التوجيه المعنوي بإدامة الروح المعنوية وإبراز الدور الوطني الكبير الذي تؤديه قوات السلطان المسلحة ومنتسبوها بالوسائل وما بلغته من مستويات عالية في جميع المجالات من خلال تنفيذ واجباته الإعلامية العسكرية المختلفة، والتغطية الإعلامية للأشطة والفعاليات العسكرية والاجتماعية والثقافية والرياضية في مختلف وسائل الإعلام، المقروءة، والمسموعة، والمرئية، والإلكترونية.

ويجسّد (الإعلامُ الإذاعي العسكري) الدور الوطني الذي تضطلع به قواتُ السلطان المسلحة، ودوائرُ وزارة الدفاع، من خلال التعريف بالإنجازات العسكرية من جهة، وما تقدمه من إسهاماتٍ تنموية متعددة من جهةٍ أخرى، إلى جانب واجبها الوطني المقدس، في الدفاع عن حياض الوطن وحماية مكتسباته ومنجزاته.

وتعكس (إذاعةُ الصمود) جانبًا من ما وصلت إليه قواتُ السلطان المسلحة من كفاءةٍ وجاهزية، وما يتمتع به منتسبوها من مستوياتٍ عاليةٍ من التدريب والتعليم والتأهيل كثمرةٍ من ثمار النهضة العُمانية المباركة، وحرص القيادة الحكيمة على إدامة عملية تطوير قدراتها في كافة المجالات وتزويدها بكل ما يمكنها من أداء واجباتها الوطنية المقدسة النبيلة وامتلاك كافة عناصر القوة المادية والفكرية والمعنوية.

الصحية وتقديم خدمات الطبيب الطائر في الحالات الطارئة، ولكي تقي الخدمات الطبية بأدوارها المنوطة بها زودت بأحدث الأجهزة الطبية للقيام بأعمال التشخيص والفحوصات والتحاليل المخبرية والجراحة والعلاج.

وتعدّ مدرسة الخدمات الطبية للقوات المسلحة من الصروح التدريبية التي ترفد قوات السلطان المسلحة بالكوادر الطبية والفنية المؤهلة تأهيلاً علمياً وفنياً، وفي إطار التحديث والتطوير احتفلت الخدمات الطبية للقوات المسلحة في ٢٠٢٢/٣/٣١م بافتتاح التوسعة الجديدة لمستشفى القوات المسلحة بالخوض وافتتاح وحدة الإمداد الطبي تعزيزاً لكفاءة أداء الخدمات الطبية للقوات المسلحة في المحافظة على جودة الرعاية الصحية التخصصية المقدمة لمستحقيها من منتسبي وزارة الدفاع وقوات السلطان المسلحة والأجهزة العسكرية والأمنية الأخرى.

وتقوم الخدمات الهندسية بوزارة الدفاع بدور حيوي كبير من خلال توفير الدعم الفني والهندسي في التمارين العسكرية، وتوفير وإدامة الخدمات الضرورية مثل المياه والطاقة الكهربائية، وشبكات الصرف الصحي ومرافق البنية الأساسية في المعسكرات والقواعد والمنشآت العسكرية، إضافة إلى وضع التصاميم والإشراف على المشاريع الإنشائية وأعمال الصيانة، وصيانة البنى الأساسية والمرافق المختلفة، وتصميم وتنفيذ الطرق الداخلية في المعسكرات، وكذلك شق بعض الطرق في مختلف محافظات سلطنة

أجهزة مركزية متخصصة

خلال تشكيلة واسعة من معدات الطباعة والبرمجيات الحديثة لمراحل إنتاج الخرائط والتصوير ووسائل الإنتاج التخصصية والفنية المتطورة ونظمها المتناهية الدقة للمسح الفضائي وأجهزة الرسم التصويرية القياسية والتحليلية، بالإضافة إلى تدقيق ومراجعة جميع المعلومات والبيانات الجغرافية

تبنّت الهيئة الوطنية للمساحة مكانة مرموقة كجهاز مركزي يضطلع بمهام إنتاج الخرائط العسكرية والمدنية، وعمليات التصوير الجوي في جميع أرجاء سلطنة عُمان، ووضع معايير المسوحات الطوبوغرافية، وإدامة الأرشفة الوطني للمواد الجغرافية، وتوفير خرائط الطيران والمعلومات الجغرافية من



تضطلع الهيئة الوطنية للمساحة بمهام إنتاج الخرائط وإدامة الأرشفة الوطني للمواد الجغرافية

عجلة الاقتصاد الوطني، وتوظيف الأيدي العاملة العُمانية.

وبمساهمة من صناديق تقاعد الأجهزة العسكرية والأمنية بسلطنة عُمان كشركة مساهمة مغلقة يعد مصنع إنتاج ذخائر الأسلحة الخفيفة بولاية سمائل من المشروعات الحيوية والأحدث من نوعه في المنطقة، حيث تم تجهيزه بأحدث تقنيات تصنيع الذخائر وفق أعلى معايير الجودة الدولية، والذي يهدف إلى توفير احتياجات قوات السلطان المسلحة والأجهزة الأمنية من الذخائر الخفيفة.

ويعدّ متحف قوات السلطان المسلحة إطلالة على تاريخ عُمان العسكري عبر مراحلها المختلفة، متمثلاً في قلعة بيت الفلج التاريخية التي تم بناؤها في عهد السيد سعيد بن سلطان في عام ١٨٤٥م، ويعد متحف قوات السلطان المسلحة المتحف العسكري الوحيد في سلطنة عُمان الذي يستطيع من خلاله الزائر الاطلاع على التاريخ العُماني العسكري منذ فترة عُمان قبل الإسلام إلى عصر النهضة، وذلك من خلال قاعات المتحف المتعددة وبما تحتويه من أسلحة وصور ووثائق تاريخية تنقل الزائر إلى تلك العصور ليشهد قصة الانتصارات والأحداث العسكرية التي تحكيها كل قاعة من قاعات المتحف، وسيلاحظ الزائر التطور الكبير الذي شهدته العسكرية العُمانية من بعد عام ١٩٧٠م.

وإخضاعها لإجراءات ضبط وتأكد الجودة قبل توفيرها للمستخدمين أو تحميلها في قاعدة البيانات الوطنية.

ويعدّ مركز الأمن البحري أحد المراكز المهمة، الذي يُعنى بالحفاظ على أمن البيئة البحرية العُمانية والتصدي لكافة المخاطر الأمنية البحرية التي تقع في البحر الإقليمي والمنطقة الاقتصادية الخالصة لسلطنة عُمان، ويقوم المركز باستلام كافة البلاغات عن المخاطر الأمنية البحرية كتلوث البيئة البحرية وعمليات البحث والإنقاذ وإعاقة طرق الملاحة البحرية والتصدي للقرصنة البحرية والتسلل والتخريب ومختلف الأنشطة الأخرى ذات الصلة، حيث يقوم المركز بالتنسيق مع كافة الجهات العسكرية والأمنية والمدنية للتصدي لكافة النشاطات غير المشروعة.

ويقوم صندوق تقاعد وزارة الدفاع منذ إنشائه بموجب المرسوم السلطاني (٩٣/٨٧) بتنشيط عملية استثمار الأموال الخاصة به تحقيقاً للأهداف المرجوة، من تقديم الخدمات للمتقاعدين وأسر المتوفين من منتسبي وزارة الدفاع، حيث يتولى الصندوق تمويل نظام معاشات ومكافآت ما بعد الخدمة من خلال استراتيجية استثمارية تعنى بانتقاء الاستثمارات المناسبة، كما يسهم الصندوق في المشاركة في تأسيس شركات صناعية وخدمية وغيرها التي تسهم في دفع

سفينة شباب عُمان الثانية

الوطن الغالي، حيث حصلت السفينة على العديد من الجوائز الدولية وخاصة جائزة الصداقة الدولية التي اقترنت بهذه السفينة وباتت مشهورة على الصعيد الدولي، لاسيما أنها حققت جائزة الصداقة لسباق البحار التاريخية باليونان، وجائزة الصداقة الدولية لسباق السفن الشراعية الطويلة للمرة السابعة بالمملكة المتحدة، وجائزة الصداقة الدولية لسباق بحر الشمال بمملكة ندرلاند، ولسفينة شباب عُمان الثانية إنجازات على الصعيد الدولي لم تحققها أي سفينة غيرها في تاريخ سباقات السفن الشراعية.

تواصل سفينة البحرية السلطانية العُمانية (شباب عُمان الثانية) الدور التاريخي الذي قامت به سفينة شباب عُمان السابقة، والمتمثل في مد جسور التواصل والصداقة بين سلطنة عُمان والدول الشقيقة والصديقة في شتى أنحاء العالم، وتقوم السفينة بزيارات إلى موانئ الدول الشقيقة والصديقة للتواصل الثقافي مع شعوب العالم من جهة، والتعريف بسلطنة عُمان حضارة وشعباً من جهة أخرى، حاملة إرثاً حضارياً وثقافياً إلى قارات العالم وعلى منها عدد من أبناء هذا



سفينة (شباب عُمان الثانية) أسهمت في مد جسور التواصل والصداقة بين سلطنة عمان ودول العالم

في مملكة نيدرلاند، بالإضافة إلى جائزة أفضل سفينة استقبلت الزوار حسب تصويت الجمهور، وكذلك جائزة السفينة التي قطعت أطول مسافة للمشاركة في مهرجان انطلاق سباقات السفن الشراعية الطويلة بمدينة (إيسيرغ) الدنماركية.

وتوجت سفينة شباب عُمان الثانية في ٢٠٢٢/٨/٥م بكأس الصداقة الدولية للسفن الشراعية الطويلة لعام ٢٠٢٢م بمملكة الدنمارك، وهي أرفع جائزة تفوز بها سفن شراعية، وقد حققت السفينة الفوز بالكأس بعد ختام مهرجان سباق السفن الشراعية الطويلة في مدينة (آلبورج) بمملكة الدنمارك.

وقد انطلقت سفينة شباب عُمان الثانية في ٢٠٢٢/٤/١١م متوجهة إلى القارة الأوروبية في رحلتها الدولية السادسة (عُمان أرض السلام)، وتوجت السفينة خلال هذه المشاركة بجائزة المركز الأول على المستوى العام للمسابقات الرياضية ضمن فعالية مهرجان السفن الشراعية الطويلة في مدينة (أنتويرب) البلجيكية وذلك خلال رسوها بمدينة (أنتويرب) البلجيكية خلال الفترة (٢١ - ٢٠٢٢/٧/٢٥م).

وحققت السفينة في رحلتها السادسة العديد من الجوائز منها جائزة أفضل سفينة في الميناء خلال المرحلة الأولى من سباقات السفن الشراعية الطويلة بميناء (هارلينجن)

سياج منيع للوطن

طارق المعظم القائد الأعلى - حفظه الله ورعاه - ويعاهد جميع منتسبيها البواسل الله تعالى وجلالة القائد المفدى أن يكونوا الجند الأوفياء للوطن، وأن تكون قوات جلالته الباسلة الحارس الأمين والحامي اليقظ لمنجزات هذا العهد الزاهر بقيادة جلالته الحكيمة، ومعه جنوده الأوفياء يسطرون في سجلّ المجد العُماني صفحات مضيئة من التضحية والفداء والتفاني من أجل بناء هذا الوطن العزيز، والسهل على أمنه ورخائه، واستقراره، شعارها الأبدي: (الإيمان بالله، الولاء للسلطان، الذود عن الوطن).

ستبقى قوات السلطان المسلحة مستمرة في عمليات التطوير والتحديث وستظل دائماً وأبداً السياج المنيع للوطن العزيز، مسخرة جميع الوسائل والقدرات المادية والبشرية من أجل استمرارية التطوير والتأهيل لمنتسبيها، لتبقى فاعلة وقادرة على حماية هذا الوطن الغالي في البرّ والجوّ والبحر حاملة شرف أمانة الدفاع عنه وضمان استقراره، وحماية منجزاته، وصون مكتسباته، وتحقيق الأمن والأمان للمواطن والمقيم، منتهجة الرؤى الحكيمة والتوجيهات السديدة لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن

شرطة عُمان السلطانية.. ركيزة أساسية في حفظ الأمن والنظام

وتقوم شرطة عُمان السلطانية بتوفير التغطية الأمنية في جميع المواقع من خلال مراكز الشرطة المنتشرة في أرجاء سلطنة عُمان وتقديم خدمات المرور والجوازات والأحوال المدنية عبر مراكز الخدمة بمختلف الولايات إضافة إلى وحدات شرطة المهام الخاصة المدربة والمؤهلة لمواجهة أي طارئ وتقديم الإسناد والدعم لجميع تشكيلات شرطة عُمان السلطانية.

وقد وضعت القيادة العامة للشرطة خططاً تدريبية تتناسب مع طبيعة المهام الملقاة على عاتق منتسبيها، وبما ينسجم مع التحديات الأمنية المستجدة، من خلال أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة وإدارات وأقسام التدريب

تعمل شرطة عُمان السلطانية وفقاً لرسالتها المتمثلة في حفظ الأمن والنظام ورؤيتها المتطلعة إلى تطوير أداء منظومتها ومنتسبيها بما ينسجم مع التحديات الراهنة والمستجدات المستقبلية للإسهام في تحقيق أهداف رؤية (عُمان ٢٠٤٠)، ومن أجل ذلك طورت أنظمتها في مختلف مجالات العمل الشرطي.

وقد مثلت الرعاية السامية من لدن حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم القائد الأعلى - حفظه الله ورعاه - لاحتفال شرطة عُمان السلطانية بيوها السنوي في ٢٠٢٢/١/٥م دعماً وتعزيزاً لمنظومة العمل الشرطي والدور العلمي والتدريبي لأكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة.



شرطة عمان السلطانية .. دور رائد في حفظ الأمن والأمان

والتحقق من هوياتهم قبل وصولهم، ولتبسيط الإجراءات الجمركية تنشيطاً للحركة الاقتصادية والسياحية بما يتوافق مع التطلعات المستقبلية لسلطنة عُمان من خلال استحداث أنظمة مراقبة أمنية دقيقة وأجهزة متطورة في مجال التفتيش الجمركي الآمن والسريع.

وتعميماً لأواصر الأخوة والتعاون بين سلطنة عُمان والمملكة العربية السعودية، فَعَلَت شرطة عُمان السلطانية في ٢٠٢١/١٢/٨م العمل بمنفذ الربع الخالي الرابط بين البلدين الشقيقين ضمن المنظومة الأمنية لإدارة المنافذ البرية لتنشيط حركة النقل والبضائع وتطوير حجم التبادل التجاري بين البلدين، كما يعد المنفذ رافداً مهماً لدعم الأنشطة في مختلف القطاعات الاقتصادية والسياحية والاستثمارية. وفي مجال التحول الرقمي، حدثت شرطة عُمان السلطانية تطبيقها الإلكتروني للأجهزة الذكية، الذي يُعد منصة سهلة الاستخدام ذات فاعلية وجودة في إنجاز المعاملات لجميع المستخدمين، ويوفر التطبيق الهوية الرقمية للأشخاص والبيانات الرقمية للمستخدم مثل الصورة الشخصية ورمز (QR) الخاص بالبيانات الأساسية للشخص الظاهر في البطاقة المدنية، إضافة إلى رخص السياقة الإلكترونية ورخص المركبات الإلكترونية المملوكة للشخص.

ويقدم التحديث الجديد لتطبيق شرطة عُمان السلطانية خدمات لمدرّبي السياقة، وحُدثت كذلك بعض واجهات التطبيق وخدمة البلاغات الإلكترونية بإضافة أنواع مختلفة من البلاغات كالإبلاغ عن الحوادث والإصابات

بمختلف تشكيلات شرطة عُمان السلطانية، باستخدام أحدث البرامج التدريبية والتعليمية والتطبيقات العملية.

فضمن الاهتمام بالبحث العلمي والابتكار، نظمت شرطة عُمان السلطانية في شهر سبتمبر ٢٠٢٢م المؤتمر العلمي لأكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة (خمسون عاماً لإنجازات وطموحات) بمشاركة باحثين وأكاديميين وخبراء ومختصين من شرطة عُمان السلطانية وجامعة السلطان قابوس وعدد من الجامعات والكليات الخاصة بهدف استعراض مسيرة التقدم والتطور الذي شهدته شرطة عُمان السلطانية في مختلف المجالات وتبسيط الضوء على أحدث التقنيات والأساليب العلمية والعملية والتدريبية المستخدمة في إعداد وتأهيل رجل الشرطة إضافة إلى تقييم التحديات التي تعترض مسيرة الأمن والتنمية والوقوف على القوانين وبيان الدور التشريعي المعزز للأداء الشرطي في كافة المجالات والخدمات.

وتماشياً مع التطور السريع والنمو المطرد للقطاع الجمركي وبهدف تسهيل وتجويد الإجراءات المتبعة في عمليات التدقيق الأمني والتفتيش الجمركي فَعَلَت شرطة عُمان السلطانية مطلع عام ٢٠٢٢م المنظومة الأمنية والجمركية الموحدة للمنافذ بهدف رفع الأداء الأمني في المجال الجمركي وضمان الدخول الآمن لسلطنة عُمان عبر المنافذ البرية والجوية والموانئ البحرية.

وقد زُوِدَت هذه المنظومة بأجهزة مراقبة ذكية لمعرفة بيانات المركبات والمسافرين

الجمركي الآمن لربط الموانئ والمنافذ البحرية والجوية بالمناطق الحرة في سلطنة عُمان، ومبادرة التخليص المسبق للبضائع قبل وصولها إلى موانئ ومطارات سلطنة عُمان، وتفعيل نظام النقل البري الدولي للبضائع (التير)، وإطلاق برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد لبناء الشراكة والثقة المتبادلة بين الجمارك ومؤسسات القطاع الخاص إضافة إلى تبني مبادرة المستودعات الجمركية الاستثمارية معلقة الضريبة الجمركية.

ويقدم نظام بيان الجمركي حزمة من الخدمات والتسهيلات الإلكترونية للمجتمع من خلال نافذة إلكترونية واحدة ترتبط بـ (٥٣) جهة حكومية منها خدمة طلب التسجيل في نظام بيان وخدمة التخليص الجمركي المسبق والدفع الإلكتروني والدفع المسبق والأجل للضريبة الجمركية وخدمة استرجاع الضرائب والضمانات وتجديد ترخيص نشاط التخليص الجمركي إضافة إلى خدمة طلب الاستيراد المؤقت وطلب تجزئة البضائع.

وفي مجال السلامة المرورية، تركزت جهود شرطة عُمان السلطانية ممثلة في الإدارة العامة للمرور في إجراءات الضبط المروري وتأمين مستخدمي الطريق عبر نشر الدوريات والتغطية المرورية الشاملة إضافة إلى الأنظمة المستحدثة لتحسين جودة ومراقبة اشتراطات السلامة والأمان من خلال استحداث نظام فحص المركبات قبل ترخيصها باستخدام أجهزة آلية متطورة حددت لها اشتراطات ومعايير ومواصفات لضمان خلوها من الأعطال التي

والحرائق والحالات المرضية وفقدان الأشخاص وتسرب المواد الخطرة وحالات الإزعاج وإغلاق الراحة العامة، ويمكن الاطلاع على البلاغات المرورية من خلال الخريطة التفاعلية الموجودة في التطبيق.

وعملت الإدارة العامة لتقنية المعلومات على تطوير وتحديث أكثر من (٣٠) نظامًا إلكترونيًا لدعم المنظومة الشاملة وتقديم الخدمات المتكاملة رقميًا من خلال عدة قنوات لتمكين المواطنين والمقيمين من إنهاء معاملاتهم الضرورية.

وتقدم الإدارة العامة للجوازات والأحوال المدنية خدمات للمواطنين والمقيمين باستخدام الخدمات الإلكترونية تتضمن تقديم طلب جديد أو تجديد البطاقة المدنية للعُمانيين وبطاقة المقيمين لحاملي تأشيرات الإقامة. ويستطيع المستفيد كذلك تحديث بيانات الجوازات والأحوال المدنية المتعلقة برقم الهاتف والبريد الإلكتروني ورقم حساب الكهرباء إلكترونيًا عبر تطبيق شرطة عُمان السلطانية وموقعها الإلكتروني.

وتتيح منظومة التأشيرة الإلكترونية تقديم طلبات التأشيرات بمختلف أنواعها عبر نافذة إلكترونية واحدة إضافة إلى تقديم طلب إلكتروني لتجديد جواز السفر أو طلب إصدار جواز جديد للعُمانيين.

ولتنشيط حركة التبادل التجاري بين موانئ سلطنة عُمان ودول العالم، أطلقت شرطة عُمان السلطانية العديد من التسهيلات والمبادرات لتحقيق هذا الهدف، منها مبادرة الممر

والدورات والندوات التي يقدمها معهد السلامة المرورية لاسيما بعدما أُضيفت إلى المعهد أجهزة محاكاة متطورة يستطيع المتدرب من خلالها تجربة السياقة وفق البيئة المرورية في سلطنة عُمان.

وفيما تظطلع قيادة شرطة خفر السواحل بمهام التصدي لعمليات التهريب والقرصنة والتسلل وحفظ الأمن والنظام في الموانئ والمرافق البحرية والتنسيق مع الجهات المختصة في مكافحة التلوث البحري، وتقديم يد العون والمساعدة لمرتادي البحر من خلال فرق عمل مدربة، تقوم الإدارة العامة لطيران الشرطة بإسناد مختلف تشكيلات شرطة عُمان السلطانية وتسيير الدوريات لمراقبة الشريط الساحلي، ورصد القوارب المشتبه بها في المياه الإقليمية لسلطنة عُمان إضافة إلى نقل القوة البشرية من تشكيلات الشرطة الأخرى إلى

قد تضررَ بسلامة سائقها ومستخدمي الطريق الآخرين، ويوجد في سلطنة عُمان خمسون محطة للفحص الفني مزودة بأحدث الأجهزة والتقنيات. وفعلت شرطة عُمان السلطانية خدمة نقل رخص تسيير المركبات الخاصة إلكترونياً عن طريق تطبيق خدمات الشرطة في الهواتف الذكية وعبر موقعها الإلكتروني. وبذلت شرطة عُمان السلطانية جهوداً كبيرة في تعزيز السلامة المرورية تكللت في تسجيل نسب انخفاض في عدد الحوادث وصلت إلى ٨٤٪ وإصابات الحوادث إلى ٧٠٪، فيما انخفضت نسبة الوفيات إلى ٦٧٪ حسب أعوام إحصاءات (٢٠١٢ - ٢٠٢٠م).

وجاء إنشاء معاهد للسلامة المرورية في جميع المحافظات الجغرافية إيماناً من القيادة العامة للشرطة بدورها المهم في نشر الوعي المروري إذ تُعد إضافة كبيرة للخدمات



قيادة شرطة خفر السواحل.. جهود كبيرة في التصدي لعمليات التهريب والقرصنة والتسلل

رضا الجمهور عن مستوى الخدمات التي تقدمها شرطة عُمان السلطانية لمعرفة أهم التحديات وإيجاد الحلول المناسبة لها. وتحرص شرطة عُمان السلطانية على إعداد وصياغة رسالتها الإعلامية بواقعية ووضوح بمختلف الأساليب والتقنيات وباستخدام اللغتين العربية والإنجليزية وغيرها من اللغات الموجودة في سلطنة عُمان لضمان توصيل المعلومة إلى كافة شرائح المجتمع مع التركيز على نفي الشائعات خلال الأزمات والظروف الاستثنائية ونقل الحقائق دون تهويل.

المواقع ذات التضاريس الصعبة والقيام بعمليات البحث والإنقاذ والإجلاء الطبي من الأماكن التي يتعذر الوصول إليها ونقل التموين الغذائي والاحتياجات والمستلزمات الضرورية إلى قاطني المواقع الجبلية.

وتحرص شرطة عُمان السلطانية على نشر الثقافة والوعي الأمني لتوسيع الآفاق المعرفية لدى أفراد المجتمع وإطلاعهم على الأحداث والمستجدات الأمنية وتذكيرهم بدورهم المهم في حفظ الأمن والنظام وتوجيههم نحو سبل الوقاية من الجرائم، إلى جانب قياس مدى

هيئة الدفاع المدني والإسعاف.. حماية للأرواح والممتلكات

المدرّبة، إضافة إلى استخدام المعدات والأجهزة الحديثة من أجل حماية الأرواح والممتلكات. وفيما ترتبط خدمة الإنقاذ البري ارتباطاً وثيقاً بخدمة الإطفاء؛ حيث يتم التعامل مع البلاغات المتعلقة بالإنقاذ البري مثل إخلاء المحتجزين بالمركبات جرّاء الحوادث المرورية، تعدّ خدمة الإنقاذ المائي من الخدمات التي تقدّمها هيئة الدفاع المدني والإسعاف لإنقاذ الأشخاص من الشواطئ والسدود والآبار والعيون المائية، وانتشال الأشخاص من قنوات الصرف الصحي، ومساندة فرق البحث والإنقاذ أثناء البحث عن المفقودين بمجاري الأودية. وفي مجال التعامل مع حوادث المواد الخطرة فقد أولت الهيئة اهتماماً بالغاً في تأهيل كوادرها وتزويدهم بالآليات والمعدات المتخصصة للتعامل مع حوادث المواد الخطرة، إضافة إلى وجود

تعدّ هيئة الدفاع المدني والإسعاف إحدى وحدات الأمن العام كما حددها المادة رقم (١٦) من المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٤/٦٨)، وتهدف إلى حماية الأرواح والممتلكات وتحقيق السلامة العامة، والحدّ من مخاطر الكوارث الطبيعية والصناعية والتقليل من أثارها، والعمل على تطبيق التدابير والإجراءات، ذات الصلة بأعمال الدفاع المدني والإسعاف.

في ٢٠٢١/٤/٢٢م صدر المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢١/٣٩) في شأن الهيئة العامة للدفاع المدني والإسعاف حيث قضى بتعديل المسمى (من الهيئة العامة للدفاع المدني والإسعاف) إلى (هيئة الدفاع المدني والإسعاف).

وتعدّ خدمة الإطفاء من أهم الخدمات التي تقدّمها هيئة الدفاع المدني والإسعاف للتعامل مع مختلف أنواع الحرائق من خلال فرق الإطفاء

المؤسسات الصحية الأقرب والأنسب، وذلك في عدد من محافظات سلطنة عُمان، بدءاً من المحافظات ذات الكثافة السكانية الأقل كمرحلة أولى لحين إطلاق الخدمة على المستوى العام وفق خطة تنفيذية زمنية قادمة.

وفي إطار التوسع الذي تشهده سلطنة عُمان وتزامناً مع افتتاح منفذ الربع الخالي الذي يربط سلطنة عُمان بالمملكة العربية السعودية، فقد افتتحت الهيئة مركز الدفاع المدني والإسعاف في منفذ الربع الخالي بمحافظة الظاهرة في ٢٠٢١/١٢/٨م، حيث يقدم هذا المركز خدمات الإطفاء والإنقاذ، ودشنت الهيئة في عام ٢٠٢١م عدداً من الآليات والمركبات لدعم منظومة العمل الميداني للتعامل مع مختلف البلاغات ذات الاختصاص، أبرزها مركبات الإطفاء والإنقاذ والإسعاف.

موقع إلكتروني خاص للمؤسسات والشركات التي تتعامل مع هذه المواد لمعرفة طبيعتها وأماكن تخزينها وكمياتها للتعامل معها في حال حدوث تسرب أو انتشار لهذه المواد.

وتسعى الإدارة العامة للحماية المدنية بالتعاون مع شركائها في المؤسسات الأخرى لتبسيط وتسهيل وتسريع الإجراءات المتعلقة بإصدار تراخيص وشهادات الحماية المدنية للمنشآت التجارية والصناعية، حيث جرى ربط خدمات الحماية المدنية مع وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار من خلال برنامج (استثمر بسهولة).

وفي ٢٠٢٢/٢/٦م أطلقت هيئة الدفاع المدني والإسعاف «خدمة الإسعاف المنزلي»، حيث تُعنى هذه الخدمة بالاستجابة وتقديم العناية الطبية الطارئة للحالات المنزلية الحرجة ونقلها إلى



هيئة الدفاع المدني والإسعاف..
مساهمات بارزة في حماية الأرواح والممتلكات





الإعلام العُماني.. مرآة صادقة ورسالة مترنة

وضمن استمراريته، والسعي إلى تطوير الدراسات والبحوث الإعلامية، وتطوير أداء البث الإذاعي والتلفزيوني بما يتواءم مع أحدث أساليب التقنية الحديثة في هذا المجال، بالإضافة إلى تفعيل منصات التواصل الاجتماعي وتطبيقاته المختلفة بهدف التواصل مع الجمهور عبر مختلف القنوات، وإثراء المحتوى المرتبط بسلطنة عُمان على هذه المنصات والتطبيقات، كما ينشد تطوير التشريعات الإعلامية والمواثيق المهنية النازمة للعمل الإعلامي بما يحقق تطوير الأداء الإعلامي الحر والمسؤول، وكذلك إظهار اسم سلطنة عُمان وإبراز إسهامها الحضاري، وتنوير الرأي العام الدولي بالأسس التي تقوم عليها سياسات سلطنة عُمان، والمبادئ التي تستند إليها، وإظهار مواقفها تجاه القضايا والأحداث المحلية والإقليمية والدولية.

على امتداد النهضة العُمانية الحديثة والمتجددة، استطاع الإعلام العُماني السير بخطى واثقة ومتواصلة على طريق القيام بدوره الوطني البناء، والتعبير بموضوعية عن طبيعة وسمات الشخصية العُمانية وإسهامها الحضاري، ومد جسور المودة والصداقة مع مختلف الدول والشعوب، وفق سياسة إعلامية مترنة.

ويستمد الإعلام العُماني رؤيته ورسالته وأهدافه من المبادئ الأساسية للدولة، ويسعى في تحقيق أهداف استراتيجية تتمثل في بناء خطط وبرامج كفيلة بتنفيذ السياسة الإعلامية بما يتوافق مع السياسة العامة للسلطنة، وتوظيف الرسالة الإعلامية للعمل على بث الوعي والمعرفة وتحقيق الانفتاح الثقافي، مع ضمان حرية الرأي والتعبير وفقا للقانون، وتجويد أداء الصحافة العُمانية

الإلكترونية، وإبراز المنجزات والهوية العُمانية، والترويج لمختلف قطاعات التنمية والمساهمة في رفع مستوى وجودة المحتوى العُماني في الوسائط الإلكترونية، والعمل على أن تكون مصدرًا معتمدًا للمعلومات من خلال نشر البيانات الصحيحة والموثوقة عن سلطنة عُمان، والتفاعل مع الجمهور ومدّه بالمعلومات.

وتحقيقًا لرؤية وزارة الإعلام في مجال التحوّل الرقمي بتقديم خدمات إعلامية ذات فعالية وكفاءة عالية، ونحو إعلام إلكتروني متجدّد يجسّد الهوية الوطنية والثقافة العُمانية، ويلبّي تطلّعات المتلقي ويعكس

تبنّت وزارة الإعلام سياسة إعلامية واضحة الرؤى والأهداف تعمل من خلالها على تطوير الرسالة الإعلامية بما يتفق وحاجات الجمهور وأولوياته، مع الأخذ في الاعتبار تنوعها وجودتها، وبما يسهم في تعزيز ورفع جودة المحتوى الإلكتروني، من أجل توفير بيئة اتصالية مناسبة قائمة على أسس من الموضوعية والمصداقية والمسؤولية، في ضوء ثوابت السياسة العُمانية الداخلية والخارجية. وتسعى وزارة الإعلام من خلال السياسات التي تبنتها في الإعلام الإلكتروني إلى تحقيق العديد من الأهداف، منها العمل على حضور سلطنة عُمان في مختلف الوسائط



الإعلام العُماني يسير بخطى واثقة على طريق القيام بدوره الوطني البناء

الإعلام، وتواكب المستجدات التقنية والرسائل الإعلامية في الألفية الثالثة.

وفي إطار الخدمات الإلكترونية وبعد إطلاق منصة «عين» تجريبياً في عام ٢٠٢١م، والتي تمثل أول منصة تفاعلية رقمية في سلطنة عُمان، احتفلت وزارة الإعلام في يناير ٢٠٢٢م، بالإطلاق الرسمي لمنصة «عين» بمحتوى متجدد وميزات إضافية، لمواكبة التطورات الكبيرة في عالم الاتصال من حيث المضمون والقالب الإعلامي والتقنيات، لتقدم سلطنة عُمان تاريخاً وحاضراً ومُستقبلاً بما يُعزز الرسالة الإعلامية لآفاق أكبر وتأثير أعمق.

آفاق المستقبل، جرى تعزيز أوجه الإعلام الإلكتروني ليشمل الإنتاج والنشر والترويج للمحتوى الإعلامي بشتى صنوفه، عبر مواقع التواصل الاجتماعي أو المواقع الإلكترونية أو التطبيقات والأجهزة الذكية. وسعت المديرية العامة للإعلام الإلكتروني إلى تبني مسؤولية بناء استراتيجية التواصل الاجتماعي الخاصة بوزارة الإعلام، لتكون باكورة الاستراتيجيات الإعلامية الرامية لتحقيق الاستثمار الأمثل لمواقع التواصل الاجتماعي. وتتمثل رسالة الاستراتيجية في إرساء قواعد وأسس الإعلام الإلكتروني التفاعلي الناجح، وتبني محتوى إعلامي إلكتروني رصين يتسق مع رؤى وزارة



إلى جانب ذلك حققت «البوابة الإعلامية» خطوات رائدة في مجال نشر وتوثيق العمل الإعلامي الإلكتروني عبر صفحات الموقع الإلكتروني لوزارة الإعلام على الشبكة المعلوماتية العالمية (الانترنت)، وذلك من خلال نشر الأخبار والبيانات والمعلومات التنموية عن سلطنة عُمان، حيث تُجسد البوابة وجهة للباحثين حول أبرز ملامح سلطنة عُمان، والتي تحتضنها الملفات العُمانية في البوابة، إلى جانب مجموعة من القوالب الالكترونية المتنوعة، لمواءمة تطلعات واهتمامات الجمهور داخل وخارج سلطنة عُمان، بلغاتها الثلاث (العربية والإنجليزية والفرنسية).

وخلال العام ٢٠٢٢م، أنتجت المنصة مجموعة من الأعمال الحصرية بنمط يتوافق مع متطلبات البيئة التنافسية في المنصات الرقمية، تتضمن مجموعة من البرامج الصحية والسياحية والثقافية، بالإضافة إلى برامج خاصة بالطفل، والعديد من المقاطع السمعية والمرئية الترويجية، ومجموعة متنوعة من الكتب الصوتية في فئات ومجالات مختلفة، وبذلك تكون وزارة الإعلام قدمت للجمهور أول مكتبة صوتية لكتب عُمانية تحت مظلتها كجزء أصيل من تطوير الخدمات الإعلامية، وترسيخ الثقافة الرقمية في ظل التحول الرقمي، وقد بلغ عدد المستخدمين المسجلين في منصة «عين» (٦٣٨٥٧) مستخدماً، حتى ديسمبر ٢٠٢٢م.

عدد الزائرين لموقع البوابة الإعلامية حتى ديسمبر ٢٠٢٢م



باللغة الفرنسية



باللغة الإنجليزية



باللغة العربية

جهود نشطة لإبراز اسم سلطنة عُمان

من معارض الكتاب الدولية والفعاليات والأنشطة الإعلامية المتنوعة التي يتم تنظيمها في مختلف الدول العربية والأجنبية. كما تسعى الوزارة إلى تعزيز أواصر الصداقة والتعاون مع الدول الشقيقة والصديقة في مجالات الإعلام المختلفة، من خلال توقيع الاتفاقيات ومذكرات التفاهم في الجوانب الإعلامية.

تسعى وزارة الإعلام لإبراز اسم سلطنة عُمان والتعريف بجهود التنمية الوطنية على أوسع نطاق ممكن، والتواصل مع الشعوب الأخرى وإبراز الإسهام الحضاري العُماني، وإظهار الإنجازات الثقافية والتعليمية والبيئية والصحية على أرض سلطنة عُمان، وما تتمتع به السلطنة من إرث ثقافي وتراثي وحضاري وبيئة سياحية جاذبة، من خلال المشاركة في العديد



جهد دؤوب للتواصل مع الشعوب الأخرى وإبراز الإسهام الحضاري العُماني

المواد الصحفية المنشورة عن سلطنة عُمان في الصحافة العربية والمواقع الإلكترونية التي ترتبط معها الوزارة بتعاون إعلامي خلال الفترة من (يناير إلى سبتمبر من عام ٢٠٢٢م).

ومن منطلق دور وزارة الإعلام في نشر الصورة الصحيحة عن سلطنة عُمان ومواقفها السلمية تجاه العديد من القضايا الدولية بمختلف وسائل الاتصال، والتعريف بموروثها العلمي والثقافي والحضاري، فقد بلغ عدد

٣٨٠



مقالات في

٨٩٨



مقالات في

١٦٦



مادة منشورة

٥٤٨



صورة

٤١٤



مادة صحفية

الصحافة الأجنبية الصحافة الفرنسية

الملحقيات الإعلامية في كل من القاهرة ولندن وواشنطن، دورها الفاعل في تمثيل سلطنة عُمان والتعريف بها في مختلف الأوساط، وتوضيح سياساتها ومواقفها والتعبير الأمثل عن توجهاتها، إلى جانب المحافظة على صورة ذهنية إيجابية لسلطنة عُمان خارج الحدود. ويعدّ ملتقى الصحافة العُماني الأمريكي من أبرز الفعاليات الإعلامية التي أقيمت في العاصمة الأمريكية واشنطن، من خلال مركز السلطان قابوس للثقافة بواشنطن وبالتعاون مع جمعية الصحفيين العُمانية، وذلك بهدف تعزيز علاقات الصداقة التاريخية بين عُمان والولايات المتحدة، ونقل الصورة الحضارية والتاريخية لسلطنة عُمان، وما تزخر به من مقومات ثقافية واقتصادية وسياحية وتاريخية، وتضمن الملتقى إقامة العديد من الفعاليات الإعلامية والثقافية والفنية والاقتصادية.

وإلى جانب الجهود المبذولة في التعريف بسلطنة عُمان يجري دعوة عدد من الصحفيين والإعلاميين العرب والأجانب، بهدف إطلاعهم على الواقع التنموي لسلطنة عُمان والتطورات التي تشهدها في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها، إضافة إلى دعوتهم للمشاركة في مختلف المناسبات الوطنية والفعاليات التي تنظمها الوزارات والهيئات الحكومية، حيث بلغ عدد الإعلاميين الذين زاروا سلطنة عُمان من يناير حتى الربع الأول من شهر نوفمبر ٢٠٢٢م، (٧٠) إعلاميًا من مختلف دول العالم، لإعداد تقارير إعلامية متنوعة عن سلطنة عُمان.

وإدراكًا لأهمية الإعلام على الصعيد الدولي، وتوسيعًا للقنوات التي يعمل من خلالها الإعلام العُماني على المستوى الخارجي، تمارس

وكالة الأنباء العُمانية

المستويين المحلي والدولي، من خلال شبكة المراسلين المحليين والدوليين. وتزوّد وكالة الأنباء العُمانية المؤسسات الإعلامية والصحفية بالمواد الخبرية والصور الضوئية والتقارير المتنوعة باللغتين العربية والإنجليزية، وتبث موادها من خلال موقع الوكالة على شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت).

وفي شهر مارس من عام ٢٠٢٢م، أطلقت وكالة الأنباء العُمانية موقعها الإلكتروني الجديد، وجرى إضافة نشرات مختلفة مقروءة ومرئية ومسموعة وإلكترونية، تبث جميعها على مدار الأسبوع، وقد ساهمت هذه النقلة في زيادة عدد متابعي الوكالة، وسهلت على المشتركين عملية مواكبة الأحداث والتطورات على كافة الأصعدة.

منذ انطلاقتها في عام ١٩٨٦م، أخذت وكالة الأنباء العُمانية - باعتبارها المصدر الرسمي للأخبار في سلطنة عُمان - على عاتقها تقديم خدمة إخبارية ومعرفية من خلال دوائرها وأقسامها المتعددة، والتي تتم صياغتها وفق السياسة الإعلامية لسلطنة عُمان التي تتسم بالشفافية والوضوح والحياد بعيداً عن التهويل والتضخيم.

وباعتبار أن صناعة الخبر المحلي يقع ضمن أولوياتها، فقد نجحت وكالة الأنباء العُمانية في وضع المتلقي لخدماتها في صلب الأحداث والفعاليات والأنشطة بمختلف ولايات ومحافظات سلطنة عُمان، مساهمةً بذلك في تزويد المواطن العُماني والمؤسسات الإعلامية والصحفية بكل ما يجري من أحداث مهمة، عبر بث الأخبار الدقيقة على

الصحافة العُمانية

الصحفية في سلطنة عُمان وكذلك إجراءات إصدار الصحف وإنشاء دور النشر والمطابع وشركات الإعلان من خلال قانون المطبوعات والنشر الذي تم تعديله بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٤/٨٧).

وتصدر في سلطنة عُمان حالياً مجموعة من الصحف والمجلات والنشرات بين يومية وأسبوعية ونصف شهرية وشهرية وفصلية ونصف سنوية وسنوية، إلى جانب المجلات المجانية، وذلك استجابة للتطور المستمر في

تسعى الصحافة العُمانية إلى مواكبة التطورات السريعة في مجالات الإعلام والاتصال على المستوى الدولي، كما تحرص في الوقت ذاته على التفاعل الأعمق والأوسع مع اهتمامات وتطلعات المواطن العُماني والتعبير عنها بوضوح وشفافية.

ولعل من أبرز السمات المميزة للصحافة العُمانية أنها مملوكة بالكامل للقطاع الخاص، باستثناء صحيفة عُمان وصحيفة عُمان ديلي أوبزيرفر، ويتم تنظيم عمل المؤسسات

وخلال عام ٢٠٢٢م، اعتمدت وزارة الإعلام ممثلة في دائرة التراخيص الإعلامية العديد من الطلبات المقدمة من المؤسسات الصحفية والإعلامية بلغت (٦٩) طلباً، تشمل إصدار تراخيص للمنصات الإلكترونية الصحفية والمرئية والمسموعة، وإصدار تراخيص مزاولة مهنة الصحافة للصحفيين والإعلاميين للعمل في المؤسسات الصحفية والمنصات الإلكترونية على اختلاف مجالاتها، وفي المنشآت الخاصة للإذاعة والتلفزيون.

بدورها تواصل المديرية العامة للصحافة والنشر والإعلان مسيرة البناء والتقدم والتوعية، من خلال نشر المستجندات المحلية والعالمية في الإصدارات التابعة لها وهي جريدة «عُمان» اليومية الناطقة باللغة

المجتمع واهتمامات الجمهور، كما تصدر العديد من الوزارات والهيئات مجلات أو مطبوعات تلقي من خلالها الضوء على أنشطتها، أو تتناول من خلالها قضايا تهم المجتمع والمواطن بوجه عام.

وتتمثل الصحف اليومية التي تصدر باللغة العربية في صحف «عُمان» و«الوطن» و«الشبيبة» و«الرؤية»، أما الصحف التي تصدر باللغة الإنجليزية فهي صحف «عُمان ديلي أوبزيرفر» و«تايمز أوف عُمان» و«مسقط ديلي». كما تصدر عدة صحف أسبوعية في شكل «تابلويد» يغلب عليها طابع المنوعات والرياضة والإعلانات، وتوزع مجاناً مع الصحف التي تصدرها أو بشكل منفرد.



استخدام أحدث وسائل الطباعة في الصحافة المحلية (مطبعة وزارة الإعلام)

بالمجالات الإعلامية، بما يخدم أهداف السياسة العامة للإعلام والخطط الإعلامية، وتشرف المديرية على إصدار ونشر الصحف والمجلات والدوريات والكتب، وأعمال الطباعة والتوزيع والتسويق داخل سلطنة عُمان وخارجها.

العربية، وجريدة «عُمان أوبزيرفر» اليومية الناطقة باللغة الإنجليزية، ومجلة «نزوى» الثقافية الفصلية، وذلك في إطار من الصدق الموضوعية، بالإضافة إلى إصدار المطبوعات وإعداد الدراسات والبحوث ذات الصلة



التواصل الحكومي



المركز الموضوعات المتداولة عبر مختلف وسائل الإعلام حول الخدمات الحكومية، ويرصد تفاعل الرأي العام تجاه القرارات والمشاريع الحكومية. وقد عمل المركز خلال الفترة من يناير وحتى أكتوبر ٢٠٢٢م، على العديد من الموضوعات بالتعاون مع المؤسسات المعنية، وذلك في المجالات الإعلامية والسياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها.

يسعى مركز التواصل الحكومي إلى تجويد الاتصال الحكومي من خلال تقديم الدعم لدوائر الإعلام في كافة المؤسسات الحكومية، وتقييم أنشطتها الاتصالية لضمان فاعليتها. إضافة إلى ذلك، يؤدي مركز التواصل الحكومي دوره في صياغة الاستراتيجيات والأدلة والأطر الإرشادية والتنظيمية لعمليات التواصل بما يحقق أفضل الممارسات، ويتابع

الإذاعة والتلفزيون .. رسالة إعلامية صادقة وهادفة

من محتوى هذه البرامج، سواء بالمشاركة المباشرة أو من خلال إبراز أنشطتهم ونجاحاتهم العلمية والعملية، وطرح رؤاهم ووضعهم أمام مسؤولياتهم، انطلاقاً من إيمان القيادة الحكيمة بقدرة المواطن العُماني على تحمل المسؤولية في النهوض بالوطن، والثقة العميقة في حقيقة أن أبناء الوطن هم أثمن ثرواته.

جدير بالذكر أن وزارة الإعلام حصدت خلال عام ٢٠٢٢م، مجموعة من الجوائز في عدد من المسابقات الرسمية منها حصول إذاعة سلطنة عُمان على جائزة الشراع الذهبي عن مسلسل «بعض الناس» في فئة «الدراما الاجتماعية» الإذاعية، وجائزة الشراع الفضي عن برنامج «أثير العربية» في فئة البرامج الدينية الإذاعية، وذلك في الدورة (١٥) لمهرجان الخليج للإذاعة والتلفزيون التي أقيمت فعالياتها بالعاصمة البحرينية المنامة. كما حصلت إذاعة الشباب على جائزة أفضل برنامج سياحي إذاعي على مستوى الوطن العربي ضمن احتفال توزيع جوائز الإعلام السياحي العربي الذي أقيم في محافظة ظفار، وذلك عن الحلقات المخصصة عن السياحة في سلطنة عُمان «عُمان حلوة».

تستشرف قنوات الإذاعة والتلفزيون في سلطنة عُمان أيامها بكثير من التفاؤل والأمل لتقديم برامجها الإذاعية والتلفزيونية المتنوعة، وكما كانت ترصد وتسجل بكل أمانة نهضة عُمان الحديثة، ومسيرة البناء والتنمية في البلاد، واصلت هذه القنوات رسالتها الإعلامية الرصينة في عهد النهضة العُمانية المتجددة بكل ثقة واقتدار معززة القيم النبيلة للمجتمع العُماني، وتدفع بالمشاركة المجتمعية نحو البناء والتنمية وتحقيق الانتماء الوطني وإبراز إنجازات الدولة وسياساتها الخارجية التي تقوم على مبادئ السلام والعيش المشترك والتعاون على جميع المستويات.

وقد ركزت قنوات الإذاعة والتلفزيون عبر باقة من البرامج الإذاعية والتلفزيونية على جوانب التنمية الشاملة التي حققتها سلطنة عُمان على مختلف الصعد، مستعينة بالكلمة الصادقة والرؤية الواضحة لمعالم التشييد والخير والنماء التي تعم أرجاء سلطنة عُمان، مهية كل السبل أمام المستمع والمشاهد للمشاركة الفاعلة في إبداء وجهات النظر في الموضوعات المختلفة والمتنوعة بما يحقق الخير ويعمق مشاعر الوطنية، خاصة لدى فئة الشباب الذين أخذوا نصيباً وافراً

الإذاعة.. برامج رصينة بجودة ومصداقية

الإطار خلال العام ٢٠٢٢م، هو بدء البث المرئي لإذاعة سلطنة عُمان على منصتي التواصل الاجتماعي اليوتيوب والتويتر، إلى جانب ذلك، أظهرت نتائج دراسة أجراها المركز الوطني للإحصاء والمعلومات نشرت في شهر سبتمبر ٢٠٢٢م، حول معدلات القراءة والاستماع والمشاهدة لوسائل الإعلام والاتصال في سلطنة عُمان أن إذاعة الشباب كانت أكثر الإذاعات تفضيلاً مقارنة بالقنوات الإذاعية المحلية الأخرى، حيث استحوذت على نسبة (٣٣٪)، وهو يعد إنجازاً مهماً يبرز حجم الجهود التي تبذل في الإذاعة للوصول إلى قطاعات واسعة من المستمعين وتقديم برامج مسموعة تستقطب اهتمام الجمهور خاصة فئة الشباب.

تضطلع إذاعة سلطنة عُمان بمهمة إيصال الرسالة الإعلامية العُمانية والمتمثلة في تقديم برامج ومواد مسموعة، يتم اختيارها بعناية لتصل لكافة المستمعين في الداخل والخارج بالجودة والمصداقية المعهودة.

ومنذ انطلاقة البث عبر الأثير سعت الإذاعة لمواجهة التحديات وتذليل الصعوبات التقنية والفنية، من أجل الوصول للمستمع العُماني أينما كان، بمنتجات برامجية تواكب اهتماماته المتباينة والمتسارعة، وباتت إذاعة سلطنة عُمان تُسمع من مختلف بقاع العالم بفضل النمو الرقمي الذي يشهده العالم، والتحسين المستمر لمنتجاتها وتنويعها.

ومن أهم ما يمكن الإشارة إليه في هذا



فرص مشاركته في مجالات التنمية الوطنية، وتفاعله مع ما يشهده المجتمع من تطورات، وتسعى لدمج المجتمع في حوار ونقاش وانفتاح واع على الآخر. وقد أسهمت الإذاعة وتسهم في تشكيل فكر مجتمعي بناء تتوسم منهاجه من مبادئ الدين الإسلامي السمحة، ومن عاداته وتقاليد العربية الأصيلة ومن شخصية الإنسان العُماني القائمة على التسامح والاعتدال في كل شيء.

هي الإذاعة الأولى في باقة قنوات إذاعة سلطنة عُمان، حيث بدأت بثها في ٣٠ يوليو ١٩٧٠م، مواكبة لانطلاقة النهضة العُمانية الحديثة، وتسعى إلى غرس قيم المواطنة وبث المعرفة لكافة فئات المجتمع، وتُعنى «الإذاعة العامة» بالجوانب الثقافية، والفكرية، والاقتصادية، والاجتماعية، والدينية، والرياضية والسياحية وغيرها من الجوانب التي تلامس اهتمامات وتطلعات المواطن العماني وتزيد من



كوادر عمانية مؤهلة تقدم الرسالة الإعلامية الرصينة

إذاعة الشباب



وأنتجت الإذاعة خلال عام ٢٠٢٢م، مجموعة من البرامج التسجيلية والمباشرة لشهر رمضان المبارك لاقت متابعة واسعة، كما قدمت فواصل برامجية قصيرة لا تتجاوز مدتها دقيقة ونصف الدقيقة ساهمت في إضافة إيقاع مختلف يحمل في طياته كمًّا منوعًا من المعرفة والمتعة، فضلاً عن أنها ساهمت في إيجاد إيقاع مميز في البث على مدار الساعة.

بدأ بث إذاعة الشباب في شهر يوليو ٢٠٠٣م، تحت اسم «برنامج الشباب» يعنى بمخاطبة فئة الشباب، وتحرص الإذاعة على تقديم مادة مثرية لهذه الفئة وتفعيل دور الشباب في برامجهم، سواء من خلال مضامين هذه البرامج أو من خلال الكوادر الإعلامية القائمة عليها. وقد باشرت إذاعة الشباب بثها على مدار الساعة في الأول من يناير ٢٠١٤م، ويغطي إرسالها جميع محافظات سلطنة عُمان.

إذاعة القرآن الكريم



مثل حرية المعتقد، ورفض كل صور الغلو والتعصب والتطرف. جدير بالذكر أن «إذاعة القرآن الكريم» بدأت بثها في ٢٨/٧/٢٠٠٦م، بمعدل سبع ساعات يوميًا، فيما بدأت بثها المتواصل في ١/١/٢٠١٤م على مدار (٢٤) ساعة. وقد أنهت «إذاعة القرآن الكريم» في العام ٢٠٢٢م، تسجيل مصحف وتلاوت قرآنية متنوعة، وتسجيل (٦) ابتهالات وأدعية بثت خلال شهر رمضان.

بث إذاعي مخصص للقرآن الكريم وعلومه، ويتضمن تلاوات قرآنية عطرة من كتاب الله الحكيم بمختلف الروايات التي يتلى بها المصحف الشريف، كما يتضمن برامج منتقاة وهادفة خاصة بالقرآن الكريم. وتنطلق الإذاعة من رؤية واضحة الأهداف والمعالن تقوم على مفاهيم الاعتدال والوسطية والتسامح في الإسلام، وهي العناصر التي يتميز بها المجتمع العُماني، استناداً إلى قيم الدين الإسلامي الحنيف،

الإذاعة الإنجليزية



ملحوظة في البرامج المقدمة وفي استقطاب المزيد من المستمعين، من خلال فريق من الكوادر العُمانية المدربة. وضمن مشروع التطوير، بثت الإذاعة الإنجليزية أول برنامج مرئي تجاوز (٢٣٠) ألف متابعة على منصة الانستجرام خلال مدة (٥) أشهر. وفي تاريخ ٢٠٢٢/١٠/٠١ تم إطلاق حساب الإذاعة الإنجليزية في منصة اليوتيوب.

أنشئت الإذاعة الإنجليزية في ١٩٧٥/١٢/١٥م، وتهدف إلى التواصل والتفاعل والحوار بين المجتمع العُماني، وبين الجاليات غير العربية الناطقة باللغة الإنجليزية المقيمة أو الزائرة لسلطنة عُمان، وفي ٢٠١٥/١/١م بدأ بث الإذاعة الإنجليزية على مدار الساعة. وفي العام ٢٠٢٢م، بدأت الإذاعة الإنجليزية مشروع تطوير محتواها والذي حقق نقلة



القنوات الإذاعية عبرت عن روح المجتمع العُماني وأصالتها

إذاعة الموسيقى الكلاسيكية



وخاتمة تعريفية باللغتين العربية والإنجليزية للمقطوعات الموسيقية والمواد الإذاعية التي يتم بثها عبر القناة، وتصل ساعات البث إلى (١٩) ساعة يوميا تبدأ في الساعة السادسة صباحا وتستمر حتى الواحدة من صباح اليوم التالي.

أنشئت في ٢٠١٠/٧/٢٢م، وهي قناة إذاعية للموسيقى الكلاسيكية تسعى إلى تقديم أهم ما أنتجه الفكر الموسيقي في العالم من الموسيقى الكلاسيكية، وما أبدعه عابرة الموسيقيين في العالم في هذا المجال، مصحوبا بمقدمة

التلفزيون .. تنوع وجودة في الصورة البصرية

الاجتماعية والشبابية والمحلية وبرامج الأسرة والطفل وبرامج الرياضة وبرامج الترفيه والصحة والسياحة وذلك لإرضاء ذائقة المشاهد.

ويصل بث تلفزيون سلطنة عُمان إلى أرجاء عُمان عبر الأقمار الصناعية أو البث على شبكة الإنترنت وذلك لسهولة الوصول للمشاهد. ويضم تلفزيون سلطنة عُمان «القناة العامة»، و«القناة الرياضية» وقناة «عُمان مباشر»، وقناة «عُمان الثقافية».

يراعي تلفزيون سلطنة عُمان عناصر التنوع ومعايير الجودة في الصورة البصرية والمحتوى في آن واحد، ودأب على مواكبة التطور الإعلامي الاجتماعي العالمي، ولضمان جودة المرئيات التي تبث فقد تم توثيق حسابات قنوات تلفزيون سلطنة عُمان في شبكات التواصل الاجتماعي وذلك نظير طلب الانتشار الواسع لها داخليا وخارجيا ولتكون متاحة للجميع. ويتنوع محتوى تلفزيون سلطنة عُمان ما بين البرامج



تلفزيون سلطنة عُمان واكب التطور الإعلامي واستفاد من التقنيات الحديثة في برامجه



للعام ٢٠٢٢م، إلى جانب حزمة من البرامج المتكاملة والمتنوعة، العلمية والدينية والثقافية والاقتصادية والشبابية والصحية وبرامج الأطفال والبرامج الترفيهية وغيرها، مما أسهم هذا التنوع والشمولية في إرضاء ذائقة المشاهد الكريم، كما أولت القناة العامة جانب الترفيه والتسلية حيزاً جيداً في الخارطة البرمجية؛ من خلال بث آخر الإنتاجات من المسلسلات والأفلام المحلية والعربية والأجنبية.

أضف إلى ما سبق، أن معظم محتوى القناة العامة يعاد عرضه من خلال حساباتها في شبكات التواصل الاجتماعي، علاوة على البث المباشر لجميع البرامج في منصة الـبريسكوب، مواكبة للتطور الذي تنتهجه وزارة الاعلام في إيصال رسالتها بجميع الوسائل المتاحة.

واصلت القناة العامة مسيرة العمل والإنجاز مواكبة للنهضة المتجددة التي تعيشها سلطنة عُمان تحت قيادة حضرة صاحب جلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه -، في إبراز الإنجازات التنموية والتأكيد على القيم والعادات العُمانية المتأصلة في أفراد المجتمع، وتسهم هذه البرامج في نقل صورة عن الإنسان العُماني في تاريخه العريق وحاضره المشرق، ونشر قيم المواطنة والتسامح والسلام والاعتدال، تأكيداً للدور الذي تسهم به سلطنة عُمان في نشر مبادئ السلام، والتفاعل مع العالم الخارجي بأحداثه وثقافته.

وشغلت التغطيات الخاصة بالمشروعات والإنجازات والمناسبات، وموضوعات الثقافة العُمانية الحيز الأكبر في برامج القناة



خلال بث برامج ذات طابع محلي وأخرى عالمية الطابع، تظهر الثقافة الإنسانية في جوانب مختلفة من الطبيعة والتاريخ والجغرافيا والإنسان، بعاداته وحرفه وفنونه وثقافته الشاملة ومفردة مساحة للأدب العربي القديم والحديث. وعلى مدار البث اليومي

استمرت القناة الثقافية على نفس النهج الذي بدأت به مسيرتها في البث التلفزيوني الذي انطلق في عام ٢٠١٦م، مستمدة هويتها من الهوية الوطنية لسلطنة عُمان مبرزة الإرث الإنساني العُماني المادي وغير المادي، ومنفتحة على ثقافات العالم المتنوعة من

وتبث قناة عُمان الثقافية نشرة أخبار الثقافة بشكل يومي، تركز على تغطية الأحداث الثقافية في سلطنة عُمان وفي العالم بشكل عام، كما تخصص القناة أوقاتاً لبث دروس تعليمية كمسار آخر للتعليم عن بعد بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم.

للقناة الذي يستمر أربعة وعشرين ساعة، يجد المشاهد - إلى جانب الاتزان - تنوعاً في عرض نتاج الإنسان العماني الخلاق على مرّ العصور وفي مختلف المجالات، وفي الوقت ذاته يجد عروضاً عديدة تبرز الثقافات من مختلف قارات العالم وعلى مرّ الأزمنة.

قناة عُمان الرياضية



التي تبذلها الدولة لخدمة الرياضة العُمانية من بنى أساسية ومنشآت رياضية، وإذكاء روح المنافسة الرياضية بين الفرق والأندية، إلى جانب تعميق السلوك الرياضي الصحيح وربط الرياضة بالصحة العامة. ومن أهم الإنجازات التي حققتها القناة الرياضية في العام ٢٠٢٢م، فوز برنامج «هبة ريح»، بالشرع الفضي لفئة البرامج الرياضية التلفزيونية في ختام مهرجان الخليج للإذاعة والتلفزيون.

قناة تلفزيونية متخصصة تعنى بمتابعة ونقل مختلف الأحداث والفعاليات الرياضية المحلية والخارجية، بما يتناسب مع رغبة الجمهور الرياضي وخاصة قطاع الشباب. وتقدم مجموعة متنوعة من البرامج الرياضية التي تختلف بحسب أهدافها ومحتواها بين يومية وأسبوعية وموسمية، إضافة إلى النشرات الإخبارية الرياضية اليومية، مع التركيز على المنجز الرياضي العماني. وتهدف القناة إلى التعريف بالجهود



متابعة مستمرة لمستجدات الرياضة المحلية والعالمية عبر قناة عمان الرياضية



بث المؤتمرات الصحفية، وبرنامج درس على الهواء والبرامج الترفيهية، وما تزال القناة متواصلة في البث على مدى أربع وعشرين ساعة بين نقل الفعاليات بمختلف أنواعها والبرامج المختلفة وذلك حسب كل دورة برمجية.

تم إطلاق قناة «عُمان مباشر» في مطلع يناير ٢٠١٤م، لتغطية الفعاليات السياسية والاجتماعية والثقافية والمؤتمرات والمهرجانات والندوات والمقتنيات الشعرية والأدبية وحفلات تخرج الطلبة والعروض العسكرية، إضافة إلى

القطاع الخاص والبث الإذاعي والتلفزيوني

وتتبعان شركة فضاء مسقط للإعلام إحدى الأذرع الإعلامية لمجموعة مسقط للإعلام. إذاعة «الوصال» باللغة العربية، وإذاعة «Merge FM» وإذاعة «Virgin Radio Oman» باللغة الإنجليزية، وهي مملوكة لمؤسسة سابكو للإعلام.

وبالإضافة إلى هذه الإذاعات التي قامت بتوسيع نطاق خدمة بثها ليشمل كافة محافظات سلطنة عُمان، منحت وزارة الإعلام ممثلة في دائرة تنظيم البث الخاص من شهر أكتوبر ٢٠٢١م وحتى نهاية عام ٢٠٢٢م، ترخيص مزاولة النشاط إلى عدد من القنوات هي: قناة مرسى الإلكترونية، قناة بيداء الإلكترونية، إذاعة السلام الإلكترونية، قناة شبابية الإلكترونية، إذاعة البهجة الإلكترونية، بالإضافة إلى قناة الشاطر للإعلام وقناة الأحقاف للإعلام.

أتاح «قانون المنشآت الخاصة للإذاعة والتلفزيون» الصادر في عام ٢٠٠٤م، للقطاع الخاص العُماني امتلاك وإدارة قنوات بث إذاعية وتلفزيونية في سلطنة عُمان، وهو ما يعود بالفائدة لصالح المستمع والمشاهد والمجتمع العُماني ككل.

وجرى إنشاء عدة قنوات إذاعية تقدم برامجها على موجات (أف أم) وهي مملوكة للقطاع الخاص العُماني، وهذه القنوات هي: إذاعة «هلا أف أم» باللغة العربية، وإذاعة «Hi FM» باللغة الإنجليزية وهما مملوكتان لشبكة الترفيه الإعلامي.

إذاعة «مسقط أف أم» وهي مملوكة لشركة مطرح للخدمات الإعلامية بخدمة عامة يغطي بثها كل محافظات سلطنة عُمان. إذاعة «الشبيبة أف أم» باللغة العربية، وإذاعة «تي أف أم» باللغة الإنجليزية،



القنوات الإذاعية الخاصة واكبت التطور الذي يشهده المجتمع العُماني في جميع المجالات







برامج متنوعة في الإذاعات الأجنبية الخاصة لمخاطبة
شريحة واسعة من المقيمين في سلطنة عمان



الإذاعات المحلية الخاصة ساهمت في إيصال
رسالة الإعلام العماني بلغات مختلفة



«قانون المنشآت الخاصة للإذاعة والتلفزيون» أتاح الفرصة للقطاع الخاص العُماني لامتلاك وإدارة قنوات بث إذاعية وتلفزيونية









تنمية مستدامة.. برؤية مستقبلية طموحة

من خلاله سيتمكن الأبناء من الإسهام في بناء عمان الحاضر والمستقبل، والوفاء بمتطلبات المرحلة القادمة.

وبالتوازي مع هذا الاهتمام، جاء التوجيه السامي لجلالة السلطان المعظم بإعداد خطة تنفيذية متكاملة لتطوير قطاعي التعليم والتدريب المهني بالتعاون مع بعض المؤسسات الدولية، واستكمال إعداد مسار التعليم التقني ضمن مخرجات التعليم العام ومواءمة مخرجات التعليم العام (المسار التقني) مع برامج التعليم والتدريب المهني.

وفيما أشارت الدراسات التربوية إلى أن سلطنة عمان تواكب خطط التنمية المستدامة وأنها خطت خطوات واسعة نحو تطوير التعليم، مع قدرة النظام التعليمي على الوصول بالطلبة إلى المستوى التنافسي العالمي، أنجز قطاع التعليم العالي أداءً ممتازاً على صعيد المؤشرات الدولية، عبر دخول خمس جامعات خاصة في سلطنة عمان في التصنيف العالمي (QS) للجامعات العربية، وفي مقابل ذلك، يتجه تنظيم

بكل عزمٍ وتفانٍ، تواصل النهضة العُمانية المتجددة مسيرة البناء والتقدم على مستوى الإنسان والوطن في نهضة طموحة شملت مختلف مناحي الحياة، وكانت رفعة هذا البلد وإعلاء شأنه والارتقاء به إلى حياة أفضل من الأولويات التي أكد عليها حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه - يوم تولّيه مقاليد الحكم في ٢٠٢٠/١/١١م، مؤكداً في كلمته السامية في ٢٠٢٠/٢/٢٣م، «أن تظل عُمان الغاية الأسمى في كل ما نقدم عليه وكل ما نسعى لتحقيقه»، داعياً «كافة أبناء الوطن دون استثناء إلى صون مكتسبات النهضة المباركة والمشاركة الفاعلة في إكمال المسيرة الظافرة متوكلين على الله عز وجل راجين عونه وتوفيقه».

واعتباراً من أن التعليم هو سبيل تنمية المجتمعات، وهو طريقها للمستقبل ومحركها الأساسي للتنمية المستدامة، فقد أكد جلالته السلطان المعظم أهمية أن يكون التعليم في سلم الأولويات الوطنية باعتباره الأساس الذي

صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه - في ٢٠٢١/٧/٥م، في قصر البركة العامر اجتماع اللجنة الإشرافية للبرنامج الوطني للتشغيل، حيث اطلع جلالته على أهم التحديات التي تواجه ملف تشغيل المواطنين الباحثين عن عمل، بالإضافة إلى تشخيص الوضع الراهن لسوق العمل والمؤشرات المرتبطة به والجهود الحكومية.

سوق العمل في سلطنة عمان نحو مرحلة جديدة تواكب متطلبات النمو، وتلبي احتياجات التشغيل في الوقت ذاته، وتشهد خطط التعمين والإحلال وتيرة متسارعة مع انطلاقة البرنامج الوطني للتشغيل وتنفيذ الرؤية المستقبلية عمان ٢٠٤٠. وفي إطار الاهتمام السامي بملف تشغيل المواطنين الباحثين عن عمل واعتباره ضمن الأولويات الوطنية لعمل الحكومة، ترأس حضرة

مؤشرات التوظيف وتوطين الوظائف في سلطنة عُمان



وتوضح هذه المؤشرات الحرص على التوظيف والتأهيل وتوطين الوظائف وهي الغاية الأسمى التي توليها الحكومة أهمية كبيرة

التربية والتعليم

كما تفضل جلالة السلطان المعظم وأصدر أوامره السامية بترميم وصيانة (١٠٥) مبان مدرسية بكلفة مالية قدرها (٧,٠٧٣,٥٠٠) سبعة ملايين وثلاثة وسبعون ألفاً وخمسمائة ريال عُُماني في جميع المديریات العامة للتربية والتعليم بالمحافظات.

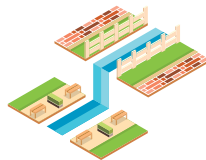
وفي إطار اهتمام جلالته بجودة التعليم وربطه بسوق العمل، تفضل - حفظه الله ورعاه - وأسدى توجيهاته السامية بالمضي قدماً في تطبيق مسارات التعليم التقني والمهني في التعليم ما بعد الأساسي للصفين الحادي عشر والثاني عشر، ووجه بقيام وزارة التربية والتعليم بالإسراع في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحليل الاحتياجات والمتطلبات الضرورية، ووضع خطة متكاملة لآلية تطبيق ذلك بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل واحتياجاته المستقبلية والمهارات الأساسية المطلوبة في الوظائف والمهن المختلفة.

أولى حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه - منذ توليه مقاليد الحكم في البلاد قطاع التعليم اهتماماً بالغاً، إذ أكد جلالته - أعزه الله - في خطابه السامي في ٢٣/٢/٢٠٢٠م بأن يكون التعليم في سَلَم الأولويات الوطنية باعتباره الأساس الذي من خلاله سيتمكن الأبناء من الإسهام في بناء عُمان الحاضر والمستقبل، والوفاء بمتطلبات المرحلة القادمة، وقد تجلّى ذلك الاهتمام السامي من خلال التوجيهات والأوامر الكريمة التي أسداها جلالة السلطان المعظم وخص بها قطاع التعليم للدفع بمسيرته قدماً إلى الأمام وفق أعلى المعايير اتساقاً مع رؤية «عُمان ٢٠٤٠»، إذ تفضل جلالته وأمر باستكمال إجراءات إنشاء (٧٦) مبنى مدرسياً كمشاريع تنموية مضافة إلى مشاريع الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٢١-٢٠٢٥) في مختلف محافظات سلطنة عُمان.



٦٠,٠٠٠

جهاز حاسوب لوحى لطلبة المدارس
من فئة الضمان الاجتماعي



١٠٥

مبان مدرسية تم ترميمها وصيانتها



٧٦

مبنى مدرسياً كمشاريع تنموية
في مختلف محافظات سلطنة عُمان

ويعد الاهتمام السامي بتوفير التغذية اليومية والمستلزمات المدرسية للطلبة من فئتي الضمان الاجتماعي والدخل المحدود لفئة كريمة من لدن جلالته لأبنائه الطلاب والطالبات ويؤكد حرص جلالته واهتمامه ومتابعته المستمرة للمنظومة التعليمية بكافة جوانبها.

هذه التوجيهات والأوامر السامية، تأتي بالتوازي مع قيام وزارة التربية والتعليم بتنفيذ البرامج والمشاريع المعتمدة لها في الخطة الخمسية العاشرة ٢٠٢٥/٢٠٢١ موزعة على أربعة محاور أساسية وهي: محور «جودة التعليم ورفع كفاءة الأداء»، ومحور «حوكمة وتطوير هيكل النظام التعليمي»

ومن منطلق حرص جلالته السلطان المعظم لتعزيز قدرات أبنائه الطلبة في مجال تقنية المعلومات والتواصل الرقمي لمواكبة أساليب وسائل التعليم الحديثة فقد أسدى توجيهاته السامية بتوفير عدد (٦٠) ألف جهاز حاسوب لوحي لطلبة المدارس من فئة الضمان الاجتماعي خلال العام الدراسي ٢٠٢١/٢٠٢٢م، واتساقاً مع خطة تنفيذ رؤية «عمان ٢٠٤٠» المتعلقة بقطاع التعليم وتطويره فقد وجه جلالته - حفظه الله ورعاه - بوضع سياسة واضحة لتشجيع الاستثمار في قطاع التعليم بسلطنة عُمان وتشخيص التحديات التي تواجه تحقيق ذلك، ووضع الخطط والبرامج اللازمة للتغلب عليها.



التعليم في سلم الأولويات الوطنية وهو الأساس في بناء عُمان الحاضر والمستقبل

كما أوضح تقرير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (ESCWA) الصادر في العام ٢٠٢١م تقدم النظام التعليمي في سلطنة عُمان في العديد من المؤشرات مثل: مؤشر جودة التعليم، ومؤشر درجات الاختبارات التي تم تكييفها، وتبوّأت بذلك المرتبة الرابعة عربيًا وخليجيًا، والمرتبة (٧٦) عالميًا من بين (١٦٤) دولة. وتشير الإحصاءات إلى ارتفاع عدد الطلبة الملتحقين بالمدارس الحكومية في العام الدراسي (٢٠٢٢/٢٠٢٣) بزيادة مقدارها (٣٥٨١٠) طلاب وطالبات عن العام الدراسي (٢٠٢١/٢٠٢٢م)، إذ بلغ عددهم (٧٤٢٨٧٥) طالبًا وطالبة، ينتظمون للدراسة في (١٢٤١) مدرسة، فيما بلغ عدد المعلمين في العام الدراسي (٢٠٢٢ / ٢٠٢٣م) (٥٨٣٤٧) معلمًا ومعلمة، وبلغ عدد الإداريين والفنيين بالمدارس (١٠٦١٢) إداريًا وفنيًا، وبلغ إجمالي من تم تعيينهم تعيينًا دائمًا أو بعقود (٣٢٠٧) خريجين وخريجات منهم (٥٢٦) معلمًا، و(٢٦٨١) معلمة، ووصلت نسبة التعمين في بعض التخصصات ١٠٠٪.

وانطلاقًا من رؤية «عُمان ٢٠٤٠» التي كانت ضمن أولوياتها مناهج تعليمية معززة للقيم، ومراعية لمبادئ الدين الإسلامي، والهوية العُمانية، ومستلهمه من تاريخ عُمان وتراثه، ومواكبة لمتطلبات التنمية المستدامة، ومهارات المستقبل، وتدعم تنوعًا في المسارات

ومحور «البنية الأساسية وحماية الأصول المادية»، ومحور «اقتصاديات التعليم والاستدامة المالية».

وتتضمن الخطة الخمسية العاشرة أبرز مشاريع البنية الأساسية التي أقرت ومنها تشييد عدد (٢٥١) مبنى مدرسيًا متكاملًا، وتوسعة (٣٠٠) مبنى مدرسي قائم، واستكمال مرافقها، وترميم وصيانة ما يقارب (٦٥٠) مبنى مدرسيًا، وإعادة تأهيل (٢٠٠) مختبر للعلوم.

ومما تجدر الإشارة إليه أن وزارة التربية والتعليم قامت ببناء إطار وطني لتجويد التعليم المدرسي (٢٠١٦-٢٠٤٠) ليكون بمثابة خارطة طريق لتطوير التعليم المدرسي في سلطنة عُمان وتجويده، ووضع رؤية «عُمان ٢٠٤٠» موضع التنفيذ.

وفيما يتعلق بالمؤشرات التربوية لتقرير التنافسية العالمي، وحسب المنتدى الاقتصادي العالمي لعام ٢٠١٩م، فقد تبوّأت سلطنة عُمان المرتبة السادسة عربيًا و(٥٣) عالميًا، من أصل (١٤١) دولة شاركت في التقرير، كما حصلت على الترتيب (٢٨) في مؤشر الركيزة السادسة للتقرير والذي يتضمن (٥) خمسة مؤشرات للتعليم تتمثل في: متوسط سنوات الدراسة، وسنوات الدراسة المرتقبة، والتفكير النقدي في التدريس، ونسبة التلاميذ إلى المدرسين في التعليم الابتدائي (التعليم الأساسي)، ومهارات الخريجين.

ومن أهمها استكمال السلاسل العالمية في مادتي العلوم والرياضيات وتطبيق السلاسل العالمية في مادتي اللغة الإنجليزية وتقنية المعلومات واستكمال تكييف مناهج التربية الخاصة.

التعليمية فقد أدرجت وزارة التربية والتعليم ضمن خططها الخمسية العاشرة هدف تطوير المناهج وتحديث الخطة الدراسية لتناسب مع الاتجاهات العالمية وتطوير قدرات ومهارات الطالب ليصبح مؤهلاً للتنافس إقليمياً وعالمياً وذلك من خلال عدد من البرامج والمشاريع



السليم، يبرز الاتحاد العُماني للرياضة المدرسية كمظلة مهمة لتنفيذ الأنشطة الرياضية جنبًا إلى جنب مع ما يقوم به مركز التوجيه المهني والإرشاد الطلابي ممثلًا في دائرة الأنشطة التربوية من جهود لتفعيل النشاط الرياضي داخل المدارس، وفي هذا الإطار تم خلال العام ٢٠٢٢م تدشين استراتيجية الاتحاد العُماني للرياضة المدرسية (٢٠٢٢-٢٠٢٧) وذلك بما يتوافق مع توجهاته المستقبلية، مستفيدًا مما تحقق خلال خمس سنوات من العمل، ومستشرفًا المستقبل وفق أسس منهجية قوامها الإدراك الدقيق للواقع ومؤثراته، ومسترشداً بأفضل الممارسات في هذا الجانب.

وشهد التعليم المدرسي الخاص في سلطنة عُمان تطوراً ملحوظاً وتوسعا كمياً ونوعياً خلال العقدين الماضيين، إذ تشير الإحصاءات التعليمية إلى زيادة أعداد المدارس الخاصة في العام الدراسي ٢٠٢٢/٢٠٢٣م بمقدار (٢٦٨) مدرسة عن العام الدراسي المنصرم، بنسبة نمو (٣٨٪)، وقد صاحب هذه الزيادة ارتفاع في أعداد الطلبة، فقد بلغ عدد الطلبة في هذه المدارس (١٢٢٩٤٢) طالباً وطالبة، وارتفع عدد الهيئات الإدارية والتدريسية في العام الدراسي (٢٠٢٢ / ٢٠٢٣م) ليصل عدد الهيئة الإدارية (٢٨٨٥) إدارياً وإدارية، وعدد الهيئة التدريسية (١٢٥٤٣) معلماً ومعلمة. ومن منطلق أن العقل السليم في الجسم



تطوير المناهج وتحديث الخطة الدراسية لتناسب مع الاتجاهات العالمية وتطوير قدرات ومهارات الطالب

التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار

ويأتي إنشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار للتأكيد على أهمية هذه القطاعات في بناء الإنسان، كونها حجر الزاوية الأساسية للعملية التنموية، وأحد المؤشرات الرئيسية لتقدم الشعوب، وقد تزايدت الحاجة إلى هذه القطاعات وتطويرها؛ لما لها من أهمية في تحقيق متطلبات التنمية وخدمة أهدافها، حيث أصبحت مؤسسات التعليم العالي والبحث

يمثل التعليم العالي أرقى سلّم المراحل التعليمية، ويشمل كل أنواع التعليم الذي يأتي بعد التعليم الثانوي سواءً كان في الجامعات، أو مؤسسات تعليمية أخرى تعنى بالتعليم أو التدريب أو البحث العلمي. وللتعليم العالي دور بارز في إعداد الكوادر الوطنية المؤهلة على أعلى المستويات ليكونوا قادرين على المشاركة بفاعلية في دفع حركة التنمية في سلطنة عُمان.



إعداد وتأهيل الكوادر الوطنية على أعلى مستويات
ليكونوا مساهمين في دفع حركة التنمية

والمنح، توسع نطاق عمل مركز القبول الموحد ليشمل الإشراف على تنظيم عمليات التسجيل والقبول بمؤسسات التعليم العالي والبعثات والمنح لأربعة برامج رئيسية، وهي: برنامج القبول للمرحلة الجامعية الأولى، حيث بلغت نسبة المقاعد المشغولة (٨٨.٣٪) من إجمالي عدد المقاعد المتوفرة لطلبة دبلوم التعليم العام أو ما يعادله للعام الأكاديمي ٢٠٢١/٢٠٢٢م، كما بلغت نسبة القبول للطلبة من ذوي الإعاقة (٨٦.٥٪) من إجمالي عدد المتقدمين من هذه الفئة لذات العام، وبرنامج القبول للدراسات العليا، والبرنامج العُماني للتعاون الثقافي والعلمي، وبرنامج دبلوم التأهيل التربوي، وقد بلغت نسبة المقاعد المشغولة في البرنامج ١٠٠٪ للعام الأكاديمي ٢٠٢١/٢٠٢٢م.

وبدوره يسهم مركز القبول الموحد في توفير البيانات الإحصائية الخاصة بأنظمة القبول الموحد التي تمثل أداة أساسية وحيوية في البحوث العلمية للدارسين والباحثين والمختصين (المهتمين)، وتساعد في تحليل البيانات وتفسيرها، ورسم السياسات واتخاذ القرارات المستقبلية المتعلقة بتطوير التعليم العالي في سلطنة عُمان على ضوء نتائجها.

وفي شأن قطاع البحث العلمي والابتكار، فقد واصلت وزارة التعليم العالي

العلمي ومراكز الابتكار موطئاً لصناعة القرار الثقافي والعلمي، ومصدرًا لرسم التوجهات الاستراتيجية، وحاضنة لإنتاج العقول المؤهلة للنهوض بالبناء الحضاري والاقتصاد الوطني للبلاد.

وانطلاقاً من الحرص على الاستثمار في تنمية الكوادر العُمانية الشابة، وتشجيعاً للطلبة المجيدين للالتحاق بالتخصصات والمؤسسات التعليمية التي يرغبون في الدراسة بها، جرى استحداث برامج مرنة ضمن برامج الابتعاث الداخلي بحيث يتاح فيها المجال للطلبة في اختيار المؤسسة التعليمية والتخصص عطفاً على مستوياتهم التنافسية العالية.

وفي إطار تفعيل الشراكة المؤسسية والمسؤولية الاجتماعية، جرى التوسع في أعداد المنح المقدمة من مؤسسات التعليم العالي الخاصة ومؤسسات القطاع الخاص، حيث بلغت (١٠٠٠) منحة دراسية لمؤهل البكالوريوس في مختلف التخصصات. كما جرى تفعيل التعاون مع الدول الشقيقة والصديقة في مجال تبادل المنح الدراسية مع التركيز على منح الدراسات العليا، وكذلك جرى طرح عدد من البرامج لمؤهل الدبلوم والبكالوريوس داخل سلطنة عُمان أو خارجها بما يتناسب مع حالة الطلبة.

وانطلاقاً من دوره في تنظيم التسجيل والقبول بمؤسسات التعليم العالي والبعثات

عالمياً من بين (١٣٢) دولة تم تقييمها في نسخة التقرير للعام ٢٠٢٢م، وكان أعلى أداء في التقرير في ركيزة رأس المال البشري والبحث العلمي، وأقل أداء في ركيزة بيئة الأعمال.

وأوضحت نتائج التقرير تقدم سلطنة عُمان في عدد من المؤشرات الفرعية حيث حققت مراتب متقدمة عالمياً، ففي مجال التعليم تبوّأت سلطنة عُمان المرتبة الأولى في مؤشر نسبة خريجي العلوم والهندسة من إجمالي الخريجين، وحققت المرتبة الثالثة عالمياً في مؤشر الإنفاق الحكومي لكل طالب، كما حققت المرتبة (٢٩) عالمياً في مؤشر الإنفاق على التعليم.

وفي الجانب التقني حققت سلطنة عُمان المرتبة (١٥) عالمياً في مؤشر إتاحة تقنية المعلومات، والمرتبة (١٦) عالمياً في مؤشر التطبيقات الرقمية، والمرتبة (٢٤) عالمياً في مؤشر الخدمات الحكومية الرقمية، كما حققت مراتب متقدمة عالمياً في عدد من مؤشرات بيئة الأعمال، حيث حققت سلطنة عُمان المرتبة (١٩) عالمياً في مؤشر تأسيس الأعمال، والمرتبة (١٩) عالمياً في مؤشر تدفق رأس المال الأجنبي، وارتفع مؤشر الإنفاق على البحث والتطوير (١٩) مرتبة لتصبح سلطنة عُمان في المرتبة (٧١) عالمياً في هذا المؤشر للعام ٢٠٢٢م، مقارنة بالمرتبة (٩٠) في العام ٢٠٢١م.

والبحث العلمي والابتكار في تنفيذ البرامج والمشروعات الداعمة للباحثين والمبتكرين في سلطنة عُمان، وجرى تطوير هذه البرامج لتتواءم مع التطورات المحلية، وبما يتوافق مع التطورات العالمية المختلفة.

وجرى اعتماد (١٣) برنامجاً استراتيجياً لقطاع البحث العلمي والابتكار ضمن الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٢١ - ٢٠٢٥)، والتي تعد الخطة التنفيذية الأولى لرؤية عُمان ٢٠٤٠، وقد تضمنت هذه البرامج الاستراتيجية العديد من المشاريع والبرامج منها ما هو موجه للقطاع الأكاديمي مثل برنامج الدعم المؤسسي المبني على الكفاءة، ومنها ما هو موجه للقطاع الحكومي مثل برنامج دعم المشاريع البحثية الاستراتيجية، ومنها ما هو موجه للقطاع الصناعي مثل منصة إيجاد، بالإضافة إلى العديد من المبادرات التي تهدف إلى بناء وتمكين القدرات الوطنية، وتعزيز البيئة المحفزة للبحث العلمي والابتكار مثل الجوائز العلمية والمسابقات والمشاركة في الفعاليات المحلية والدولية المتعلقة بالبحث العلمي والابتكار والتطوير. وكشفت نتائج مؤشر الابتكار العالمي لعام ٢٠٢٢م الذي تصدره المنظمة العالمية للملكية الفكرية عن تقدم سلطنة عُمان في مدخلات الابتكار (٥) مراتب، كما تقدمت في مخرجات الابتكار (٣) مراتب، وجاء ترتيب سلطنة عُمان في المؤشر (٧٩)



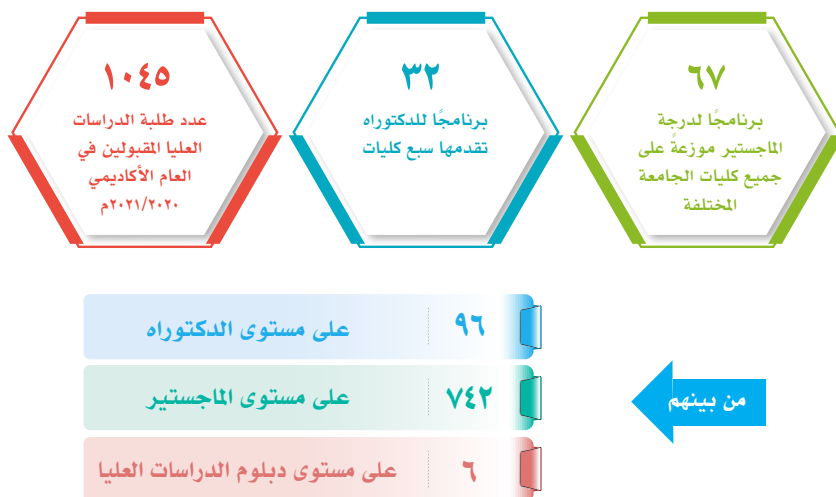
بها الجامعة والإنجازات المتحققة في مجال البحث العلمي والابتكار، بما في ذلك مصادر الدعم المتاحة للباحثين وفي مقدمتها المنحة السامية لدعم البحوث الاستراتيجية بوصفها إحدى أهم المُمكّنات التي تسهم في تحقيق المواءمة بين جهود الجامعة في مجالات البحث العلمي والابتكار والاحتياجات الوطنية في المجالات الاستراتيجية الاجتماعية والاقتصادية.

ترتكز جهود جامعة السلطان قابوس على تنفيذ مشروعات خطتها التنفيذية الثانية متوسطة المدى (٢٠٢١-٢٠٢٥) المنبثقة عن خطتها الاستراتيجية (٢٠١٦-٢٠٤٠) والتي صممت بهدف أخذ الجامعة إلى عام ٢٠٤٠ بصورة تتسق مع التطلعات الاستراتيجية الوطنية. وتستند جميع الجهود المنصبة في تحقيق الخطة على الإمكانيات والخبرات التي تزخر



جامعة السلطان قابوس تسهم في رفد المجتمع والمؤسسات بالكوادر الوطنية المؤهلة في البحث العلمي والابتكار

الابتكار ونقل التكنولوجيا في الجامعة (١٧) حالة كشف اختراع من مختلف الكليات في العام ٢٠٢١م، وتم إيداع طليين دوليين لبراءة اختراع، بالإضافة إلى توقيع (٣) اتفاقيات تراخيص لبراءات اختراع مع مؤسسات القطاع الخاص. وفي ظل ما تمثله برامج الدراسات العليا من أهمية في رفد المجتمع والمؤسسات بالكوادر الوطنية المؤهلة في البحث العلمي والابتكار؛ تواصل جامعة السلطان قابوس طرح هذه البرامج التي بلغت في العام الأكاديمي ٢٠٢٠/٢٠٢١:



شركة تنمية نفط عُمان (٥) منح دراسية كاملة لطلبة الماجستير في العام الأكاديمي ٢٠٢٠/٢٠٢١م، ومنحت شركة سي جي جي منحةً معفاةً من الرسوم الدراسية لمقعد واحد للماجستير، فيما خصصت كلٌّ من شركة النفط العمانية للتسويق ثلاثة مقاعد ماجستير معفاة من الرسوم.

وفي جانب النشر العلمي والذي يُعدّ من أهم المؤشرات التي تدل على مستوى الأداء المؤسسي البحثي؛ بلغ نتاج الأوراق العلمية لباحثي الجامعة التي ظهرت في قاعدة بيانات سكوباس ما يقارب (١٣٦٧) ورقة علمية للعام ٢٠٢١م. وأصدر مجلس النشر العلمي (١٦) عددًا من مجلات الجامعة العلمية المحكمة الست تضمنت (٢١٦) ورقة علمية مُحكمة. كما واصلت الجامعة تأدية دورها في الجوانب المتعلقة بالابتكار والملكية الفكرية وتسجيل براءات الاختراع، إذ استقبل مركز

ودعمًا لطلبة الدراسات العليا؛ قدّمت الجامعة (١٢٠) منحة دراسية لطلبة الماجستير والدكتوراه، بالإضافة إلى (٢٥) منحة مُعفاة من الرسوم الدراسية لوزارة التربية والتعليم، ومنحتين كاملتين لوزارة الأوقاف والشؤون الدينية، وكذلك خصصت منحتين كاملتين للطلبة الفلسطينيين، إضافة إلى ذلك، قدّمت



السياحة البيئية البحرية، وخدمات النقل، والاستثمار في الطاقة المتجددة، وقطاع الثروة السمكية.

وقد سعت جامعة التقنية والعلوم التطبيقية إلى تحقيق أهدافها في مجال البحث العلمي والابتكار وريادة الأعمال من خلال تطوير بيئة داعمة للبحث العلمي والابتكار وريادة الأعمال التي تسهم في صناعة المعرفة وبناء قدرات وطنية منافسة، ومن هذا المنطلق قامت الجامعة بتمويل مجالات البحث العلمي في كافة فروعها اعتماداً على أهمية المشاريع البحثية المقترحة بعد توصية من أقسام البحث العلمي بالكلية ويتم اعتماد المشاريع البحثية التي تتجاوز تكلفتها ألف ريال عُمانى بناءً على رأي لجنة البحث العلمي، وخلال العام ٢٠٢١م، تم تمويل عدد (١٤١) بحثاً علمياً بقيمة بلغت (٥٤٧٥٩٩) ريالاً عُمانياً وذلك ضمن برنامج التمويل المؤسسي المبني على الكفاءة، في إطار المساهمة في تعزيز البحث العلمي والابتكار، وشملت المجالات المشاريع البحثية المتمثلة في (٤٣) منحة بحثية و(٨٥) بحثاً لمشاريع طلابية و(١٣) بحثاً لمشاريع الخريجين.

جاء إنشاء جامعة التقنية والعلوم التطبيقية بموجب المرسوم السلطاني السامي رقم (٢٠٢٠/٧٦)، وذلك من خلال دمج الكليات التقنية، وكليات العلوم التطبيقية، بالإضافة إلى كلية التربية بالمرستاق؛ لتكون جميعها تحت مظلة الجامعة، ولتكون بذلك أكبر مؤسسة تعليم عالٍ حكومية سواءً من حيث أعداد طلبتها التي تربو على (٤٥) ألف طالب حسب بيانات العام الجامعي ٢٠٢٢/٢٠٢١م أو من حيث انتشار فروعها وتوزعها في مختلف محافظات وولايات سلطنة عمان، والتي وصلت إلى (١٢) فرعاً وكلية تخصصية واحدة.

وحيث إن رؤية «عُمان ٢٠٤٠» أكدت على أهمية تحقيق التنمية المتوازنة بين مختلف محافظات سلطنة عُمان، وذلك من خلال تمكين المحافظات من توظيف إمكاناتها ومواردها الطبيعية والبشرية واستغلالها الاستغلال الأمثل. فقد جاء قرار مجلس الوزراء بإنشاء فرع لجامعة التقنية والعلوم التطبيقية في محافظة مسندم كأول فرع لجامعة حكومية بالمحافظة، تلبيةً لقطاعات

المخصصة في مجال التعليم على موقعها الإلكتروني لتصنيف الجامعات لعام ٢٠٢٣م. وتمكنت (١٤) مؤسسة تعليمية خاصة من الحصول على الاعتماد المؤسسي من الهيئة العُمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم نظير التزامها بمعايير الاعتماد المؤسسي. وشهد قطاع التعليم العالي الخاص خلال العام ٢٠٢٢م تعيين العديد من الكوادر العُمانية المؤهلة وذلك في المناصب القيادية والأكاديمية المساندة بمؤسسات التعليم العالي الخاصة حيث تم تعيين ما يقارب (٥٤٣) عضو هيئة أكاديمية في مختلف البرامج والمستويات الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي الخاصة، كما تم تعيين (١٠) قياديين عُمانيين ما بين رئيس جامعة أو عميد كلية.

شهد قطاع التعليم العالي الخاص في سلطنة عُمان نمواً متسارعاً في أعداد مؤسسات التعليم العالي الخاصة وتوزيعها الجغرافي، وتعدد برامجها الدراسية، وارتباطاتها الأكاديمية والعلمية المختلفة التي تعمل من خلالها، كما شهدت تزايداً في أعداد الطلبة الدارسين بها، ونسبة مساهمة تلك الجامعات والكليات الخاصة في استيعاب الطلبة من داخل سلطنة عُمان وخارجها.

وأنجزَ قطاع التعليم العالي الخاص أداءً ممتازاً على صعيد المؤشرات الدولية، ولعل الإنجاز الأبرز هو دخول خمس جامعات خاصة في سلطنة عُمان في التصنيف العالمي (QS) للجامعات العربية وفقاً لما نشرته مؤسسة (Quacquarelli Symonds) البريطانية



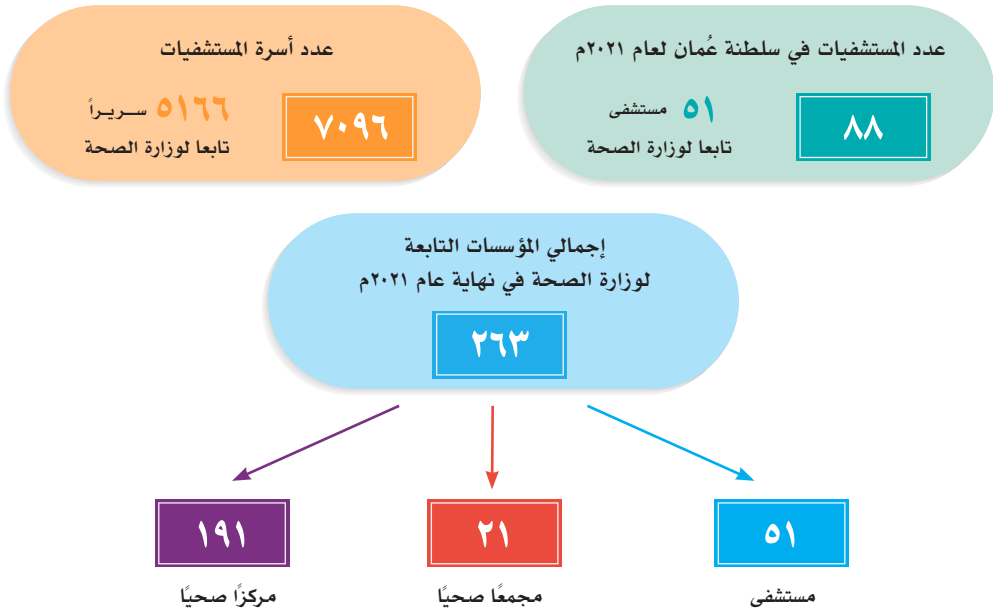
قطاع التعليم العالي الخاص في سلطنة عُمان
شهد نمواً متسارعاً وجودة في التعليم والتأهيل

القطاع الصحي

«عُمان ٢٠٤٠»، وعلى اللبانات الست في النظرة المستقبلية للنظام الصحي ٢٠٥٠، والتي تهدف إلى تطوير النظام الصحي على مدى السنوات المقبلة ليكون متوازيا مع النظم الصحية المتقدمة، وتحقيق حياة صحية راقية وصحة مستدامة للمجتمع العُماني. ويعد عام ٢٠٢٢م، هو العام الثاني من تنفيذ الخطة الخمسية العاشرة للتنمية الصحية (٢٠٢١ - ٢٠٢٥م) التي تتألف من خمسة أهداف استراتيجية وهي مجتمع يتمتع بصحة مستدامة تترسخ فيه ثقافة «الصحة مسؤولية الجميع» ومضان من الأخطار ومهددات الصحة.

شهد القطاع الصحي في سلطنة عُمان تطوراً واضحاً في مسيرة التنمية الصحية بتحقيق نقلة نوعية وتقدم ملموس على جميع مستويات الرعاية الصحية وبمعدلات عالية وسريعة، مما انعكس إيجابياً على جميع المؤشرات الصحية، حيث أظهرت الخطة الخمسية التاسعة للتنمية الصحية (٢٠١٦ - ٢٠٢٠م)، تحقيق مزيد من النمو والتطور في نوعية وكفاءة الأداء للقطاع الصحي في سلطنة عمان، الأمر الذي تمت الاستفادة منه في إعداد الخطة الخمسية العاشرة للتنمية الصحية (٢٠٢١ - ٢٠٢٥م) والتي ارتكزت بشكل أساسي على رؤية

التقرير الصحي السنوي لعام ٢٠٢١م





بالإضافة إلى (٨٨٣) صيدلية خاصة متوزعة في جميع محافظات سلطنة عُمان

ومع انتشار جائحة كورونا في نهاية عام ٢٠١٩م على المستوى العالمي، تم تسجيل أكثر من (٢٩١) مليون حالة على المستوى العالمي، في حين بلغ عدد الوفيات أكثر من (٥) ملايين وفاة، خلال الفترة من بداية الجائحة وحتى تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م، أما بالنسبة لسلطنة عُمان فقد بلغ عدد حالات الإصابة بمرض كوفيد ١٩ المثبتة مخبرياً أكثر من ٣٠٥ آلاف حالة مؤكدة لكوفيد ١٩، منها (٢٧٧٤٥) حالة استدعت التنويم، و(٧١٤٢) استدعت الرعاية في العناية المركزة، فيما سجلت (٤١٠٠) وفاة.

لقد أثرت جائحة كورونا على جميع الخدمات الصحية المقدمة في عام ٢٠٢١م، حيث بلغت أعداد الزيارات للعيادات الخارجية بمؤسسات وزارة الصحة أكثر من (١٢.٥) مليون زيارة خلال عام ٢٠٢١م وذلك

فيما بلغ إجمالي العاملين في القطاع الصحي في سلطنة عُمان في نهاية عام ٢٠٢١م، (٥٦١١٩) موظفاً منهم (٣٧٧٣٢) في وزارة الصحة بنسبة تعمين تصل إلى ٧٣٪، كما يوضح التقرير وجود (٥٨٠٧) أطباء في وزارة الصحة، و(١٤٣٦١) ممرضاً و(٧٨٢) صيدلانياً، وبلغت نسبة التعمين في هذه الفئات ٣٦.٧٪، و٦٥٪، و٩٦٪ على التوالي، بالإضافة إلى حوالي (١١٠٠٠) عامل في الفئات الطبية المساعدة الأخرى.

وقد اهتم النظام الصحي في سلطنة عُمان خلال مراحل تطوره بالحد من انتشار الأمراض المعدية، واعتمد في ذلك على عدد من الاستراتيجيات من أهمها إنشاء نظام لترصد الأمراض المعدية، وقد أدت هذه الاستراتيجيات إلى التحكم في الأمراض المعدية لتصبح في مستوياتها المتوقعة.

وطعم المستدمية النزلية النوع ب (هيموفيلس إنفلونزا).

كما تعتبر سلطنة عُمان خالية من بعض الأمراض المعدية الخطيرة مثل شلل الأطفال والطاعون والدفتيريا والحمى الصفراء. ونظرا لإدراك وزارة الصحة بأن نوعية الرعاية الصحية المقدمة تعتمد بشكل كبير على توافر العدد المناسب من القوى العاملة المؤهلة بفئاتها وتخصصاتها المختلفة، فقد جرى إيلاء استراتيجيات دعم وتنمية القوى العاملة اهتماما بالغاً بهدف النهوض بمستوى الخدمات الصحية في سلطنة عُمان.

وجاء إنشاء كلية عُمان للعلوم الصحية والمعهد العالي للتخصصات الصحية بموجب المرسوم السلطاني (٢٠١٨ / ١٨) لتحل محل المعاهد الصحية بمختلف تخصصاتها، وقد تخرج من كلية عُمان للعلوم الصحية في عام ٢٠٢١ عدد (٥٨١) خريجاً وخريجة من الفئات الطبية المساعدة، وساهم تخرج أفواج متتابعة من الأطباء العُمانيين الأكفاء من جامعة السلطان قابوس بالإضافة إلى مؤسسات التعليم العالي في تأهيل وإعداد الممرضين والمرضات وبعض الفئات الطبية المساعدة الأخرى، وإلى جانب ذلك جرى تنفيذ برنامج لإعداد وتأهيل كوادر وطنية متخصصة في مجال ضمان وتحسين الجودة في الخدمات الصحية بما في ذلك ابتعاث بعض الموظفين لنيل درجة الماجستير والدكتوراه في إدارة الجودة.

بانخفاض كبير مقارنة بعام ٢٠١٩ م (١٥.٧ مليون زيارة).

كما انخفض إجمالي المنومين في مستشفيات وزارة الصحة من (٣٣١) ألفاً في عام ٢٠١٩ م إلى حوالي (٢٢٦) ألفاً في عام ٢٠٢١ م، مما أدى كل ذلك إلى انخفاض في العمليات الجراحية والخدمات الأخرى كخدمات المختبرات الطبية والأشعة.

وكانت سلطنة عُمان بالمقاييس العالمية وما زالت من الدول المتقدمة في مجال تحسين جودة حياة سكانها، حيث تبوّأت مركزاً متقدماً في الحفاظ على حياة الأطفال، فعلى الرغم من تأثير جائحة كورونا في ارتفاع معدل الوفيات الخام للعُمانيين ليصل إلى (٣.٦) لكل ١٠٠٠ من السكان في عام ٢٠٢١ م، كما أن وفيات الأطفال الأقل من سنة والأطفال الأقل من خمس سنوات قد ارتفعت إلى (٨.١) و (١٠.١) لكل (١٠٠٠) مولود حي على التوالي، إلا أن المنظمات العالمية اعترفت بالتقدم الذي حققته سلطنة عُمان من أجل بقاء الطفل والحفاظ على نموه بشكل صحي، ويعزى التحسن في هذه المؤشرات إلى اهتمام سلطنة عُمان بمكافحة أمراض الطفولة الخطيرة عن طريق تطبيق برنامج التحصين الموسع الذي استهدف أمراض الدرن (السل الرئوي)، والتهاب سنجابية النخاع الحاد (شلل الأطفال)، والدفتيريا والسعال الديكي والتيتانوس والحصبة، وجرى أيضاً إضافة لقاحات ضد التهاب الكبد الفيروسي والحصبة الألمانية والغدة النكافية

دورها المهم في دعم الاقتصاد الوطني، والنمو المتواصل تحقيقاً لأهداف الرؤية المستقبلية «عُمان ٢٠٤٠»، وتطلعاتها لبناء اقتصاد حديث قوامه المعرفة وزيادة الإنتاج، ومركزه الإنسان والاستثمار فيه بتنمية معارفه، وتنويع تخصصاته ومهاراته، والاستفادة من إمكاناته وقدراته لبلوغ ما تصبو إليه سلطنة عُمان من تقدم ونماء في الحاضر والمستقبل.

وضمن الاختصاصات المناطة بها، عملت وزارة العمل، على وضع الأسس والمعايير اللازمة لتطبيق مفاهيم التخطيط الوظيفي والتطوير الإداري وجودة الأداء على مستوى وحدات الجهاز الإداري للدولة المدنية والقطاع الخاص، وتنفيذ

اقتراح السياسات والخطط المتعلقة بالتوظيف في القطاعين: العام، والخاص، وتطوير وتنمية وحدات الجهاز الإداري للدولة المدنية وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة، واقتراح السياسة العامة للقوى العاملة، لضمان الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمالية المتاحة، وعرضها على مجلس الوزراء للاعتماد، كان أحد الاختصاصات التي حددها المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٠/٨٩) القاضي بإنشاء وزارة العمل، والتي سعت إلى تطوير الخدمات التي يقدمها قطاعها (العمل وتنمية الموارد البشرية)، والتي تهدف إلى تنمية الموارد البشرية باعتبارها العنصر الأساسي في عجلة التنمية، إلى جانب



الموارد البشرية العمانية.. العنصر الأساسي في دفع عجلة التنمية

وضمن الأولوية القصوى لتعزيز التشغيل والتعمين في مختلف قطاعات العمل وكافة المستويات الإدارية، شهدت خطط التعمين والإحلال وتيرة متسارعة مع انطلاقة البرنامج الوطني للتشغيل وبدء تنفيذ الرؤية المستقبلية، ومن المتوقع أن تسفر خطط التعمين عن مزيد من النتائج، خاصة مع انتهاء فترات السماح باستقدام القوى الوافدة في المهن التي تم تعمينها في القطاع الخاص، واستمرار تطوير برامج تدريبية وتأهيلية نوعية لقواعد البيانات والتشريعات المنظمة لسوق العمل، ودعم منظومة التدريب والتأهيل للكوادر العمانية من الباحثين عن عمل والطلبة المقبلين على التخرج بما يضمن جاهزية الخريجين لسوق العمل، وبما يتلاءم مع متطلبات مختلف قطاعات سوق العمل ومؤهلاتهم العلمية.

ولدعم التشغيل يتم تنفيذ عدد من خطط التعمين التي تركز على تمكين العمانيين في جميع المستويات الإدارية، كما جرى تعمين مجموعة كبيرة من الوظائف في القطاع الخاص.

وأعلنت وزارة العمل عن تطبيق حزمة التحفيز الاقتصادي للمنشآت فيما يتعلق بتخفيض رسوم ترخيص استقدام وتجديد ترخيص مزاوله العمل للقوى العاملة غير العمانية المحددة في القرار الوزاري رقم (٢٠٢١/١٢) للمهن العليا والمتوسطة والمهن الفنية والتخصصية، وتضمنت حزمة التحفيز تخفيضا بنسبة (٢٥) بالمائة في الرسوم للمنشآت التي

الخطط المعتمدة المتعلقة بالتوظيف وتوطين الوظائف المشغولة بغير العمانيين في القطاعين: العام، والخاص، بجانب متابعة خطط وبرامج التدريب والتأهيل، بالتنسيق مع الجهات المختصة.

وتشير الإحصائيات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات إلى أن خطط الإحلال والتعمين في القطاع الحكومي أسفرت خلال العام ٢٠٢٢م عن انخفاض كبير في عدد القوى العاملة الوافدة في الوظائف الحكومية، وسجل العدد تراجعاً بنسبة (٣٣) بالمائة منذ يناير ٢٠٢٢م وحتى نهاية أكتوبر ٢٠٢٢م، ويبلغ عدد القوى العاملة الوافدة في القطاع الحكومي نحو (٢٥) ألفاً مقارنة مع أكثر من (٣٨) ألف وافد في نهاية عام ٢٠٢١م، بينما بلغ عدد العمانيين المؤمن عليهم في صناديق تقاعد القطاع العام نحو (١٧٢) ألفاً، وبذلك يبلغ إجمالي القوى العاملة في القطاع العام نحو (١٩٧) ألف عماني ووافد، وهو ما يضع نسبة التعمين في الوظائف الحكومية عند أكثر من (٨٣) بالمائة مع توقع استمرار ارتفاع التعمين نتيجة الجهود المتواصلة للإحلال والتعمين.

من جانب آخر، ارتفع عدد المواطنين المؤمن عليهم في شركات ومؤسسات القطاع الخاص خلال العام ٢٠٢٢م إلى نحو (٢٨٤) ألف عماني بنهاية أكتوبر ٢٠٢٢م مقارنة مع (٢٦٦) ألف عماني في نهاية العام ٢٠٢١م، وهو ما يعني أن (٢٢) ألف وظيفة من الوظائف الجديدة التي أوجدها القطاع الخاص شغلها عمانيون.

احتياجات التشغيل في الوقت ذاته، حيث جرى إطلاق البرنامج الوطني للتشغيل الذي يعد ضمن البرامج الوطنية المنبثقة عن أهداف رؤية «عمان ٢٠٤٠» التي تسعى إلى إيجاد حلول مستدامة للتشغيل.

ويُعنى البرنامج الذي أُطلق بمباركة سامية من جلالة السلطان المعظم - حفظه الله ورعاه - في ٢٠٢١/٢/٥م بدراسة منظومة التشغيل بشقيها العرض والطلب لإيجاد حلول تشغيل مستدامة وتطوير بيئة العمل. وتشمل مبادرات البرنامج تطوير برامج تدريبية وتأهيلية نوعية لتطوير قواعد البيانات والتشريعات المنظمة لسوق العمل، وتطوير منظومة التدريب والتأهيل للكوادر العُمانية (الباحثين عن عمل/ الطلبة المُقبلين على التخرج) وبما يضمن جاهزية الخريجين لسوق العمل ويتلاءم مع متطلبات مختلف قطاعات سوق العمل ومؤهلاتهم العلمية، مع تطوير مبادرات نوعية تسهم في توفير فرص عمل من خلال التحليل العلمي لسلاسل القيمة المُضافة، والتركيز على تحديد فرص العمل الموجودة في مختلف القطاعات الاقتصادية وسلاسل التوريدات المرتبطة بها. وباعتباره أحد المسارات الوظيفية التي أصبحت تجذب اهتمام الشباب لاسيما من فئة الباحثين عن عمل، تولي سلطنة عُمان اهتماماً خاصاً بتطوير منظومة العمل الحر، وتأتي حزمة العمل الحر كإحدى المبادرات الهادفة إلى توفير تسهيلات متكاملة ومترابطة لأصحاب العمل الحر في سلطنة عُمان.

تعمل بها قوى عاملة عمانية، وتخفيضاً بنسبة (٥٠) بالمائة للمشآت المحققة لنسب التوطين التي يتم احتسابها وفقاً لتوزيع العاملين على الأنشطة الاقتصادية المختلفة لدى المنشأة.

وتستهدف خطط التعمين زيادة معدلات التشغيل، وتمكين العمانيين في الوظائف الوسطى والقيادية في القطاع الخاص، مع توجه نحو الاعتماد في توفير فرص العمل الجديدة على القطاع الخاص، وتمكين القطاع ليصبح محركاً للنمو الاقتصادي وشريكاً في التنمية، تزامناً مع جهود الإحلال والتعمين لتحفيز نمو القطاع الخاص، ومنحه العديد من التسهيلات لدعم تعافيه من تبعات جائحة كورونا، وتعزيز نموه بما يسهم في إيجاد فرص العمل الجديدة، وترتبط بعض هذه التسهيلات بمستويات التعمين في كافة قطاعات الوظائف لدى القطاع الخاص، بينما تستهدف مبادرات أخرى تعزيز نمو القطاع الخاص ومن أهمها مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ومنح حوافز للاستثمار خاصة في قطاعات التنوع الاقتصادي، وإعادة تسعير الخدمات الحكومية. وقد تم مؤخراً إقرار إلغاء وخفض ودمج مجموعة إضافية من رسوم الخدمات الحكومية بما يضمن دعم أنشطة القطاعات الاقتصادية، وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، وتسهيل إنجاز الإجراءات الحكومية.

ومنذ بدء تنفيذ الرؤية المستقبلية يتجه تنظيم سوق العمل في سلطنة عمان نحو مرحلة جديدة تواكب متطلبات النمو، وتلبي

التنمية الاجتماعية

معاش الضمان الاجتماعي (١٢٩٤٧٥) فرداً. وبالنسبة لأفراد أسر الضمان الاجتماعي والأشخاص ذوي الإعاقة تم خلال عام ٢٠٢١ م إيجاد فرص عمل لـ (١١٤) فرداً من أسر الضمان الاجتماعي ومن في حكمها، وفرص عمل لـ (١٢) فرداً من الأشخاص ذوي الإعاقة. ويستهدف برنامج «تمكين» الحالات المستفيدة من معاش الضمان الاجتماعي وذوي الدخل المحدود؛ بهدف تحويلها إلى حالات معتمدة على ذاتها، واستثمار قدراتها، وتعزيز مفهوم العمل الذاتي والتقليل من مصاريف الضمان الاجتماعي، فيما يهدف مركز التقييم والتأهيل المهني إلى رعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية القابلة لحالتهم للتأهيل المهني.

وبهدف تنمية الأسرة وحمايتها والمحافظة على كيانها وتماسكها وتوفير البيئة المناسبة لها من خلال الخطط والمشاريع الموجهة إلى تمكين وتطوير ورفع كفاءة أفراد الأسرة اجتماعياً واقتصادياً، فإن الوزارة تعمل على تقديم برامج اجتماعية وخدمات مختلفة كخدمات الإرشاد والاستشارات الأسرية للحالات التي تعاني من بعض المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية؛ بهدف التقليل أو الحد من هذه المشكلات وإيجاد الحلول المناسبة لها وصولاً إلى استقرار أفضل لحياة الأسرة والحفاظ على كيانها وتماسكها في ظل المتغيرات والمؤثرات الحياتية المتسارعة.

يتعدى مفهوم التنمية الاجتماعية المعنى الرعائي الخدمي بمدلوله الضيق ليحتضن مبادئ الإنصاف والاندماج الاجتماعي والمشاركة المجتمعية والتمكين المعرفي والاقتصادي، وذلك من منطلق الإيمان بأن الاستثمار الاجتماعي الموجه لتنمية رأس المال البشري وتطوير قدراته وطاقاته الكامنة وإمكاناته لابد وأن يسهم في تحقيق مبدأ الاستقلال المعيشي الذي من شأنه أن يمهد للتحوّل من الاتكالية والانزواء إلى المشاركة والمساهمة الفاعلة في مسيرة التنمية المجتمعية الشاملة، وعلى ذلك سعت وزارة التنمية الاجتماعية نحو تطوير برامجها وأنشطتها وخدماتها الموجهة لمختلف شرائح المجتمع، بحيث يكون كل فرد قادراً على استثمار كامل إمكاناته لتحقيق مستوى معيشي ملائم في ظل أسرة متماسكة ومجتمع مزدهر.

ويشمل قطاع الرعاية الاجتماعية مجموعة من البرامج والخدمات المختلفة التي تُقدم للفئات والحالات المحتاجة للرعاية والمساعدة؛ بهدف تمكين وتوفير سبل الحياة الكريمة للحالات التي ترعاها منها الحالات المستفيدة من معاش الضمان الاجتماعي التي بلغ عددها بنهاية عام ٢٠٢١ م (٧٢٦٧٥) حالة صرف لها مبلغ وقدره (١٠٩٨٢٨٢٦١) «مئة وتسعة ملايين وثمانمائة وثمانية وعشرون ألفاً ومائتان وواحد وستون ريالاً عُمانياً»، كما بلغ إجمالي عدد الأفراد المستفيدين من

أعمارهم أربع عشرة سنة من الذكور في الفئة العمرية من (١٤ - ٢٠) عامًا المحرومين من الرعاية الأسرية الطبيعية، وعددهم (٦٤) شابًا.

كما تقدم «دور الحضانة» خدمات اجتماعية وتربوية وثقافية للأطفال من سن ستة شهور إلى ثلاث سنوات ونصف، وبلغ عددها حتى نهاية عام ٢٠٢١م (٣٢٠) حضانة، وعدد الأطفال الملتحقين بها (٦٠٧٣) طفلاً منهم (٣٣٦٥) ذكراً و (٢٧٠٨) إناث).

ويرعى مركز رعاية الطفولة الأطفال الذين حرموا من الرعاية الأسرية الطبيعية نتيجة لظروف اجتماعية خاصة، حيث يقدم لهم الرعاية الإيوائية والمعيشية الشاملة بالإضافة إلى البرامج التربوية والاجتماعية والثقافية والترفيهية والأنشطة الأخرى الخاصة بالطفولة، وقد بلغ عدد الأطفال الملتحقين بالمركز حتى نهاية عام ٢٠٢١م (٩٨) طفلاً، منهم (٥٢) ذكراً و (٤٦) أنثى، وجرى إنشاء «بيوت إدماج الشباب» للذين تجاوزت

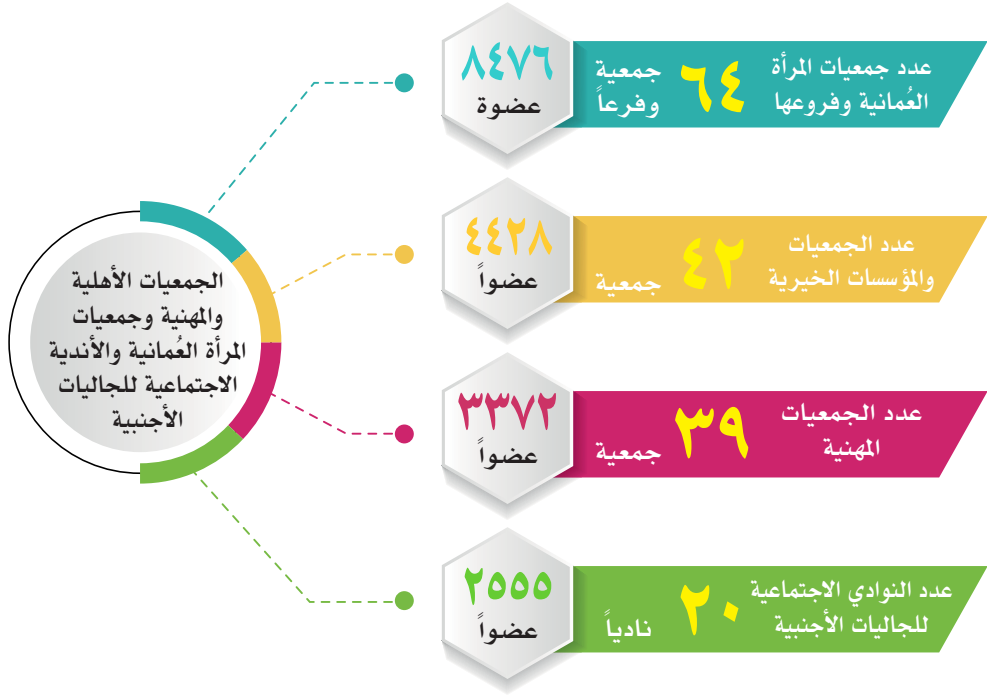
عدد الأطفال الملتحقين بمركز رعاية الطفولة حتى نهاية عام ٢٠٢١م



عدد الأطفال الملتحقين بدور الحضانة حتى نهاية عام ٢٠٢١م



وتقوم وزارة التنمية الاجتماعية بالإشراف على الجمعيات الأهلية والمهنية وجمعيات المرأة العُمانية والأندية الاجتماعية للجاليات الأجنبية كمتابعة أعمال هذه الجمعيات للتأكد من التزامها بأحكام قانون الجمعيات الأهلية والقرارات واللوائح والمنظمة لأعمالها.



المؤسسات الحكومية ذات العلاقة، وقد تم اختيار قطاع الرعاية الاجتماعية ليكون أول القطاعات على اعتباره يخدم شريحة واسعة من المواطنين، وستسهم هذه الخدمات في التسهيل على هذه الشريحة ورفع كفاءة تقديمها، كما تتيح التقديم إلكترونياً؛ حيث يمكن للمتصفح على مدار اليوم الولوج للبوابة عبر أي جهاز رقمي أكان جهاز حاسب آلي أو لوحياً أو هاتف ذكي، وتضمن السرية والأمان في الطلب عبر خاصية التصديق الإلكتروني من خلال البطاقة الشخصية أو شريحة الهاتف المصدّقة إلكترونياً.

وفي مجال التحوّل الرقمي، أطلقت وزارة التنمية الاجتماعية في مارس ٢٠٢٢م، الحزمة الأولى من مشروع تحويلها الرقمي، وتشتمل هذه الحزمة على خدمة الضمان الاجتماعي وخدمة المساعدات الاجتماعية، وعدد (٢٠) خدمة فرعية تدرج ضمن هاتين الخدمتين، ويأتي تدشين هذه الحزمة ضمن الخطة الاستراتيجية للتحوّل الرقمي لوزارة التنمية الاجتماعية؛ لمواكبة توجه سلطنة عُمان في تحسين جودة الخدمات الحكومية وطرق تقديمها وفق ضوابط ومعايير ومراحل زمنية محددة بما يضمن التكامل مع مختلف

قطاع الرياضة والشباب

وإشارة إلى دورهم في مسيرة التنمية لكونهم حاضري الأمة ومستقبلها، أكد جلالة السلطان المعظم في ٢٠٢٠/٢/٢٣ م، على «أن الشباب هم ثروة الأمم وموردها الذي لا ينضب وسواعدها التي تبني، هم حاضري الأمة ومستقبلها، وسوف نحرص على الاستماع لهم وتلمس احتياجاتهم واهتماماتهم وتطلعاتهم، ولأشك أنها ستجد العناية التي تستحق»، كما أكد جلالته - حفظه الله ورعاه - في اجتماع مجلس الوزراء في ٢٠٢٢/١٠/١٢ م، على أهمية إيجاد آليات وقنوات اتصال مع الشباب لإيضاح كافة الجهود المبذولة لتلبية متطلبات

المتتبع للنهضة العمانية الحديثة منذ بداياتها المباركة، يدرك أنها بُنيت بسواعد شبابها في جميع الميادين، وأن الشباب هم ركيزة النهضة، وعلى سواعدهم قامت صروحها الشامخة ومبادئها الراسخة، وكانت التوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه - مؤكدة دوماً وحريصة على الاهتمام بالشباب، والعمل على تحقيق آمالهم وطموحاتهم، وتنفيذ كل ما من شأنه إيجاد شراكة حقيقية فاعلة في بناء النهضة العمانية المتجددة.



إنجازات وألقاب عديدة سطرها شباب عمان في المحافل الرياضية الدولية

وولاية ضنك بمحافظة الظاهرة، لتكون هذه الأندية بيئة حاضنة لمختلف فئات المجتمع لممارسة وإقامة الفعاليات والأنشطة والبرامج المتنوعة التي ستحقق بإذن الله الأهداف المرجوة من إقامتها.

وباعتبار قطاع الرياضة من القطاعات التي أثبتت المرأة العُمانية وجودها فيها، واستطاعت من خلاله إبراز دورها بالإسهام الفاعل في تنفيذ العديد من الأنشطة والفعاليات والمشاركات الرياضية على جميع المستويات المحلية والإقليمية والدولية في إطار من القيم والتقاليد العُمانية، وحازت على العديد من المراكز والبطولات الرياضية، فقد عملت الجهات المعنية في وزارة الثقافة والرياضة والشباب واللجنة الأولمبية العُمانية ووزارة التربية والتعليم وجامعة السلطان قابوس والاتحادات واللجان الرياضية والأندية على الاهتمام بالرياضة النسائية في سلطنة عُمان ونشر الثقافة الرياضية في المجتمع والحث على تشجيع رياضة المرأة وإبراز مشاركتها في البطولات والمسابقات والاهتمام بإعداد القيادات الرياضية النسائية والاهتمام بصحة ولياقة المرأة في كل الأعمار وإبراز دور المرأة الرياضي في جميع المحافل الرياضية بما يتناسب مع العادات والتقاليد في المجتمع. ويأتي إشهار «نادي المرأة الرياضي والإبداع الثقافي» في ١٧/١٠/٢٠٢١م متفقاً ومنسجماً مع مضامين وأهداف رؤية «عُمان ٢٠٤٠» حيث ركّز محور المرأة ضمن الرؤية على توفير البيئة الملائمة لمشاركتها في

مسيرة التنمية في مختلف القطاعات، والاستماع إلى تطلعاتهم واحتياجاتهم.

هذا الاهتمام بقطاع الشباب، كان قد تُوج بإنشاء وزارة الثقافة والرياضة والشباب لتكون المظلة الراعية لطموحاتهم وإبداعاتهم وتطلعاتهم في مختلف المجالات، وتتمثل اختصاصات الوزارة وفق ما حدده المرسوم السلطاني، في العديد من المهام التي تخص قطاعات الشباب والرياضة والثقافة، أهمها الاهتمام بالمنافسات الرياضية، والعمل على رعاية المبدعين فيها، ودعم الهيئات الخاصة العاملة في المجال الرياضي، والرقابة والإشراف عليها وفق القوانين والأنظمة المعمول بها، وتنظيم اللقاءات والمباريات والمسابقات في كافة المجالات الرياضية على المستويين: المحلي، والخارجي.

وتأكيداً على الاهتمام السامي الذي يوليه حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه - للدور الذي تقوم به الأندية الرياضية والثقافية في احتضان مختلف القدرات والمواهب والإبداعات وسعيًا لنشر الأنشطة الثقافية والرياضية والشبابية لتعم مختلف المحافظات والولايات في سلطنة عُمان ومواكبة للرؤية المستقبلية عُمان ٢٠٤٠، جاء الإعلان عن موافقة مجلس الوزراء على إشهار الأندية الرياضية والثقافية في ولاية العامرات بمحافظة مسقط، وولاية نخل بمحافظة جنوب الباطنة، وولاية طاقة بمحافظة ظفار، وولاية إزكي بمحافظة الداخلية، وولاية دماء والطائيين بمحافظة شمال الشرقية،

وتتلاءم الجائزة في مجالاتها مع محاور رؤية «عُمان ٢٠٤٠»، مثل: محور «اقتصاد بنيته تنافسية» من خلال مجال ريادة الأعمال، ومحور «مجتمع إنسانه مبدع» من خلال جميع المجالات التي تحفز الشباب على الإبداع، ومحور «بيئة عناصرها مستدامة» من خلال مجال البيئة.

وبهدف دعم المبادرات الشبابية والمجتمعية، فتحت وزارة الثقافة والرياضة والشباب باب التنافس للحصول على دعم للمبادرات الشبابية لتنفيذ مشاريع نوعية في مختلف محافظات سلطنة عُمان ويشمل الدعم، المعرفي، واللوجستي، والمالي.

وعلى صعيد القطاع الرياضي والشبابي في سلطنة عُمان، فقد شهد تطوراً ملحوظاً ولموسماً سواء في البنى الأساسية للمرافق والمنشآت الرياضية أو من خلال الأحداث والفعاليات الدولية التي استضافتها سلطنة عُمان، وسعت وزارة الثقافة والرياضة والشباب إلى تنفيذ خطط مدروسة للنهوض بالبنى الأساسية الرياضية من ملاعب وصالات رياضية وبناء مقار جديدة للأندية الرياضية، حيث تمتلك سلطنة عُمان (٦٨) منشأة رياضية حكومية تقدم خدماتها لشرائح المجتمع كالاتحادات والأندية واللجان الرياضية بالإضافة إلى الجهات والمؤسسات الحكومية والخاصة، وتمثل الأندية الرياضية العدد الأكبر من المنشآت الرياضية الحكومية، بعدد (٤٤) نادياً، تلتها المراكز الرياضية بعدد (١٣) مركزاً، ثم المجمعات الرياضية بعدد (١١) مجمعة موزعة على محافظات سلطنة عُمان.

شتى مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمدنية، بما يعزز وضعها ويمكنها من المشاركة الفاعلة في جهود التنمية الشاملة والمستدامة التي تشهدها سلطنة عُمان.

وحرصاً على مواصلة الجهود المبذولة في قطاع الشباب، وتعزيزاً لأدوارهم في مسيرة النهضة المتجددة، وتحقيقاً للأهداف المرسومة في رؤية «عُمان ٢٠٤٠»، جاء الاحتفاء بافتتاح مساحات مركز الشباب في ٢٦/١٠/٢٠٢٢م، والتي تضم قاعات ومرافق متكاملة تقدم خدمات للشباب في مجالات متنوعة ثقافية وفنية وتقنية مثل التصوير الضوئي والموسيقى والرسم والتقنيات الناشئة والاستوديوهات والمختبرات المجهزة بأحدث التجهيزات، بالإضافة إلى قاعات التدريب والتأهيل وقاعات متعددة الأغراض، وترقد المركز مكتبة معرفية نوعية تغذي عقول الشباب وتنمي معارفهم، ومرافق أخرى تخدم الشباب، ليكون المركز جامعاً وحاضناً لإبداعاتهم، ومنطلقاً لأفاقهم وطموحاتهم التي يسعون إلى تحقيقها.

وامتداداً لتكريم الشباب العُماني المُجيد، وتزامناً مع يوم الشباب العُماني، جرى في ٢٦/١٠/٢٠٢٢م الإعلان عن نتائج جائزة الإبداع الشبابية ٢٠٢٢م، التي أطلقتها وزارة الثقافة والرياضة والشباب بهدف إذكاء روح التنافس بين الشباب العُماني، وتشجيعهم على تنمية مهاراتهم من أجل بناء جيل واع ومسؤول ومبدع ومبادر.

عدد المشاركات الدولية والمحلية للاتحادات الرياضية العُمانية في عام ٢٠٢١ م



على تنشيط القطاع السياحي وتشغيل القطاعات الحيوية المحليّة، إضافة إلى التعريف بسلطنة عُمان بصفقتها بيئة استثمارية آمنة وواعدة، لما تتميز به من موقع استراتيجي وبنية أساسية واستقرار سياسي واقتصادي واجتماعي. وفيما يتعلق بإنجازات الرياضة العُمانية، فقد حفل العام ٢٠٢٢ م بتحقيق العديد من الإنجازات في مختلف المحافل الخليجيّة والعربيّة والآسيويّة، وهذه الإنجازات التي تحققت على الصعيدين الفردي والجماعي كانت نتيجة الدعم والاهتمام الذي أولته الحكومة للرياضة والرياضيين، وكانت ثمرته بناء جيل شبابي منجز ومبدع ساهم في رفع علم سلطنة عُمان في الكثير من المحافل الدوليّة.

وأوضحت البيانات أن عدد الأفراد المستثمرين في قطاع الرياضة بسلطنة عُمان لعام ٢٠٢١ م، بلغ (٧٤٥) مُستثمرًا، شكل المستثمرون العُمانيون نسبة ٩٥ بالمائة من إجمالي المُستثمرين في هذا القطاع. وتعمل وزارة الثقافة والرياضة والشباب وفق استراتيجياتها على استضافة وتنظيم الأحداث والبطولات العالميّة بصفقتها صناعة تتنافس عليها أغلب دول العالم لأهميتها البالغة، حيث تسهم في تعزيز مكانة سلطنة عُمان إقليميًا وعالميًا، من خلال إبراز وجهها الحضاري بتسليط أنظار العالم على أهم معالمها التاريخيّة والحضاريّة، وتُعد مثل هذه الأحداث محركًا للتنمية الاقتصاديّة فهي تعمل

إنجازات مكانية



وفازت بأصوات لجنة تحكيم البرنامج عدّة مرات، لتتمكّن من التقدم خلال مراحل البرنامج والوصول للمرحلة النهائية.

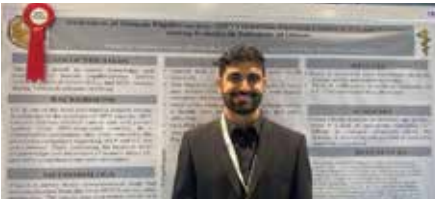
توجت المبتكرة العُمانية سُمية بنت سعيد السيادية بالمركز الأول في برنامج نجوم العلوم عن ابتكارها العلمي في المجال البيئي «التحليل الحيوي للميكرو بلاستيك بطريقة جديدة من البايولوجي والنانوتكنولوجي».

ويُقدم الابتكار حلاً واعداً للقضاء والتخلص من الميكرو بلاستيك بطريقة آمنة وصديقة للبيئة باستخدام الحصر الميكروبية والعامل المُحفز أكسيد الزنك النانوي.

واستطاعت سُمية السيادية عبر مراحل البرنامج المختلفة التغلب على تحديات عدّة



حصد فريق تعليمية ظفار الممثل لسلطنة عمان جائزتين في مسابقة فيرست جلوبال العالمية التي أقيمت في جمهورية سويسرا الاتحادية وهي جائزة السلامة، وجائزة تحدي وسائل التواصل الاجتماعي. وتكونت المسابقة من شقين رئيسيين هما: تحدي الروبوت الذي يتطلب أن يقوم الفريق بتركيب روبوت وبرمجته بما يتوافق هندسيا مع المهمات المطروحة في السباق، وتحديات وسائل التواصل الاجتماعي.



نتائج البحث عن رغبة النساء لتلقي المزيد من المعرفة فيما يتعلق بسرطان عنق الرحم وأسبابه وطريقة الوقاية منه والكشف المبكر عنه.

حصل الطالب عبدالرحمن بن محمد الميرزا، من كلية الطب والعلوم الصحية بجامعة السلطان قابوس، على جائزة أفضل ملصق علمي في المؤتمر الأوروبي لأمراض السرطان الذي أقيم بنسخته الآسيوية في سنغافورة.

والملصق يعرض قياس مدى وعي النساء بفيروس الورم الحليمي البشري (HPV) وسرطان عنق الرحم في سلطنة عمان، وكشفت



سلطنة عُمان المرتبة الـ(١٥) عالمياً في مؤشر إتاحة تقنية المعلومات، والمرتبة الـ(١٦) عالمياً في مؤشر التطبيقات الرقمية، والمرتبة الـ(٢٤) عالمياً في مؤشر الخدمات الحكومية الرقمية.

حققت سلطنة عُمان مراكز متقدمة في نتائج مؤشر الابتكار العالمي لعام ٢٠٢٢م الذي أصدرته المنظمة العالمية للملكية الفكرية حيث جاءت في المرتبة الأولى عالمياً في مؤشر مخرجات العلوم والهندسة من إجمالي عدد الخريجين، والثالثة عالمياً في مؤشر الإنفاق الحكومي لكل طالب. وأشار المؤشر إلى تقدم سلطنة عُمان في مدخلات الابتكار خمس مراتب، كما تقدمت في مخرجات الابتكار ثلاث مراتب، وجاء ترتيبها في المؤشر (٧٩) عالمياً من بين (١٣٢) دولة. وفي الجانب التقني حققت



المسابقة كذلك في إبراز الدور الاجتماعي والتربوي الذي يلعبه البريد في حياتنا اليومية.

فازت الطالبة نصال الرواحية بالمركز الثاني على مستوى العالم في المسابقة الدولية لكتابة الرسائل لفئة الشباب بعنوان «أزمة المناخ» التي نظمها اتحاد البريد العالمي سنوياً لتحسين التعليم من خلال فن كتابة الرسائل. وتُعدّ المسابقة وسيلة ممتازة من أجل الإسهام في تطوير قدرات الأطفال في فن كتابة الرسائل، وصقل قدرتهم على التعبير عن طريق استعمال الكلمات. كما تساهم



حصل العماني عمر الغيلاني صاحب الرقم العالمي في رياضة الغوص الحرّ والذي عزز من مكانة سلطنة عمان في المحافل الإقليمية والدولية، على المركز الأول في الترتيب العام ببطولة كأس العالم للغوص الحرّ للموسم الثاني على التوالي.

البطولة أقيمت في مدينة شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية أوائل أغسطس ٢٠٢٢م، بمشاركة ٢٣ مشاركاً من ١٩ دولة.





التراث والثقافة والفنون.. نوافذ لوجه عُمان الحضاري

والأدوار لكل مؤسسة خالية من الازدواجية أو التعارض، الأمر الذي يسهم في تجويد الأداء والخدمات.

وحدد المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٠/٨٧) القاضي بإنشاء «وزارة الثقافة والرياضة والشباب» وتحديد اختصاصاتها واعتماد هيكلها التنظيمي، اختصاصات الوزارة المتعلقة بالشأن الثقافي، ووضع السياسات والخطط والبرامج في مجالات الثقافة والرياضة والشباب وعرضها على مجلس الوزراء للاعتماد، كما تتولى الإشراف على المكتبات، والمراكز والمؤسسات الثقافية وجمع الآداب العُمانية وتوثيقها وتطويرها، وتشجيع المهتمين بها وإبراز إسهاماتهم وتطوير قدراتهم وإجراء البحوث والدراسات والترجمة المتخصصة في المجالات الثقافية وإقامة المعارض والمهرجانات والفعاليات الثقافية

تزخر سلطنة عُمان بتراث حضاري وتاريخي عريق وبثقافة متأصلة وموروثات أصيلة تعكس ارتباط العُماني ببيئته ومجتمعه، وانطلاقاً من الأهمية التي تجسدها الثقافة العُمانية ودورها في بناء النهضة، والدور الحيوي الذي يسهم به الشباب في التنمية الشاملة، ولتنظيم العمل والنهوض بقطاع الثقافة والرياضة والشباب، جاءت إعادة هيكلة بعض مؤسسات الدولة في أغسطس ٢٠٢٠م، وإنشاء «وزارة الثقافة والرياضة والشباب» وتحديد اختصاصاتها واعتماد هيكلها التنظيمي، وتعديل مسمى «وزارة التراث والثقافة» إلى «وزارة التراث والسياحة» وتحديد اختصاصاتها واعتماد هيكلها التنظيمي، كخطوة مهمة لتركيز الجهود وتحقيق المركزية في العمل بالشكل المرجو، وحتى تكون الاختصاصات والمسؤوليات

لإبراز الدور الثقافي العُماني والمساهمة في التقارب مع شعوب العالم وحضاراته، وجمع موروث الفنون العُمانية، وتوثيقها وتطويرها والعمل على نشرها وتشجيع الإبداع والابتكار، ودعم ورعاية الفنانين في مجالات الفنون المتعددة.

وإيماناً بضرورة توحيد الجهود الوطنية لتحقيق التنمية في مختلف المجالات، وتحويل المشهد الثقافي العُماني إلى واجهة للإبداع والتنوع الثقافي يعكس الوجه الحضاري لسلطنة عُمان من خلال منظومة ثقافية متكاملة مصدرة للإبداع ومنفتحة على الثقافات الإنسانية الأخرى، جاء اعتماد الخطة التنفيذية للاستراتيجية الثقافية (٢٠٢١-٢٠٤٠) في ٢٠٢١/٩/٨م، آخذة في الاعتبار أهمية وجود

منهجية عمل واضحة تتواءم مع التطلعات الوطنية التي تتواكب مع أهداف رؤية «عُمان ٢٠٤٠»، وتجعلها الإطار الذي يتم من خلاله تنظيم العمل الثقافي وفق مسار تنموي يحدد ملامح المشهد الثقافي العُماني.

واعتمدت الاستراتيجية في تنفيذها على تحديد مسؤوليات القطاع الثقافي وتحليله؛ ومن ثمّ رسم رؤية تتسق مع ما تهدف إليه الاستراتيجية «عُمان وجهة ثقافية رائدة بهوية راسخة»، وتناولت (١١) مجالاً يعكس النشاط الثقافي في سلطنة عُمان، بمحاور تتواءم مع التحوّلات العالميّة وفق نسيجها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي، واتساقاً مع أهداف الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والدولية.

حضور فاعل في البرامج الثقافية

عملت وزارة الثقافة والرياضة والشباب على تفعيل جهودها في القطاع الثقافي، والقيام بمهمتها في إبراز الدور الحضاري والثقافي لسلطنة عُمان، بما لديها من كنوز ثقافية بمختلف مجالاتها على المستويين المحلي والدولي، وفق رؤية حديثة وشمولية تتنوع فيها البرامج، لإبراز كل ما من شأنه إيصال الثقافة العُمانية إلى العالم.

وقد مثلت الدورة السادسة والعشرون من معرض مسقط الدولي للكتاب التي أقيمت خلال الفترة من ٢٤ فبراير وحتى ٥ مارس ٢٠٢٢م، المحطة الأبرز لنشاطات وزارة الثقافة والرياضة والشباب، التي شاركت في تنظيم هذه الاحتفالية الثقافية السنوية مع مؤسسات حكومية، كما شاركت بجناح متكامل عرضت فيه إصداراتها، وجهودها في خدمة

المكتبات والمراكز الثقافية الأهلية وتشجيعها على إبراز دورها في المجتمع، وتحقيقاً لرؤيتها الاستراتيجية، وإدراكاً لأهميتها كمؤسسات ثقافية مجتمعية تحفز الإبداع والابتكار والتطوير.

وبرؤية تتوافق مع أهداف «رؤية عُمان ٢٠٤٠» التي تؤكد على الاهتمام بمجالات الثورة الصناعية الرابعة والابتكار العلمي والتقني، كشفت وزارة الثقافة والرياضة والشباب في ٣٠/١٠/٢٠٢٢م عن تفاصيل النسخة التاسعة لمسابقة الأندية للإبداع الثقافي والتي تنظمها الوزارة منذ عام ٢٠١٣م، وساهمت بشكل كبير في صقل مواهب الشباب وتنمية مهاراتهم المعرفية.

وبهدف تنشيط الحراك الثقافي في سلطنة عُمان، واكتشاف المواهب الشابة في المجالين الأدبي والفني، والعمل على دعمها وتأهيلها، أقامت الوزارة «الملتقى الأدبي والفني الخامس والعشرين» في محافظة مسقط خلال الفترة (١٩ - ٢٢ سبتمبر ٢٠٢٢م)، واستضاف الملتقى في يوبيله الفضي أكثر من (٥٥) شاباً وشابة في مختلف مجالات الثقافة والفن.

وتأكيداً على أهمية سلطنة عُمان كوجهة مهمة على خريطة الثقافة والأدب والفن العالمية، استضافت دار الفنون الموسيقية بدار الأوبرا السلطانية مسقط خلال الفترة من ٢٨ حتى ٣١ أكتوبر ٢٠٢٢م حفل تتويج الفائزين في الدورة

المجتمع من خلال تنفيذ العديد من البرامج والأنشطة والفعاليات الثقافية والشبابية المختلفة.

وشهد معرض مسقط الدولي للكتاب في دورته للعام ٢٠٢٢م مشاركة (٧١٥) دار نشر من (٢٧) دولة، بينهم (٥٧٠) دار نشر بشكل مباشر، و(١٤٥) بشكل غير مباشر عن طريق التوكيلات.

وبهدف ترسيخ مكانة سلطنة عُمان كوجهة ثقافية تحتضن المبدعين، أعلنت وزارة الثقافة والرياضة والشباب ضمن الفعاليات المصاحبة لمعرض مسقط الدولي للكتاب، عن الفائزين بجائزة صحار للدراسات النقدية في دورتها الأولى ٢٠٢١م، التي يؤمل منها أن تحقق رسالة استراتيجية العمل الثقافي من خلال تهيئة البيئة المناسبة والمحفزة للإبداع بهدف تحقيق الريادة الثقافية وتنميتها واستدامتها محلياً وعالمياً.

وعلى صعيد اهتمامها بالمكتبات والمراكز الثقافية الأهلية، وتشجيع هذه المؤسسات الثقافية على الابتكار في تقديم خدمات المعلومات، وبث روح المنافسة بينها لتقديم الأفضل، وتشجيع القائمين عليها لتطوير خدماتها، أطلقت وزارة الثقافة والرياضة والشباب «مسابقة الإجابة للمكتبات والمراكز الثقافية الأهلية لعام ٢٠٢٢م»، وجاءت المسابقة انطلاقاً من رؤية الوزارة لدعم



استضافة حفل تتويج الفائزين في جائزة الأغا خان للموسيقى.. تأكيد على أهمية سلطنة عُمان كوجهة مهمة على خريطة الثقافة والأدب والفن العالمية

دولة في الشرق الأوسط تستضيف فعاليات الملتقى الذي ينظمه الاتحاد الدولي لفن التصوير الضوئي ويعنى بتجمّع المصورين من جميع أنحاء العالم.

وجاء اختيار سلطنة عُمان للحدث بناءً على تباين مواقع التصوير فيها، وأهميتها التاريخية والسياحية والثقافية، وكذلك بناءً على تصويت أعضاء الاتحاد الدولي للتصوير الضوئي.

وفي جانب المشاركات الدولية، شاركت سلطنة عُمان ممثلة في وزارة الثقافة والرياضة والشباب في بينالي البندقية الدولي للفنون بإيطاليا في دورته التاسعة والخمسين، والذي أقيم خلال الفترة من ٢٢ أبريل إلى ٢٧ نوفمبر ٢٠٢٢م، وتمثلت أهداف المشاركة في بينالي البندقية، وسلسلة من البرامج الوطنية المصاحبة، إلى التعريف بالثقافة العُمانية على الصعيدين المحلي والعالمي. وتعزيز التواصل الحضاري العُماني مع شعوب العالم.

الثانية لجائزة الأغا خان للموسيقى، التي أقيمت بالتزامن مع حفل تتويج الفائزين بجائزة الأغا خان للعمارة في دورتها الخامسة عشرة.

وتعكس هذه الاستضافة، الحراك الثقافي في سلطنة عُمان بما يوائم التحوّلات العالميّة وفق نسيجها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي، وما يتسق مع أهداف الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والدولية التي من المؤمل أن تسهم في تحقيق محاور الاستراتيجية الثقافية المرتكزة على الإبداع والتطوير الثقافي والصناعات الإبداعية الثقافية، والثقافة والمجتمع، والهوية الثقافية، والتنمية الثقافية، والتواصل الثقافي، واللوائح والتشريعات الثقافية.

وخلال الفترة من ٢٥ وحتى ٣٠ أكتوبر ٢٠٢٢م، استضافت سلطنة عُمان فعاليات الملتقى الدولي السابع للتصوير الضوئي كأول

وحصلت زمزم بني عرابة على الميدالية البرونزية عن صورتها «تلاشي».

وفي مجال الإبداع الأدبي، توجت رواية «دلشاد» للكاتبة والروائية العُمانية بشرى خلفان بجائزة كتارا للرواية العربية في دورتها الثامنة ٢٠٢٢م في فئة الروايات العربية المنشورة.

وفيما فاز الكاتب العُماني أسامة بن زايد الشقصي بالمركز الأول عن نصّه «اللعب على حافة الشطرنج»، في جائزة الشارقة للتأليف المسرحي (نصوص مسرحية للكبار) للدورة (٢٠٢٢ - ٢٠٢٣م)، والكاتب العُماني بدر بن سعيد الحمداني بالمركز الثاني عن نصّه «فراشات»، توجّ ثمانية من المبدعين العُمانيين بأغلب المراكز المتقدمة في مجالات جائزة راشد بن حميد للثقافة والعلوم بعجمان في دورتها التاسعة والثلاثين والتي أعلنت نتائجها رسمياً في ١٧ أكتوبر ٢٠٢٢م، وفاز من سلطنة عُمان في محور البحوث العلمية التطبيقية والعلوم البحتة «البحث العلمي» حول «التغذية» بالجائزة الأولى أسماء بنت محمد الفهدية، وفي محور «الإبداع الأدبي» في مجال «الشعر الفصيح الحديث» فاز بالجائزة الثانية الشاعر إبراهيم ابن سعيد الصوطي، أما في الشعر الشعبي ففاز بالجائزة الأولى الشاعر علي بن محمد المجيني، وبالجائزة الثانية أحمد بن محمد القبالي، وفي مجال القصة القصيرة فازت بالجائزة الأولى بشاير بنت حبراس السليمية، وفازت بالجائزة الثانية فاطمة بنت سعيد الزعابية، وفي مجال أدب الأطفال في فئة «الشعر» فازت بالجائزة الأولى خديجة بنت علي المفرجية، أما الجائزة الثانية ففاز بها أشرف بن علي العوفي.

وضمّ المعرض الذي شاركت به سلطنة عُمان في البينالي أعمالاً مختارة لثلاثة أجيال من الفنانين العُمانيين الذين يمتد نشاطهم لخمسة عقود من الفن البصري الحديث والمعاصر في سلطنة عُمان، وقدم نموذجاً عن اتساع تاريخ عُمان الثقافي وتقاليدها الفريدة في الفنون البصرية على نطاق عالمي.

وإلى جانب ذلك، ومن أجل التعريف بالكتاب العُماني ونشره وإبراز الجانب الفكري والأدبي لسلطنة عُمان وإقامة جسور الحوار والتواصل المعرفي والثقافي بين الأمم والثقافات والحضارات، وتفعيل الحضور الثقافي ونشر المعرفة والوعي الفكري العُماني قديمه وحديثه، شاركت سلطنة عُمان في عدد من معارض الكتاب الدولية.

وعلى صعيد الإنجازات الثقافية والفنية على المستوى الخليجي والعربي والدولي، توجت سلطنة عُمان وللمرة الخامسة على التوالي بكأسي العالم لمسابقة بينالي الشباب الدولي للتصوير الضوئي (الفياب FIAP) في دورتها الأربعين، ضمن فئة ١٦ سنة بعد حصولها على (٤٦٢) نقطة بعدد (١٣) مصوراً شاركوا بـ (٢٠) عملاً، وفي فئة ٢١ سنة، بعد حصولها على (٤٥٧) نقطة وبـ (١٣) مصوراً شاركوا بـ (٢٠) عملاً.

وحصل مصورو سلطنة عُمان على عدد من الجوائز الفردية، ففي فئة تحت ٢١ سنة حصد المصور محمد بن سليمان الشعيلي على الميدالية الذهبية عن صورته «تفكير»، وفي فئة تحت ١٦ سنة حصل المصور ماهر بن نصير الخصيبي على الميدالية الفضية عن صورته «التواء»،

عناية بالمواقع الأثرية

القلاع والحصون والحارات القديمة والمساجد والمواقع الأثرية، فإنها كذلك نشطت في أعمال المسوحات والتنقيبات الأثرية، حيث شمل برنامج المسوحات للموسم ٢٠٢٢/٢٠٢٣م، (٢٨) برنامجاً موزعاً على مختلف محافظات سلطنة عُمان، تُنفذ بالتعاون مع المؤسسات العلمية المحلية والدولية، وتتركز أعمال المؤسسات في إجراء مسوحات وتنقيبات أثرية لمواقع يمتد تاريخها من العصور الحجرية حتى عصور ما قبل الإسلام.

حظيت المواقع التراثية والثقافية في سلطنة عُمان باهتمام بالغ وعناية كبيرة على كل المستويات، وسعت سلطنة عُمان للمحافظة عليها بالطرق والآليات العلمية والعملية التي تلتزم بالموصفات العالمية، لما تحمله تلك المواقع التراثية من قيمة ثقافية وسياحية، حيث تعكس مواقع التراث المنتشرة في كافة محافظات سلطنة عُمان تاريخاً وحضارة امتدت لمئات السنين. وبالإضافة إلى جهود وزارة التراث والسياحة في ترميم وصيانة العديد من



مواقع التراث تعكس تاريخاً وحضارة عمانية امتدت لمئات السنين
(حصن بيت المراح.. ولاية ينقل)

الفرنسية من المركز الوطني للبحوث العلمية في هذا الموقع الذي يضم أبراجًا ومدافن أثرية تعود إلى الألف الثالث قبل الميلاد.

كما أن هناك مسوحات وتنقيبات بمواقع الخشبة في ولاية المضبيبي، التي تُعد من أهم المواقع الأثرية العائدة للعصر البرونزي والمرتبطة بتجارة النحاس، إذ تضم مجموعة من الأبراج الأثرية التي ترجع إلى فترة الألف الرابع قبل الميلاد، كما تتواصل أعمال المسوحات والتنقيبات الأثرية في المباني الأثرية بالتعاون مع البعثة الألمانية من جامعة توبنجن.

وفيما تتواصل المسوحات والتنقيبات في موقع رأس الجنز في ولاية صور بمحافظة جنوب الشرقية، حيث تضم المنطقة العديد من المواقع الأثرية التي تم الكشف عنها منذ أكثر من ثلاثة عقود، وهي مواقع مرتبطة بالتجارة والصيد في العصر البرونزي، تواصل بعثة من جامعة ليدن الهولندية أعمالها للموسم الثالث في إجراء التنقيبات في موقع رأس الجنز (RJ3)، بالإضافة إلى مسوحات وتنقيبات في موقع الفليج الأثري في ولاية صحم بمحافظة شمال الباطنة الذي يُعد من المواقع الأثرية العائدة لفترة ما قبل الإسلام، وتم الكشف في هذا الموقع عن مرافق قلعة مربعة محاطة بأبراج ركنية دائرية الشكل، إضافة إلى أفران ومهبة لتصنيع الصاروج ترجع إلى القرن الخامس الميلادي، وتواصل الوزارة بالتعاون مع قسم الآثار بجامعة السلطان قابوس وجامعة

ومن بين هذه المواقع موقع دبا الأثري، العائد للعصر الحديدي والذي اكتشف قبل عشر سنوات، بالتعاون مع بعثة إيطالية من جامعة ساينزا، إضافة إلى مسوحات وتنقيبات في موقع نافون بولاية الدقم في محافظة الوسطى، وهو من المواقع المهمة والغنية بالشواهد الأثرية، كالمستوطنات الساحلية المليئة بالأصداف والأحفورات القديمة والنقوش الصخرية، وبالتعاون مع بعثة تشيكية من معهد الآثار التابع للأكاديمية التشيكية للعلوم، تمّ رصد ٢٤ مسطحًا صخريًا، ويتكوّن من أكثر من ١٥٠ نقشًا بخط المسند العُماني رُسمت لمجسمات الإبل وراكبيها ورموز أخرى.

وفيما تنفذ بعثة من جامعة السوربون للموسم الرابع مسوحات وتنقيبات في المواقع الأثرية المحيطة في منطقة بسيا بولاية بهلا في محافظة الداخلية، تستكمل التنقيبات في مدافن فترة العصر البرونزي، وأخرى في مواقع بات والخطم والعين الأثري بولاية عبري في محافظة الظاهرة، والتي تُعد أحد المواقع الأثرية العائدة للعصر البرونزي والمرتبطة بتجارة النحاس.

وفي ولاية الرستاق بمحافظة جنوب الباطنة تُجرى مسوحات وتنقيبات بموقع الطيخة الأثري، بالتعاون مع بعثة أثرية مشتركة بين جامعة السلطان قابوس وجامعة بيزا الإيطالية، إضافة إلى مسوحات وتنقيبات في موقع العارض الأثري بمحافظة الظاهرة، حيث تعمل البعثة

درم البريطانية أعمالها للموسم الرابع في الكشف عن المزيد من المرافق المرتبطة بالقلعة الساسانية.

ومن بين أعمال الموسم ٢٠٢٢/٢٠٢٣م مسوحات وتنقيبات في موقع بحيرة سنت بولاية بهلا في محافظة الداخلية، وهو من المواقع العائدة إلى العصور الحجرية التي دلّت على استيطان بشري في المنطقة منذ القدم من خلال الاكتشافات التي كشفت عنها بعثة تشيكية من جامعة مساريك. وكذلك مسوحات وتنقيبات في موقع وادي بني خالد بمحافظة شمال الشرقية، وتتعاون الوزارة مع بعثة من جامعة نابولي الإيطالية في أعمال التنقيب في المستوطنة المحصنة الواقعة في وسط ولاية وادي بني خالد، وهي مستوطنة تعود إلى العصر الحديدي أو الألف الأول قبل الميلاد.

إلى جانب ذلك، تُقام في ولاية ضلكوت مسوحات وتنقيبات بموقع خور خرفوت بمحافظة ظفار، وهو من المواقع الأثرية المهمة التي استوطنت من العصور الحجرية وحتى العصر الإسلامي، وكُشف عنه منذ عدة سنوات، وتعمل وزارة التراث والسياحة بالتعاون مع بعثة أمريكية من جامعة يوتا للتكنولوجيا للموسم الرابع على أعمالها في توثيق الاستيطان من فترات العصور الحجرية والبرونزية والحديدية والإسلامية في الموقع ووادي سيق المجاور لموقع خور خرفوت. وهناك كذلك مسوحات وتنقيبات أثرية في موقع البليد بمحافظة ظفار الذي يُعد من

المواقع المهمة الواقعة على الساحل والعائدة إلى فترة ما قبل الإسلام حتى الفترة الإسلامية، وتتعاون الوزارة مع بعثة إيطالية من جامعة نابولي للموسم الثالث أعمالها في مسح طبوغرافي للمنطقة الأثرية، إضافة إلى التنقيب في المسجد الإسلامي ودراسة البقايا الأثرية العائدة إلى القرون الوسطى.

هذا بجانب مسوحات وتنقيبات أثرية في موقع خور روري سمهرم في محافظة ظفار، الذي يُعد من المواقع المهمة حيث كشفت التنقيبات الأثرية عن وجود مستوطنة تعود إلى العصر الحديدي، وذلك بالتعاون مع جامعة بيزا الإيطالية للموسم الخامس، إضافة إلى تتبع الاستيطان في موقع (HAS1) لفهم ثقافة المنطقة الساحلية في محافظة ظفار، وتُجرى كذلك مسوحات وتنقيبات أثرية في موقع خور جراما بولاية صور بمحافظة جنوب الشرقية الذي يُعد من المواقع الساحلية التي دلّت على وجود استيطان بشري، وكُشف فيه عن سبعة مقابر قديمة تعود للعصر البرونزي. وتواصل الوزارة بالتعاون مع معهد السهول والصحراء الفرنسي أعمالها للموسم الثالث في التنقيب بالمقابر وتأريخها بشكل دقيق.

ويُعد اكتشاف موقع ناطف بولاية سدح في محافظة ظفار من أهم اكتشافات البعثة الفرنسية من المركز الوطني للبحوث العلمية (CNRS)، حيث يُعتبر من أقدم المواقع الأثرية في شبه الجزيرة العُمانية، والذي يعكس من

النار (٢٦٠٠-٢٠٠٠ قبل الميلاد)، وتمثل أقدم مستوطنات دائمة في شمال عُمان، وتضم مبانٍ حجرية ذات وظائف مختلفة منها مخازن، ومبانٍ صناعية لمعالجة خام النحاس، ومبانٍ إدارية، ومبانٍ طقسية هي الأولى من نوعها في عصور ما قبل التاريخ في عُمان، إضافةً إلى قبر جماعي من الألف الثالثة قبل الميلاد، يتكون من ست غرف دفن، إضافةً إلى العثور على بقايا هياكل عظمية، وعدد كبير من الأواني الفخارية المحلية والمستوردة، وأواني الحجر الأملس، وبعض المجوهرات.

وعملًا بقانون التراث الثقافي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠١٩/٣٥) والذي ينصّ على ضرورة وجود سجّل للتراث الثقافي العُماني، نفذت وزارة التراث والسياحة مشروع توثيق المعالم التاريخية والأثرية في محافظات سلطنة عُمان، ودراسة أصنافها (الدفاعية والمدنية والدينية) وذلك بهدف الحفاظ عليها.

وفي إطار استثمار التراث المعماري في سلطنة عُمان، والذي بدأ بالتنامي في السنوات الأخيرة، جرى طرح (٢٢) معلمًا تاريخيًا وموقعًا أثريًا للاستثمار، وتوقيع عقود استثمار (٦) معالم، شملت قلعة مطرح في محافظة مسقط، وقلعة بهلا في محافظة الداخلية، وقلعة نخل في محافظة جنوب الباطنة، وكوت بيت العسكر بولاية طاقة، ومحمية وادي دوكة بولاية ثمرت في محافظة ظفار وهو أحد مواقع أرض اللبان المدرجة في قائمة التراث العالمي.

خلال المكتشفات جوانب مهمة من مجتمعات الصيد.

وتُنَفَّذ مسوحات في وادي مكلّا بر بمحافظة جنوب الشرقية وموقع الدقم بمحافظة الوسطى، بالتعاون مع بعثة أسترالية من جامعة لاتروب للموسم الثالث، وجرى الكشف عن أدلة بشرية ترجع إلى فترة العصر الحجري القديم في موقع وادي مكلّا بر بولاية صور، وعلاقة الاستيطان بالمناخ، إضافةً إلى أخذ عينات من موقع الدقم من أجل مقارنة المواقع الساحلية بالداخلية والكشف عن العصور الحجرية القديمة، التي يندر وجود دراسات مكثفة حول هذا العصر في عُمان.

وتقوم البعثة الإسبانية في موقع حلبان الأثري بولاية نخل في محافظة جنوب الباطنة بإجراء مسوحات أثرية للموسم الأول في الموقع بالتعاون مع معهد أبحاث العلوم الإنسانية الإسبانية في دراسة القبور الضخمة في الموقع، إضافةً إلى دراسة عمارتها وثقافتها وطقوس الدفن وطريقة استخدام هذه القبور، وإجراء مسح شامل للمنطقة وتوثيق أحد القبور بتقنية التصوير ثلاثي الأبعاد.

وأعلنت وزارة التراث والسياحة في ٢٠٢٢/١١/٧م عن اكتشاف أثري من العصر البرونزي المبكر بمنطقة دهوى في ولاية صحم بمحافظة شمال الباطنة، حيث تم الكشف عن خمسة مواقع أثرية مميزة تضم مستوطنات قديمة تعود بتاريخها إلى ما يسمى بثقافة أم

المتاحف نوافذ الأمجاد

إلى مراحل زمنية قديمة، إضافة إلى عشرات الآلاف من المقتنيات الأخرى تؤرخ لمختلف الحقب التاريخية لعمان، منذ بداية الاستيطان البشري وحتى الوقت الحاضر، من خلال برنامج منهجي ومتكامل للحفظ والصون.

ودشن المتحف الوطني في ٢٠٢٢/٥/١٢م في قاعة عصر النهضة، ركن السلطان قابوس ابن سعيد بن تيمور الذي ينقل الأبعاد المختلفة لشخصية السلطان الراحل - طيب الله ثراه - سلطاناً لعمان، ودوره كأيقونة سلام مع مختلف دول العالم، ويضم مجموعة منتقاة من المقتنيات الشخصية والهدايا المهداة للسلطان الراحل من بعض قادة الدول الشقيقة والصديقة، حيث

تعتبر سلطنة عُمان من الدول التي اهتمت بتراتها وكنوزها التاريخية والتراثية، وقد أدركت أهمية النهوض بالمتاحف، باعتبارها نوافذ ثقافية تطل على الأمم، ومفتاحاً لثقافة المجتمع.

ويعدّ المتحف الوطني الصرح الثقافي الأبرز في سلطنة عُمان، والمخصص لإبراز مكنونات تراثها الثقافي، منذ ظهور الأثر البشري في شبه الجزيرة العربية قبل نحو المليون عام، وإلى يومنا الحاضر، وقد أنشئ في ٢٠١٣/١١/٢٠ بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٣/٦٢)، وجرى الاحتفال بتدشينه في ٢٠١٥/١٢/١٥م، ويضمّ المتحف ما يزيد عن سبعة آلاف قطعة أثرية، أغلبها من المقتنيات النادرة التي تعود



المتاحف نوافذ ثقافية تطل على الأمم،
ومفتاحاً لثقافة المجتمع

ونماذج لبعض السفن العُمانية الفرنسية. وفي داخل قلعة صحار افتتح عام ١٩٩٣م متحفٌ يتناول الجوانب التاريخية للمدينة وعلاقاتها الثقافية والاقتصادية، وفي عام ٢٠٠٨م افتتح «متحف السيد فيصل بن علي».

وتشرف وزارة الدفاع على «متحف قوات السلطان المسلحة»، الذي افتتح في عام ١٩٨٨م في قلعة بيت الفلج بروي، ويضم المتحف مجموعة من المعروضات تحكي جوانب عسكرية مضيئة من التاريخ العُماني، ويطوف «متحف بوابة مسقط» بالزائر حول المراحل المختلفة لتطور ونمو مدينة مسقط من ميناء تجاري إلى عاصمة مزدهرة، كما يقف شاهداً على آثار مسقط وتاريخها.

ويضم «متحف أرض اللبان» الذي افتتح في ٢٠٠٧/٧/٢٣م، ضمن موقع البليد الأثري في محافظة ظفار، قاعة تاريخية تشمل ستة أقسام توثق تاريخ عُمان على مر العصور، وقاعة بحرية تنفرد بإبراز تاريخ عُمان البحري.

ويستعرض «متحف النفط والغاز» تاريخ تشكل النفط عبر مختلف الحقب والعصور ومراحل استخراجه عامة، ورحلة اكتشافه واستخراجه في سلطنة عُمان بشكل خاص، فيما يعرض «متحف العملات النقدية» الواقع ضمن مبنى البنك المركزي العُماني تسلسل تداول النقد في سلطنة عُمان، ويشتمل المتحف على الكثير من العملات النقدية القديمة والجديدة بما فيها العملات الورقية والمعدنية التي تم تداولها في الفترات الأولى لقيام الدولة الإسلامية.

يسلط الركن الضوء على حياة السلطان قابوس ابن سعيد بن تيمور - طيب الله ثراه - بدءاً بمولده ونشأته، وأبرز هواياته واهتماماته، ومرحلة دراسته الجامعية، مروراً بزوج فجر النهضة المباركة وتولييه مقاليد حكم البلاد، وتأسيسه لدولة المؤسسات والقانون، واهتمامه بتحقيق دمج الموروث والعصرنة، ودوره في بناء دولة عصرية تنعم بالسلام وتحقيق حياة أفضل للعُمانيين، ودوره كرمز للحكمة والسلام على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وبجانب المتحف الوطني، تشرف وزارة التراث والسياحة على عدة متاحف رسمية أخرى، منها «متحف التاريخ الطبيعي»، الذي افتتح عام ١٩٨٥م لعرض معالم البيئة العُمانية من خلال عروض التضاريس، والجيولوجيا، والنباتات، والحشرات، والحيوانات البرية والبحرية.

ويهدف «متحف الطفل» الذي افتتح في عام ١٩٩٠م إلى نشر المعارف في العلوم والتكنولوجيا، وعرض الاختراعات الحديثة، وتوصيل المعلومة العلمية بطريقة مبسطة وسهلة للطفل مما يتيح له استيعاب وفهم الدور الحيوي الذي يلعبه العلم في الحياة.

وفي عام ١٩٩٢م افتتح في مسقط «المتحف العُماني الفرنسي»، للاحتراف بالعلاقات العُمانية الفرنسية التي تعود إلى القرن الثامن عشر في المبنى الذي كان مقراً للقنصلية الفرنسية، ويتكون المتحف من ثماني قاعات، ويضم مجموعة من الوثائق التي تؤرخ للعلاقات العُمانية الفرنسية، إلى جانب الأزياء التقليدية في البلدين، وتشكيلة من المجوهرات والمتحف،

تتبوّأها «المدرسة السعيدية» في مسقط، كون تأسيسها كان الحدث الأهم في الحقبة الماضية.

وفي ٢٠٢١/١١/١م، تم افتتاح «مركز فتح الخير» الذي يعد محطة سياحية وتعليمية لزوار مدينة صور للتعرف على موروّثها من خلال خمس قاعات، وضمن المشروع تم ترميم أكثر من (٤٠٠) قطعة متنوعة تختص بتراث ولاية صور، وهي مقتنيات تتمثل في أدوات صناعة السفن، وأدوات الملاحة، وصور فوتوغرافية، وكتب ورسائل ومطبوعات، وأدوات منزلية، وملابس، وحلي، وأدوات ومواد حرفية وغيرها.

وتوجد متاحف خاصة مثل «متحف بيت الزبير» الذي افتتح عام ١٩٩٨م، ويضم مجموعة من المقتنيات والأزياء التي تمثل مختلف محافظات سلطنة عُمان، و«متحف المكان والناس»، الذي افتتح عام ٢٠١١م بجوار قلعة مطرح التاريخية، ويحتوي على مجموعة من الغرف تمثل فكرة البيت القديم منذ بداية الخمسينيات وحتى أواسط السبعينيات.

وفي ٢٠١٤/١/٨م جرى افتتاح «المتحف التعليمي» بالمدرسة السعيدية في مسقط، ويوثق المتحف مسيرة التعليم في سلطنة عُمان منذ فجر الإسلام وحتى وقتنا الحالي، ويأتي متناغماً وأهمية المكانة التي كانت ومازالت

شواهد حيّة لمسار التاريخ

بذلك رؤيتها في إرساء نظام وثائقي مبني على أسس علمية يسهم في تنظيم إدارة الوثائق بالجهات الحكومية، ويعمل على تطوير مجال الوثائق والنهوض به، والعمل على حسن استغلال وتشجيع البحث العلمي والإبداع الفكري والفني، مؤكدة في الوقت ذاته على أهمية إتاحة المواد الأرشيفية.

وتخزن هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية أكثر من ستة ملايين محفوظ بأنواعها الورقية والإلكترونية ومختلف أشكالها وأوعيتها، وهي في تزايد مستمر تعكس الجهود المبذولة فضلاً عن وثائق الجهات المعنية في سلطنة عُمان، ووثائق الأهالي والأسر، حيث بلغ عدد الوثائق التي تم التحصل عليها من الأهالي والأسر

تشكل الوثائق والمحفوظات شواهد حيّة لمسار التاريخ، ونتاج الفكر الإنساني في مجالات العلم والمعرفة بمختلف فنونها وفروعها، ولذلك أولت السلطنة هذا النتاج عناية خاصة، باعتباره يشكل ذاكرة غنية بما يحتويه من معارف وأفكار وقرارات واستدلالات توثق مسيرة العمل الوطني، وسعت هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية منذ تأسيسها بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٧/٦٠) إلى حفظ الوثائق والمحفوظات وجمعها وتصنيفها وأرشفتها عبر مختلف الحقب الزمنية، كما عملت على تطوير القطاع الوثائقي من خلال مجموعة من البرامج بما يتواءم مع تطور تقنيات الحفظ، مترجمة

التي أجريت حتى شهر سبتمبر ٢٠٢٢م (٥١٧) مقابلة، كما بلغ عدد الشخصيات التي تم مقابلتها (٥٠٩) شخصيات، بمجمّل (١٠٨٨) ساعة، ويتم تفريغ تلك المقابلات كتابيًا وفق ما جاءت في التسجيل ليتم تسهيل الاستفادة منها لاحقًا وفق الإجراءات المعتمدة.

ويعد الترميم إحدى المحطات المهمة التي تمرّ بها المحفوظات، حيث يتم من خلالها معالجة الوثائق بالطرق المناسبة لإعادتها إلى حالتها الطبيعية التي نشأت فيها أو قريبة منها وذلك بالمعالجة اليدوية والكيميائية، بعد أن تُدرس خصائصها ومكوناتها مثل نوع الورق والمادة المصنوعة منه، ونوع الأحبار المستخدمة، وقابليتها للتحلل، وقد بلغ عدد الصفحات التي تم ترميمها حتى شهر أكتوبر ٢٠٢٢م (٢٥٦٢٩٩) صفحة، تمثلت في ترميم (٨٠٢٠١) وثيقة، و(١٩٠٦) مخطوطات وكتب بواقع (١٦٩٠٥٠) ورقة و(١٣١) ملفًا، بواقع (٦٠٢٥) ورقة، و(٩٩) مطوية، علاوة على (٩٢٤) خريطة.

ما يقارب (٤٠٠) ألف وثيقة، فيما بلغ عدد المخطوطات أكثر (١٧٧) ألف نسخة.

وقد جسدت الهيئة وفق الاختصاصات المسندة إليها جوانب التعاون مع دول العالم من خلال تنظيمها لـ (٢٢) مؤتمرًا وندوة علمية، كما شكلت المعارض والمتاحف بمستوياتها ومجالاتها المختلفة نافذة بالغة الأهمية، حيث تعدّ المعارض الوثائقية أحد أهم الطرق المباشرة التي تربط الهيئة بجمهورها الخارجي والداخلي، حيث بلغ عدد المعارض التي نظمتها الهيئة أو شاركت فيها أكثر من (١٠٠) معرض وثنائي مختلف منها المحلية والدولية.

ونظرًا لأهميتها التاريخية والعلمية التي تحظى بها الذاكرة الشفوية «المروية» شرعت الهيئة منذ عام ٢٠١٢م بتسجيل وحفظ التاريخ الشفوي وقد تم إعداد وتجهيز استوديو خاص به وتزويده بكافة الوسائل السمعية والبصرية والتقنية اللازمة، ومنذ ذلك الحين قطعت الهيئة مسارًا متميزًا، وبلغ عدد المقابلات

مؤسسات لإثراء الحراك الثقافي

برعاية الثقافة والعلوم والفنون ودعمها، ويهدف إلى التعريف بالثقافة العُمانية، وتوثيق الروابط وأوجه التعاون مع المؤسسات الثقافية في الدول الأخرى، ونص المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢١/٦٩) على نقل تبعية مركز السلطان قابوس العالي للثقافة والعلوم إلى ديوان البلاط السلطاني.

يسهم «مركز السلطان قابوس العالي للثقافة والعلوم» بدوره في إثراء الحراك الثقافي والأدبي والفني الذي تشهده سلطنة عُمان، ويقوم المركز بموجب المرسوم السلطاني السامي رقم (٢٠١٢/٥٢)، القاضي بإنشاء المركز كهيئة ثقافية وعلمية، بالعديد من المهام والاختصاصات المرتبطة



معهد السلطان قابوس لتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها..
أداة فاعلة في تعزيز التواصل مع الشعوب الناطقة بغير العربية

الحضاري والإنساني، وهذه الجائزة سنوية يتم منحها بالتناوب دورياً كل سنتين، حيث تكون في عام جائزة محلية يتنافس عليها العُمانيون فقط، وتقديرية في عام آخر يتنافس فيها العُمانيون إلى جانب العرب.

وقد أعلنت الجائزة في ٢٠٢٢/١١/٩م، عن الفائزين في الدورة التاسعة المخصصة للعُمانيين في مجالات الجائزة الثلاثة، حيث فاز حارث بن محمد البطاشي في مجال تحقيق التراث العُماني عن فرع «الثقافة»، وفرقة «الدين المسرحية» في مجال الفرق المسرحية عن «فرع الفنون»، والكاتبة منى بنت حبراس السليمية في مجال المقالة عن فرع «الآداب». واستأنفت مسابقة السلطان قابوس للقرآن الكريم دورتها الثلاثين بمستوياتها السبعة بعد توقف دام عامين لدورتين متتاليتين، بسبب جائحة كوفيد١٩، وبلغ عدد المتقدمين للمسابقة (٢٨٨١) مشاركاً.

ويسعى «معهد السلطان قابوس لتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها» لتحقيق الأهداف المرجوة من إنشائه، واعتباره أداة فاعلة في تعزيز التواصل بين سلطنة عُمان والشعوب الناطقة بغير العربية، وتوثيق الروابط وتقوية الأواصر بين ثقافتها المتنوعة، وقد استقبل المعهد في عام ٢٠٢٢م (٨٨) دارساً ودارسة من مختلف دول العالم، مع إعداد برامج خاصة لهم خلال فترة دراستهم بالمعهد.

وفي شأن الجوائز التي يشرف عليها مركز السلطان قابوس العالي للثقافة والعلوم، تعد «جائزة السلطان قابوس للثقافة والفنون والآداب» واحدة من أهم الجوائز في الوطن العربي التي تحثي بالمتقنين والفنانين والأدباء العُمانيين والعرب، تقديرًا لإسهاماتهم الحضارية في تجديد الفكر والارتقاء بالوجدان الإنساني ثقافياً وفنياً وأدبياً باعتبارها سبيلاً لتعزيز التقدم

العسكرية (من عُمان والعالم)، ومهرجان (الموسيقى الشعبية)، وأمسيات للإنشاد والمديح الصوفي.

وفيما أسهم «النادي الثقافي» في تنشيط الحركة الثقافية في سلطنة عُمان، من خلال الموامة بين مختلف الفعاليات الأدبية والثقافية والفكرية والعلمية التي تخدم توجهات المثقف وتفتح المجال له للتواصل مع رموز بارزة محلياً ودولياً، وضع «مركز الدراسات الحضارية» الذي أنشئ مع هيئة وزارة الثقافة والرياضة والشباب، استراتيجيته على عدة محاور أساسية، هي: البحث في الحضارة العُمانية وعناصرها الثقافية، مع التركيز على الإنتاج العلمي الذي لم يسلط عليه الضوء، وإعادة البناء المعرفي وفق أسس موضوعية، والاهتمام بالباحثين وتمكينهم، والعمل على تنشئة جيل مقتدر على التخصص في مجال الثقافة عموماً والحضارة العُمانية خصوصاً.

وبدورها أثرت «الجمعية العُمانية للكتاب والأدباء» الساحة الثقافية بمجموعة من الفعاليات والمؤتمرات والندوات وتكريم الأدباء، ونشر الإصدارات والكتب التي بلغت خلال العام ٢٠٢٢م، (٤٩) إصداراً أدبياً جديداً متنوعاً بين الشعر والرواية والقصة والمسرح والمقالات والبحوث العلمية والدراسات النقدية والتاريخ الاقتصادي والاجتماعي لسلطنة عُمان، وأدب الطفل.

هذا إلى جانب «مسابقة الإبداع الثقافي السنوية» التي نالت اهتماماً أكبر ومشاركات أوسع بين صفوف الكتّاب والأدباء في سلطنة عُمان، وتعززت مكانتها بين المسابقات والجوائز الثقافية في سلطنة عُمان.

وانطلاقاً من أهمية القراءة للشباب للتغذية الفكرية والعلمية؛ تأتي «مسابقة اقرأ للناشئة» في كل عام لإثراء أوقات الشباب وحثهم وتعويدهم على ارتياد المكتبات، وغرس مفاهيم القراءة وتعزيزها لديهم، وترسيخ مبادئ وقيم المواطنة الصالحة وحب الوطن، وقد تم توسيع نطاق المشاركة في المسابقة جغرافياً ليصل عدد مراكز المسابقة إلى (١٢) مركزاً، موزعة على جميع محافظات سلطنة عُمان، حيث بلغ عدد المتقدمين للمسابقة في ٢٠٢٢م، (٢٦٥٢) مشاركاً.

وتعد «دار الأوبرا السلطانية مسقط» جسراً وطيداً للحوار بين الثقافات والمجتمع وفئاته المختلفة من جهة، وبين سلطنة عُمان والعالم من جهة أخرى، تجسيداً لرؤية المغفور له بإذن الله تعالى جلالة السلطان قابوس بن سعيد بن تيمور - طيب الله ثراه - من أجل إرساء القيم العُمانية الأصيلة، والهوية العربية والإسلامية لعُمان، ومن أجل تخريج جيل واعد ومنفتح على ثقافات العالم، ومدركٍ لتنوعها وأهميتها.

وبناء على هذه الرؤية، تسعى برامج، وفعاليات الدار في كل موسم من مواسمها لتحقيق إضافات، ونقلات نوعية، فلم تعد أنشطة الدار تقتصر على العروض، بل تلهم الجمهور وتغذي الإبداع ببرامج مبتكرة؛ تعزز الحيوية الثقافية وتطلق العنان للمواهب، وتروج للسياحة الثقافية، وتنشط التعاون والتبادلات العالمية.

واستهلت «دار الأوبرا السلطانية مسقط» في ٢٠٢٢/٩/٢٢م موسمها (٢٠٢٢ - ٢٠٢٣)، الذي تضمن (٤٣) إنتاجاً فنياً تنوعت بين حفلات سيمفونية، وعروض أوبرالية عالمية ومسرحيات موسيقية وغنائية، بجانب عرض الموسيقى



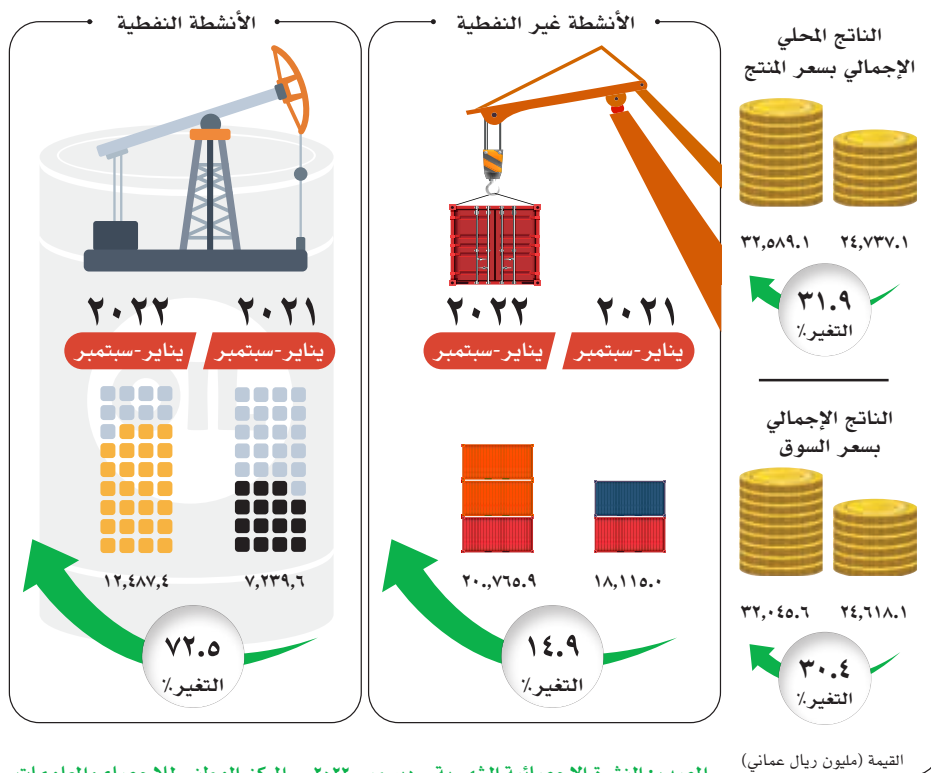
الاقتصاد العُماني.. آفاق جديدة من النمو المستدام

عددا من السياسات المالية والاقتصادية التي ساهمت في تحسن أداء الاقتصاد الوطني في الوقت الذي ركزت فيه الحكومة على دعم جهود التعافي الاقتصادي من جائحة كوفيد - ١٩ وتقليل تأثيراتها على الأنشطة الاقتصادية وعلى سوق العمل والتشغيل، كما ركزت على الاستغلال الأمثل لعائدات النفط والغاز وتحفيز القطاع الخاص وزيادة الاستثمارات وتسريع إنشاء عدد من المشروعات التنموية وضبط مستويات الدين العام وتحسين كفاءة الإنفاق.

اتسم أداء الاقتصاد العماني في عام ٢٠٢٢ بتحقيق مستويات مرتفعة من النمو في مختلف المؤشرات الاقتصادية وسط أداء جيد للمالية العامة، وتحسّن التصنيف الائتماني، وارتفاع الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع الإيرادات النفطية وغير النفطية، وازدهار التجارة الخارجية، وتحسّن أداء سوق العمل والتشغيل، والتحكم في التضخم عند مستويات آمنة ومقبولة عند ٢.٨٪ بنهاية نوفمبر من العام نفسه. وجاء هذا الأداء مدفوعا باتخاذ سلطنة عمان

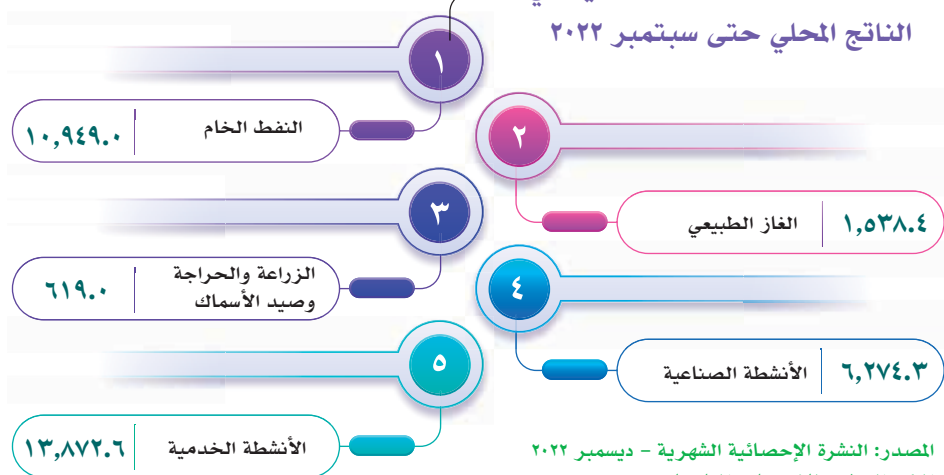


النتائج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حتى سبتمبر ٢٠٢٢ م



مساهمة القطاعات الاقتصادية في

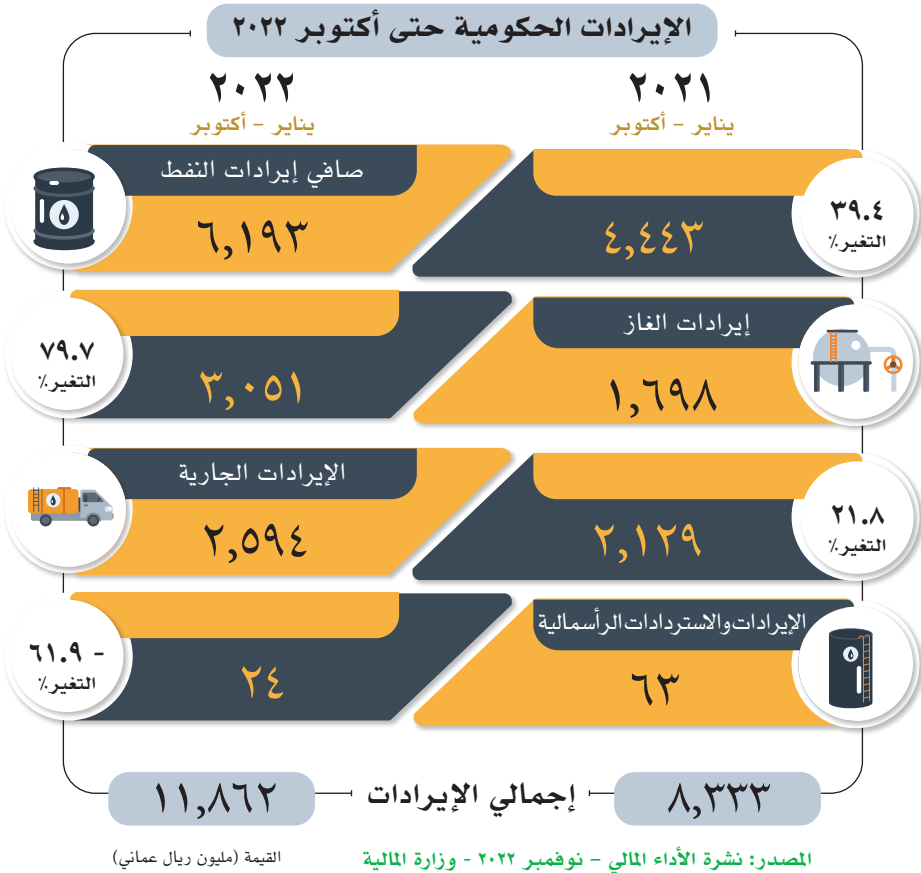
النتائج المحلي حتى سبتمبر ٢٠٢٢



الإيرادات الحكومية والإنفاق العام

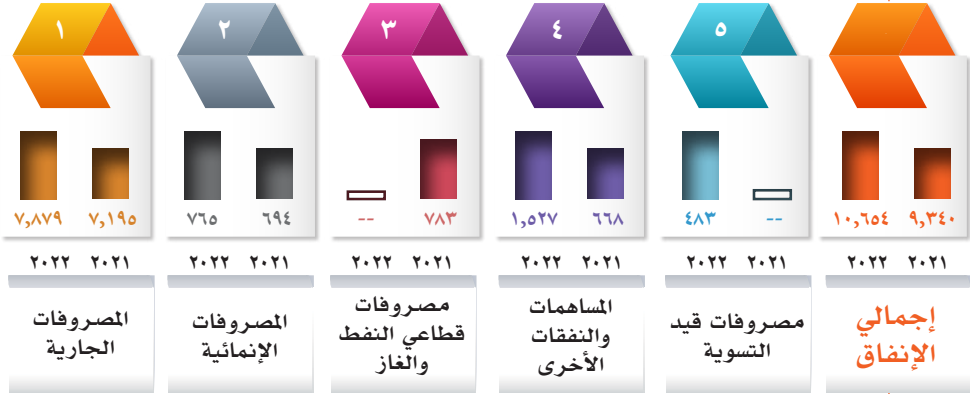
إنفاقها ليصعد حتى أكتوبر إلى ١٠.٦ مليار ريال عماني مقابل ٩.٣ مليار ريال عماني في الفترة المماثلة من عام ٢٠٢١ مسجلا زيادة بنسبة ١٤٪، وسجلت الميزانية العامة للدولة بنهاية أكتوبر ٢٠٢٢ فائضا ماليا بلغ حوالي مليار و٢٠٨ ملايين ريال عماني مقارنة بعجز بلغ مليار ريال عماني في الفترة المماثلة من عام ٢٠٢١.

سجلت الإيرادات الحكومية في الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠٢٢ أداء جيدا لتصعد إلى ١١.٨ مليار ريال عماني مقابل ٨.٣ مليار ريال عماني في الفترة المماثلة من عام ٢٠٢١، متجاوزة بذلك الإيرادات المستهدفة في موازنة عام ٢٠٢٢ والبالغة حوالي ١٠.٦ مليار ريال عماني. وقد رفعت سلطنة عمان في عام ٢٠٢٢ مستوى



الإنفاق العام حتى أكتوبر ٢٠٢٢

القيمة (مليون ريال عماني)



المصدر: نشرة الأداء المالي - نوفمبر ٢٠٢٢ - وزارة المالية

الدَّين العام

صكوك محلية للتداول في بورصة مسقط بتكلفة منخفضة نسبياً، وقد أدت هذه الجهود إلى تخفيض الدَّين العام، وتوفير فوائد واجبة السداد بقيمة ١٢٧ مليون ريال عماني من خدمة الدَّين المستقبلية، وتعزيز ثقة المستثمرين في الاقتصاد العماني، وتحسين النظرة المستقبلية والتصنيف الائتماني لسلطنة عمان.

قامت سلطنة عمان في الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠٢٢ بسداد قروض عالية التكلفة بهدف تقليص الدَّين العام ليتراجع بنهاية شهر أغسطس ٢٠٢٢ إلى ١٨.٤ مليار ريال عماني بانخفاض ٢.٤ مليار ريال عماني عن مستواه في نهاية عام ٢٠٢١.

وشهد عام ٢٠٢٢ إعادة شراء بعض السندات السيادية بأقل من قيمة إصدارها، وإصدار

التصنيف الائتماني

لضبط الأداء المالي وتخفيض الدَّين العام وسط ارتفاع أسعار النفط وتحسن المؤشرات المالية.

قامت وكالات التصنيف الائتماني خلال عام ٢٠٢٢ برفع التصنيف الائتماني لسلطنة عمان نظراً للمبادرات والإجراءات التي اتخذتها

التصنيف الائتماني لسلطنة عمان خلال عام ٢٠٢٢



الاستثمار الأجنبي المباشر

بنسبة ٤٦.١٪ عن مستواه في الفترة المماثلة من عام ٢٠٢١. وبلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الصناعات التحويلية ١.٧ مليار ريال عماني مقارنة بـ ١.٥ مليار ريال عماني في الفترة المماثلة من عام ٢٠٢١.

ارتفع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عمان بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠٢٢ بنسبة ١٠.٤٪ ليلعب ١٨.١٤ مليار ريال عماني، وبلغ حجم التبادل التجاري بين سلطنة عُمان ودول العالم ٣٠.٤ مليار ريال عماني حتى سبتمبر من عام ٢٠٢٢ مسجلا ارتفاعا

رؤية عمان ٢٠٤٠

الرؤية التي تم إعدادها بمشاركة مجتمعية واسعة إلى تحقيق مزيد من الرفاه الاجتماعي والتنمية الاقتصادية والانتقال بالاقتصاد من مرحلة الاعتماد على النفط إلى اقتصاد أكثر تنوعا يقوم على المعرفة.

تعد رؤية عُمان ٢٠٤٠ المرجع الوطني للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي لسلطنة عمان خلال الفترة من ٢٠٢١ وحتى ٢٠٤٠، ومنها تنبثق الاستراتيجيات الوطنية القطاعية والخطط الخمسية للتنمية، وتهدف



المؤشرات الدولية المستهدفة في رؤية عمان ٢٠٤٠

مؤشر الابتكار العالمي



مؤشر التنافسية العالمية



مؤشر التنافسية العالمية - ريادة المهارات



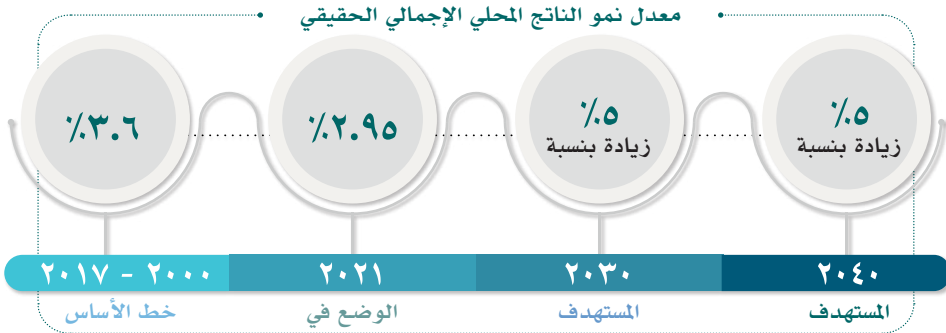
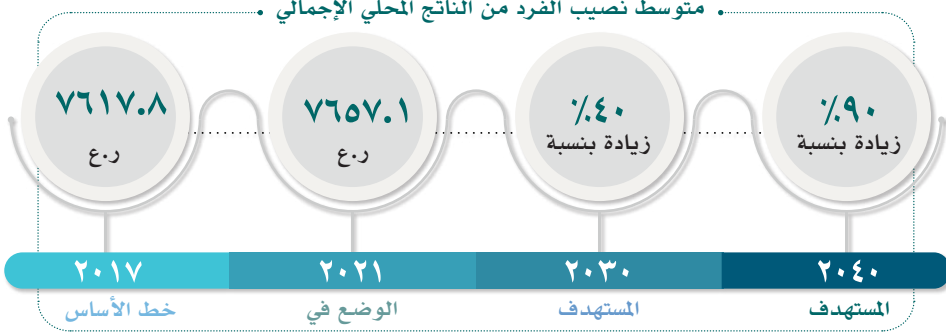
مؤشرات الحوكمة العالمية - الكفاءة الحكومية



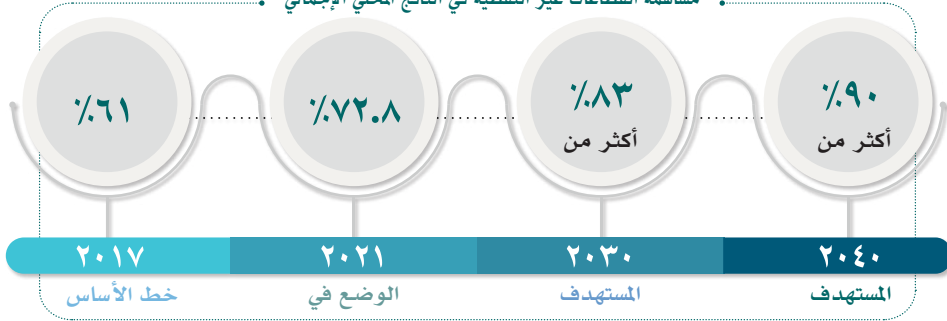
مؤشر الأداء البيئي



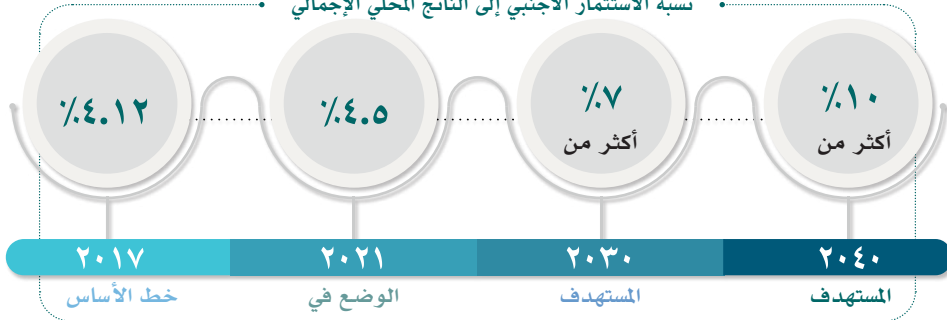
المؤشرات الوطنية المستهدفة في رؤية عمان ٢٠٤٠



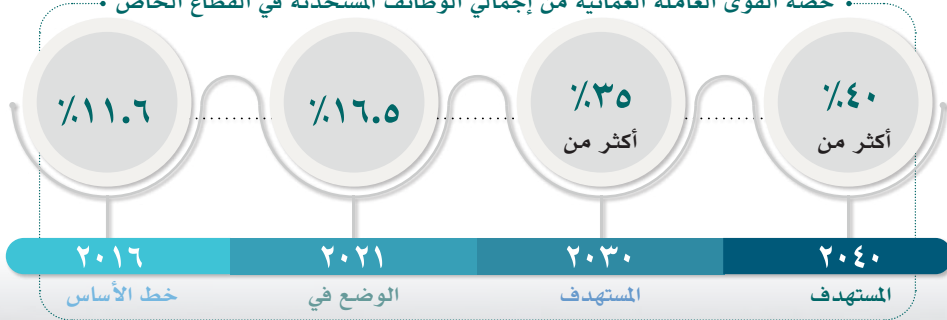
• مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي •



• نسبة الاستثمار الأجنبي إلى الناتج المحلي الإجمالي •



• حصة القوى العاملة العمانية من إجمالي الوظائف المستحدثة في القطاع الخاص •



جهاز الاستثمار العماني

ويستثمر الجهاز في أكثر من ٤٠ دولة حول العالم عبر فئتين، الأولى تتضمن استثمارات الأسواق العامة كالأسهم العالمية، وسندات الدخل الثابت، والأصول قصيرة الأجل، وتتضمن الفئة الثانية استثمارات الأسواق الخاصة كالاستثمارات الخاصة في المشروعات العقارية، والخدمات اللوجستية، والقطاع الخدمي، والتعدين، والمشروعات الصناعية، والتكنولوجيا، والبنية الأساسية، والغذاء، والرعاية الصحية.

قام جهاز الاستثمار العماني خلال عام ٢٠٢٢ بتحديد خطة عمله للفترة من ٢٠٢٢ وحتى عام ٢٠٢٦، وتركز الخطة على تفعيل أداء مختلف الشركات التابعة للجهاز وتحسين إنتاجيتها وزيادة استثماراتها للمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي والموازنة العامة للدولة، وقد بلغ العائد السنوي للجهاز منذ تأسيسه حوالي ١٠.٣٪.



جهاز الاستثمار العماني أسهم في إدارة استثمارات سلطنة عُمان وتنميتها وتحقيق احتياطات ووفورات مالية

أولويات جهاز الاستثمار العماني للفترة من ٢٠٢٢ - ٢٠٢٦

١ تحقيق الاستدامة المالية وتعزيز الربحية وزيادة إسهامات قطاعات السياحة والزراعة والثروة السمكية والتكنولوجيا.

٢ زيادة النمو لعدد من القطاعات الاستثمارية المنتقاة.

٣ الإسهام في الناتج المحلي الإجمالي.

٤ استقطاب المستثمرين من القطاع الخاص من خلال الاستثمارات الجديدة والتخارج من الاستثمارات القائمة والتخصيص.

٥ تخصيص أكثر من ٢٠ من الأصول لتحقيق عوائد تقدر بـ ٢.٦ مليار ريال عماني.

٦ الإسهام في القيمة المحلية المضافة.

٧ التضافر والتكامل بين الشركات في أكثر من ١٠٠ بند تتعلق بسلسلة التوريد، والتحول الرقمي، والموارد البشرية، والأرباح.

٨ تطبيق هيكلية الحوكمة والشفافية من خلال إصدار ميثاق حوكمة الشركات المرتبطة بجهاز الاستثمار العماني.

أهداف واختصاصات المحافظ الاستثمارية التابعة لجهاز الاستثمار العماني

أولاً: محفظة التنمية الوطنية

تختص ب: إدارة جميع الأصول والشركات المحلية التي يزيد عددها على ١٦٠ شركة

أهدافه

مساعدة الموازنة العامة للدولة
عبر توزيعات الأرباح، وعائدات
التخصيص، وإدارة الخزينة.

الإسهام في نمو
الاقتصاد العماني
وتطويره.

ثانياً: محفظة الأجيال

تتكون من: الأصول الخارجية وبعض الأصول المحلية بمختلف الأدوات كالأسواق
العامة والخاصة والعقارات

أهدافه

تحقيق أكبر قدر من العوائد للأجيال المستقبلية

القطاع المصرفي

أكتوبر من عام ٢٠٢١، وارتفع رصيد الائتمان
الممنوح من القطاع المصرفي من ٢٧.٨ مليار
ريال عماني إلى ٢٨.٩ مليار ريال عماني،
وشهد العديد من المؤشرات الأخرى تطورات
إيجابية.

سجل القطاع المصرفي العماني خلال عام
٢٠٢٢ نمواً في عدد من مؤشرات، فقد
ارتفعت الودائع بنهاية أكتوبر إلى ٢٥.٦ مليار
ريال عماني مسجلة زيادة بأكثر من ٤٠٠
مليون ريال عماني عن مستواها في نهاية

مؤشرات القطاع المصرفي حتى أكتوبر ٢٠٢٢

١

١ مليار ريال عماني:
رأسمال البنك المركزي
العماني

٢

٢٨.٩ مليار ريال عماني:
إجمالي الائتمان الممنوح
من القطاع المصرفي.

٣

٢٤.١ مليار ريال عماني:
الائتمان الممنوح للقطاع
الخاص.

٤

٥.٣ مليار ريال عماني: رصيد
التمويل الممنوح من قبل
البنوك والنوافذ الإسلامية.

٥

٢٥.٦ مليار ريال عماني:
إجمالي الودائع لدى
القطاع المصرفي.

٦

٣٨.٥ مليار ريال عماني:
إجمالي أصول البنوك
التجارية التقليدية.

٧

٦.٤ مليار ريال عماني:
إجمالي أصول البنوك
والنوافذ الإسلامية.

٨

١.٦ مليار ريال عماني:
النقد المتداول.

٩

٢٠ مليار ريال عماني:
عرض النقد بمعناه
الواسع (M2).

مقابل ٢٥٢,٥ مليون ريال عماني في عام ٢٠٢١،
و ٣٩٢.٢ مليون ريال عماني في عام ٢٠٢٠.

قام مجلس المناقصات في عام ٢٠٢٢ بإسناد
مشروعات بتكلفة ٥٠٥.٣ ملايين ريال عماني

أبرز ١٠ مناقصات تم إسنادها من قبل مجلس المناقصات في عام ٢٠٢٢

٢
توريد أدوية ولقاحات وأمصال
لوزارة الصحة

٥٢,١٠٦,٨٥٥

١
توفير خدمات التمويل والتغذية
وخدمات النظافة والغسيل ومكافحة
الحشرات للمستشفيات والمجمعات والمراكز
الصحية التابعة لوزارة الصحة

٥٩,٩٨٠,١٨٤

٤
تصميم وتنفيذ ١٣ مدرسة
في مختلف محافظات سلطنة
عمان

٢٦,٧٨٠,٠٠٠

٣
إنشاء سد الحماية من مخاطر
الفيضانات على الخانق الجبلي
بوادي عدي بولاية العامرات
بمحافظة مسقط

٣٨,٦٦٠,٠٢٣

٦
إنشاء المختبر المركزي للصحة
العامة

١٨,٢١٤,٦٩٧

٥
توريد وتصميم وتركيب النظام
المالي الحكومي لمدة (٥ سنوات)
لوزارة المالية

٢١,٣٤٥,٣٥٣

٨
تجديد اتفاقية مايكروسوفت
للمؤسسات الحكومية لمدة ٣
سنوات (٢٠٢١ - ٢٠٢٤)

١٦,٥٤٦,٤١٥

٧
مشروع رصف طريق
(هرويب - متين) بمحافظة ظفار

١٧,٣٩٨,٣٣٤

١٠
صيانة الطرق الإسفلتية
بمحافظة الداخلية لمدة ٥ سنوات

١٣,٧٢١,١٩٩

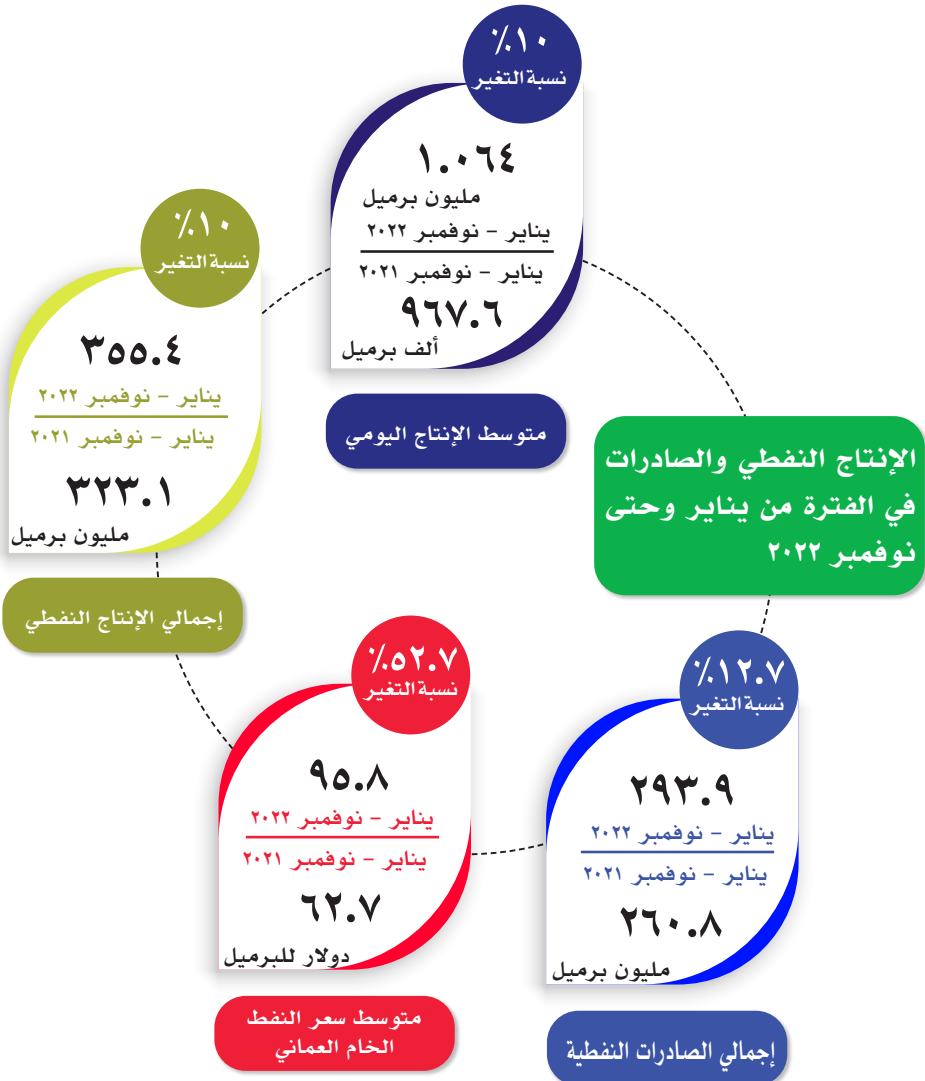
٩
إنشاء مستشفى محوت
بمحافظة الوسطى

١٣,٩٢٠,٦٨٦

قطاع النفط والغاز

وقد شهد عام ٢٠٢٢ العديد من الجهود لتنمية القطاع من خلال تنفيذ المسوحات الاستكشافية وزيادة عدد الآبار المنتجة، مع الاستثمار في مشروعات القيمة المحلية المضافة.

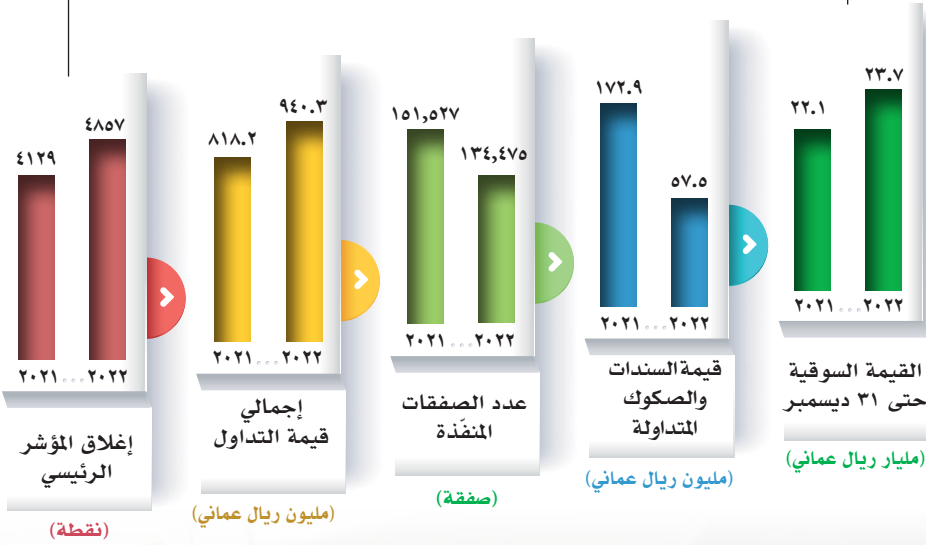
يعتبر قطاع النفط والغاز داعما رئيسيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في سلطنة عمان، ويبلغ إجمالي الاحتياطي النفطي ٤.٨ مليار برميل فيما تبلغ احتياطات الغاز الطبيعي ٢٣ تريليون قدم مكعب.



بورصة مسقط

سجلت بورصة مسقط في عام ٢٠٢٢ أفضل أداء سنوي في ٥ سنوات لترتفع قيمة التداول إلى نحو ٩٤٠.٣ مليون ريال عماني مقابل ٨١٨.٢ مليون ريال عماني في عام ٢٠٢١، و٤٤١ مليون ريال عماني في عام ٢٠٢٠. وارتفع المؤشر الرئيسي للبورصة بنسبة ١٧.٦٪ وأغلق على ٤٨٥٧ نقطة مسجلا صعودا بـ ٧٢٧ نقطة.

المؤشرات الرئيسية لبورصة مسقط بنهاية عام ٢٠٢٢

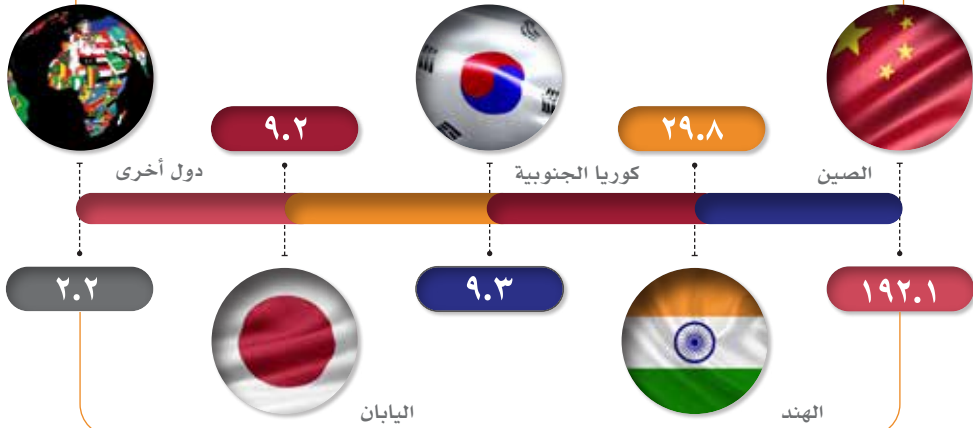


المؤشرات الرئيسية لقطاع التجارة حتى سبتمبر ٢٠٢٢



الشركاء التجاريون لسلطنة عمان حتى سبتمبر ٢٠٢٢

أولاً: الدول المستوردة للنفط العماني

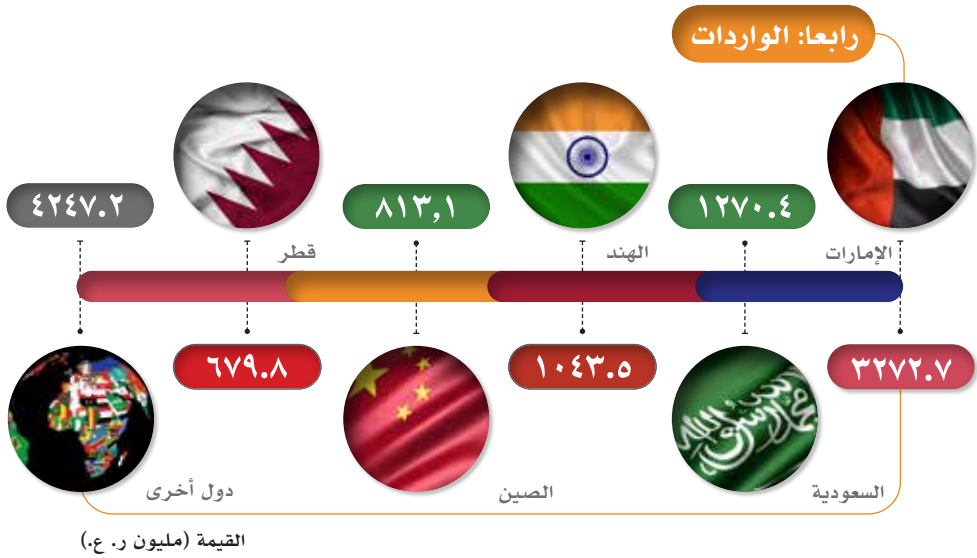
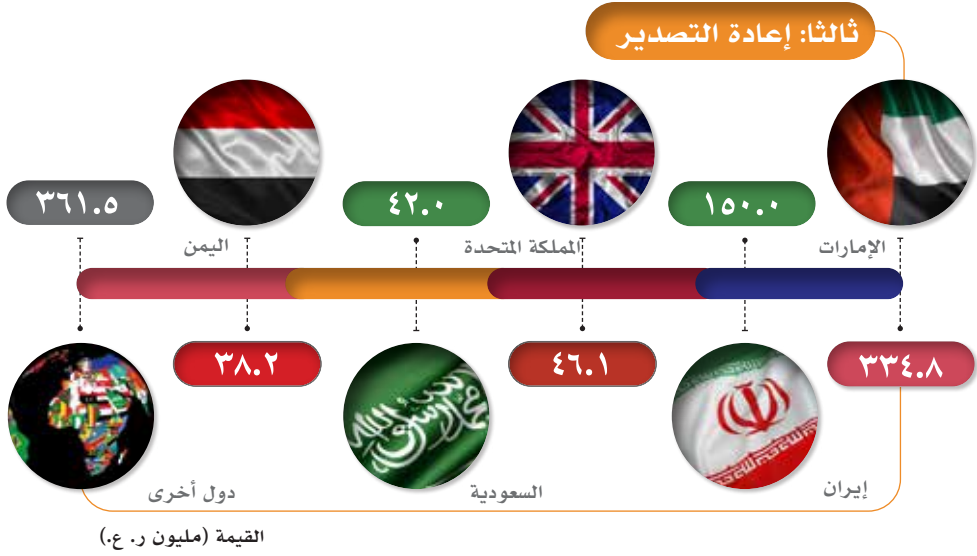


الكمية (مليون برميل)

ثانياً: الصادرات العمانية غير النفطية



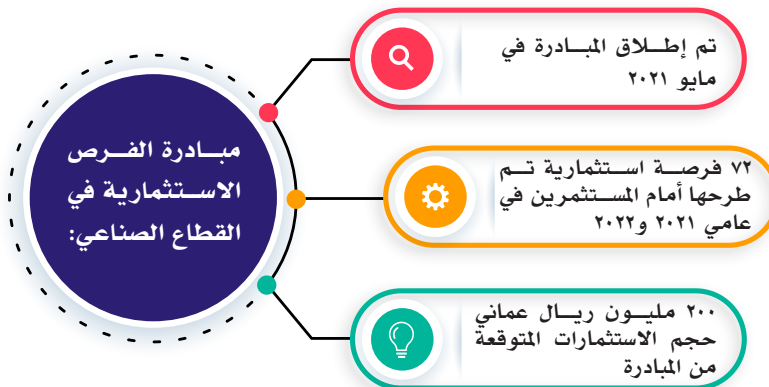
القيمة (مليون ر.ع.)



قطاع الصناعة

المبادرات الهادفة لتعزيز أداء القطاع الصناعي، كما يتم سنويا تنظيم عدد من المعارض الخارجية لفتح أسواق جديدة للصناعات العمانية، وتعتبر جائزة السلطان المعظم للإبداع الصناعية التي يتم تنظيمها كل عامين إحدى المبادرات التي تستهدف تشجيع الصناعات العمانية ورفع كفاءتها.

تركز خطط سلطنة عمان على زيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي وتوفير فرص العمل للمواطنين، وقد تم في عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢ إطلاق عدد من المبادرات لتنمية القطاع الصناعي وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. ويتم سنويا تنظيم الحملة الترويجية الوطنية «صنع في سلطنة عمان» التي تعد إحدى



الفرص الاستثمارية المتاحة



الأهداف



المناطق الاقتصادية والحرّة

البالغة ٢٠٠٠ كم مربع، وقد تم تأهيلها لاستقطاب مختلف الاستثمارات في قطاعات اقتصادية متنوعة، كما تم إنشاء مناطق حرّة في كل من صحار وصلالة والمزيونة، وخلال عام ٢٠٢٢ صدر المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٢/١٠) بإنشاء مناطق حرّة في مطار مسقط الدولي ومطاري صحار وصلالة.

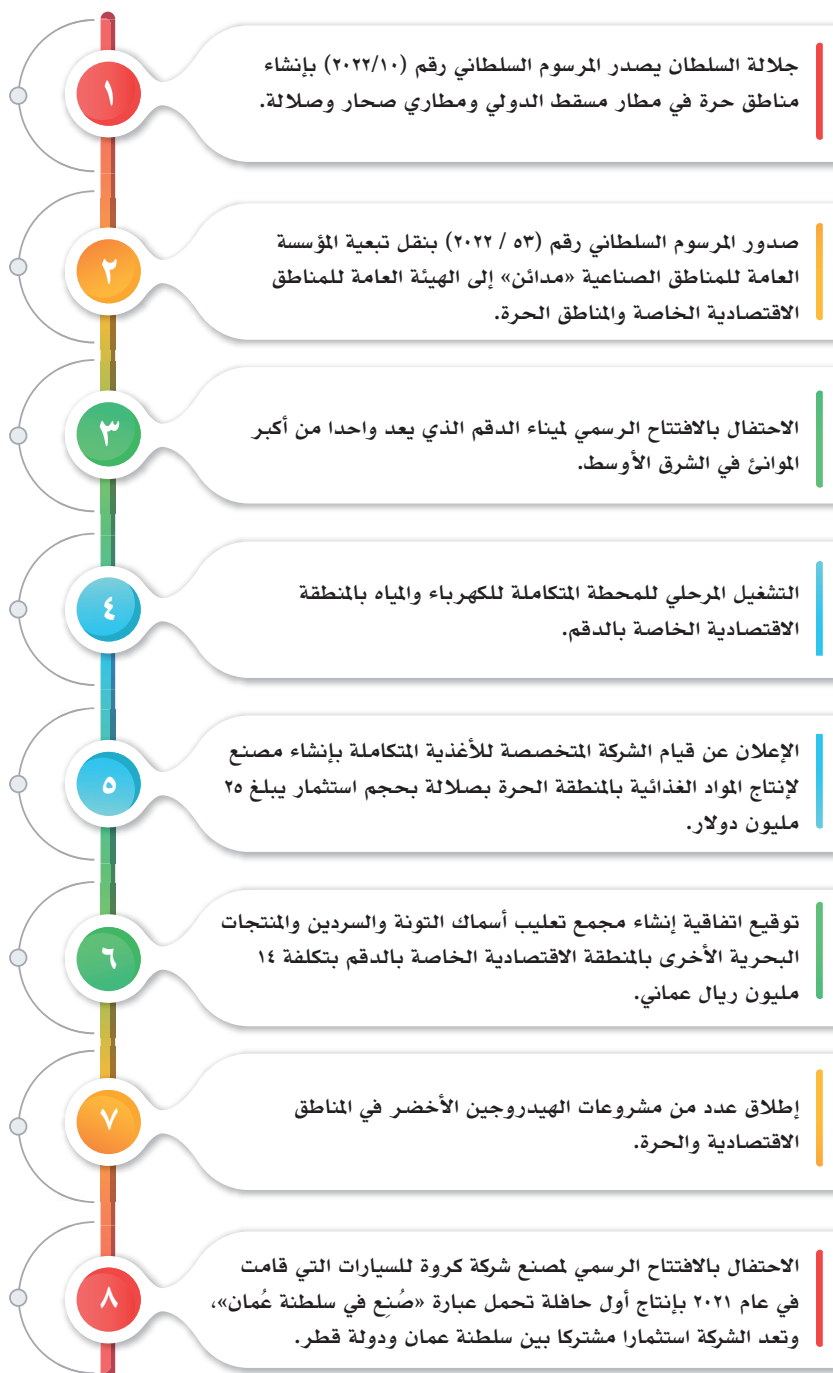
شهدت سلطنة عمان خلال السنوات الماضية إنشاء عدد من المناطق الاقتصادية والحرّة بهدف استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع رؤوس الأموال المحلية على الاستثمار فيها. وتعد المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم أكبر المناطق الاقتصادية والحرّة من حيث مساحتها



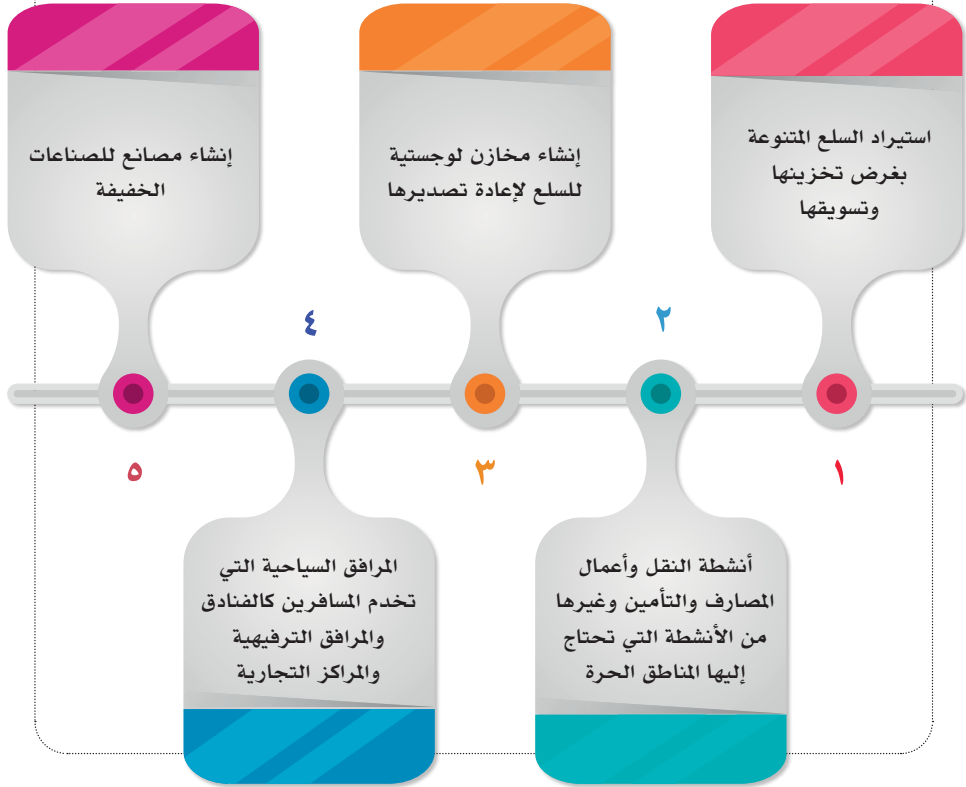
أسهمت المناطق الاقتصادية والحرّة في تعزيز القدرة التنافسية لسلطنة عمان وجذب وتطوير الاستثمارات



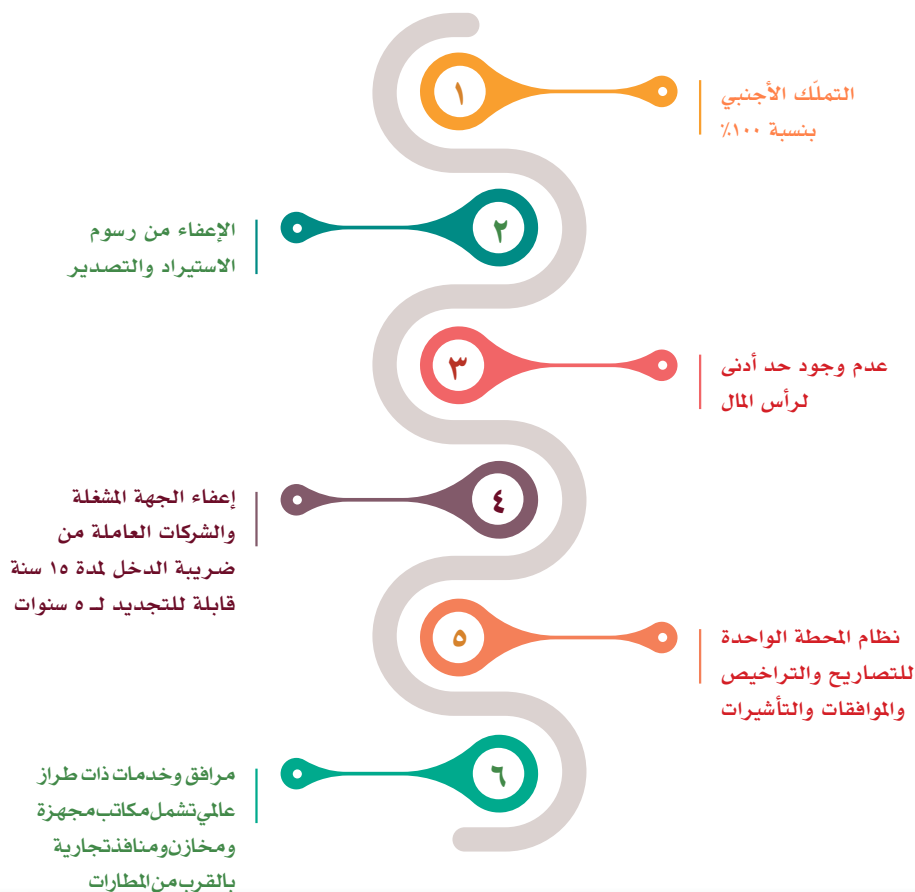
أبرز التطورات في المناطق الاقتصادية والحرّة خلال عام ٢٠٢٢



• إنشاء مناطق حرة في مطار مسقط الدولي ومطاري صحار وصلالة •
الأنشطة الاقتصادية المتوقع توطئها في المناطق الحرة بالمطارات



الحوافز والامتيازات المقررة للمناطق الحرة بالمطارات



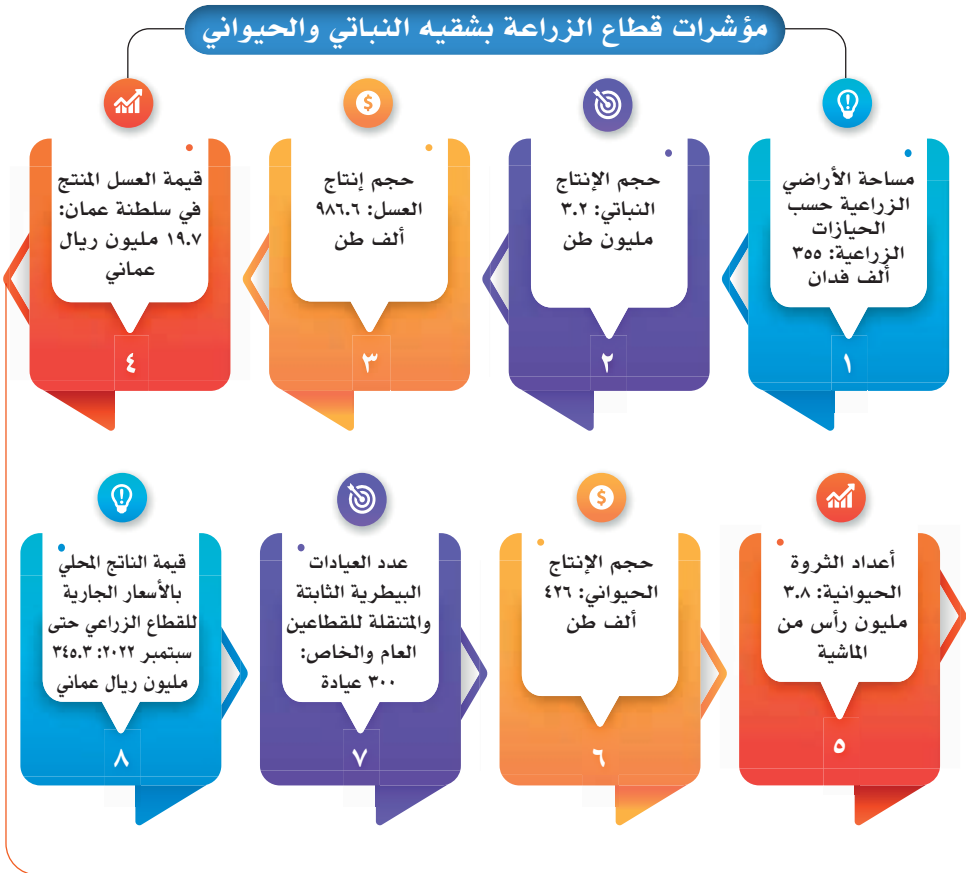
مدينة خزائن الاقتصادية



الثروة الزراعية والسمكية

الثروة السمكية.
وقد حصلت سلطنة عمان على المركز الأول عربيا في مؤشر إمكانيات الحصول على الغذاء، والمركز الثالث عربيا في مؤشر جودة وسلامة الغذاء؛ وفقا لتقرير الأمن الغذائي العربي ٢٠٢١ الصادر عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

تعد قطاعات الأسماك والثروة الزراعية بشقيها النباتي والحيواني أحد المرتكزات الأساسية للاقتصاد الوطني وتلعب دورا رئيسيا في تحقيق الأمن الغذائي، كما توفر هذه القطاعات فرصا عديدة أمام المواطنين للعمل فيها سواء في مجال الإنتاج الزراعي وتربية الماشية أو في مجال الصيد الحرفي والأنشطة المرتبطة بقطاع



محاور استراتيجية الأمن الغذائي

تركز الاستراتيجية على
توفير السلع الغذائية
الأساسية

١

العمل على تحقيق
الاستقرار لمختلف السلع
الغذائية

٢

تطوير السياسات
والتشريعات الوطنية
المرتبطة بقطاع الأمن
الغذائي

٣

إنشاء نظام معلومات
وطني متكامل للأمن
الغذائي

٤

تفعيل الشراكة بين
القطاع العام والقطاع
الخاص لتعزيز الأمن
الغذائي خلال فترات
الطوارئ أو التقلبات
الدورية في العرض
والطلب بالأسواق العالمية

٥

رفع فعالية وكفاءة
تخزين السلع والمواد
الغذائية الأساسية
وتدوير المخزون

٦

مؤشرات قطاع الثروة السمكية

يعتبر القطاع السمكي من القطاعات الرئيسية المساهمة في التنوع الاقتصادي

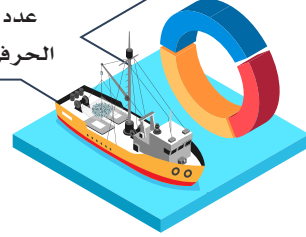
عدد الصيادين الحرفيين:
٥٨ ألف صياد



عدد سفن الصيد
الحرفي: ٦٨٨ سفينة صيد

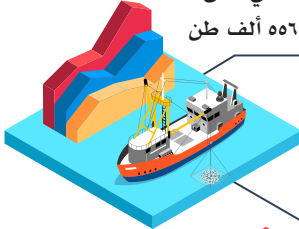


عدد قوارب الصيد
الحرفي: ٢٥ ألف قارب



عدد سفن الصيد التجاري:
٢٣٧ سفينة صيد ساحلي
و ٣٣ سفينة صيد تجاري

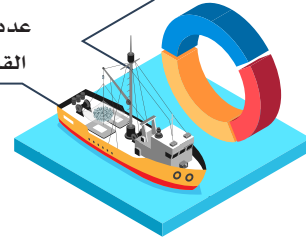
كمية الإنتاج السمكي حتى
أكتوبر ٢٠٢٢ : ٥٥٦.١ ألف طن



قيمة الإنتاج السمكي
حتى أكتوبر ٢٠٢٢ : ٣٣٩.٥ مليون ريال عماني



عدد موانئ الصيد
القائمة: ٢٥ ميناء



قيمة الناتج المحلي بالأسعار الجارية لقطاع صيد
الأسماك حتى سبتمبر ٢٠٢٢ : ٢٧٣.٧ مليون ريال عماني





مرافق حديثة وبيئة مستدامة

المتحدة مستوى الاهتمام بكل ما من شأنه تعزيز التنمية المستدامة في البلاد. ووفقا للتقارير العالمية فإن سلطنة عمان حافظت على مستويات مرتفعة من الأداء في مجال التنمية المستدامة وحصلت على تقييم مرتفع في مختلف الأهداف ذات الصلة بذلك.

تبذل سلطنة عمان جهودا حثيثة لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويعكس حصول سلطنة عمان على المركز الأول خليجيا والرابع عربيا في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفق تقرير التنمية المستدامة ٢٠٢٢ الصادر عن الأمم

إنجازات بيئية متنوعة في عام ٢٠٢٢



الإسكان والتخطيط العمراني

إلى توفير بدائل متنوعة من الوحدات السكنية وبأحجام متفاوتة للمواطنين المستحقين لقطع الأراضي السكنية على أن تكون الأولوية لسكان الولاية والمناطق القريبة من المشروع؛ مع مراعاة الأقدمية في تقديم طلب الأراضي، وأن يكون طلب الأراضي السكنية المطلوبة في محافظة مسقط أو محافظة جنوب الباطنة.

تقوم منهجية الإسكان والتخطيط العمراني في المرحلة الحالية على التطوير الشامل للانتقال بخدمات الإسكان والتخطيط العمراني إلى مراحل متقدمة تركز على مفهوم صناعة المكان.

ويعتبر حيّ النسيم بولاية بركاء بمحافظة جنوب الباطنة أول حيّ من نوعه ضمن المبادرة الوطنية للأحياء السكنية التي تهدف

أهداف مبادرة الأحياء السكنية



تحقيق أهداف ومتطلبات الاستراتيجية العمرانية ورؤية عمان ٢٠٤٠ الرامية لإيجاد مدن وقرى مستدامة تلبي تطلعات قاطنيها.



احتضان بدائل وحلول متنوعة لتوفير المسكن الملائم لشرائح المجتمع بموجب التشريعات الصادرة في هذا الشأن.



توفير الخدمات الأساسية ونموذج مبتكر كبداية في سياسة منح الأراضي لمواكبة متطلبات المجتمع.



تعزيز دور القطاع الخاص وإشراكه في المساهمة ببناء تلك المجتمعات العمرانية المتكاملة والمستدامة.

النشاط العقاري في الفترة من يناير حتى سبتمبر ٢٠٢٢

يناير - سبتمبر ٢٠٢١	يناير - سبتمبر ٢٠٢١	يناير - سبتمبر ٢٠٢١	يناير - سبتمبر ٢٠٢١	يناير - سبتمبر ٢٠٢١
٥٩٤	١٨٨,٩١٦	٨٧٤	٦٧.١	١,٨٦١
ملكية	ملكية	مليون ريال عماني	مليون ريال عماني	مليون ريال عماني
عدد الملكيات الصادرة لمواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	عدد الملكيات الصادرة	القيمة المتداولة لعقود البيع	الرسوم المحصلة لجميع التصرفات القانونية	القيمة المتداولة للعقار
٦٢٨	١٧٥,٥٣٩	٨٦٢	٤٦.٧	١,٨٣١
ملكية	ملكية	مليون ريال عماني	مليون ريال عماني	مليون ريال عماني
يناير - سبتمبر ٢٠٢٢	يناير - سبتمبر ٢٠٢٢	يناير - سبتمبر ٢٠٢٢	يناير - سبتمبر ٢٠٢٢	يناير - سبتمبر ٢٠٢٢

النقل البري

الإسفلتية التي تشرف على تنفيذها وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢١ أكثر من ١٦٠٢٢ كيلومترا، بينما بلغت أطوال الطرق الترابية ١٧٠٦٩ كيلومترا.

يحظى قطاع النقل البري باهتمام كبير نظرا لدوره في تسهيل حركة النقل بين مختلف أرجاء البلاد، وتنشيط الحركة التجارية، ودعم قطاع السياحة، وقد بلغت أطوال الطرق



شبكة طرق حديثة تواكب التقدم الاقتصادي والحضاري

أبرز التطورات في قطاع النقل البري خلال عام ٢٠٢١

افتتاح جزء من مشروع ازدواجية طريق آدم - هيماء - ثمريت.

٧
يناير ٢٠٢١ م

الانتهاء من وضع الإطار الرئيسي لمشروع مبادرة المؤشرات الوطنية لكفاءة القطاع اللوجستي.

١٠
يناير ٢٠٢١ م

افتتاح ازدواجية طريق ينقل الداخلي.

١٤
يناير ٢٠٢١ م

افتتاح طريق السوق - الحوقين بطول ٢٠ كم.

٢٠
يناير ٢٠٢١ م

٢٤

أكتوبر ٢٠٢١ م

إسناد أعمال إصلاح الأضرار التي لحقت بطريق الباطنة العام جراء الحالة المدارية «شاهين».

٢٥

أكتوبر ٢٠٢١ م

إسناد الحزمة الثانية من أعمال إصلاح الأضرار التي لحقت بعدد من الطرق بمحافظة شمال وجنوب الباطنة نتيجة للحالة المدارية «شاهين».

٤

ديسمبر ٢٠٢١ م

تدشين نظام النقل الذكي التابع لشركة موصلات.

٧

ديسمبر ٢٠٢١ م

إسناد أعمال مشروع إنشاء استراحة حلبان على طريق الباطنة السريع.

٨

ديسمبر ٢٠٢١ م

افتتاح طريق الربع الخالي الذي يربط سلطنة عمان بالملكة العربية السعودية.

٢١

ديسمبر ٢٠٢١ م

إسناد أعمال مشروع إنشاء استراحة لوى واستراحة صحم على طريق الباطنة السريع.

٣٠

ديسمبر ٢٠٢١ م

إسناد أعمال مشروع إنشاء استراحة السوق على طريق الباطنة السريع.

مشروعات الطرق قيد الإنشاء أو التخطيط

بمحافظة مسقط خلال عامي ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣

المشروع	أبرز المكونات	تاريخ البدء بالتنفيذ	تاريخ إنجاز المشروع
ازدواجية طريق المرتفعة	- ازدواجية الطريق من دوار معسكر المرتفعة إلى دوار مستشفى القوات المسلحة، ثم إلى تقاطع جامعة السلطان قابوس. - رفع كفاءة الوصلة الرابطة بين تقاطع الموالح عبر دوار مستشفى القوات المسلحة حتى طريق مسقط السريع. - ازدواجية شارع جامعة السلطان قابوس من تقاطع الجامعة إلى تقاطع مركز السلطان قابوس المتكامل لعلاج وبحوث أمراض السرطان.	قيد التنفيذ	يستمر التنفيذ لمدة ١٨ شهرا
ازدواجية طريق الجامعة	- إنشاء حارتين لكل اتجاه مع إنشاء ممرات جانبية للمشاة على طول الطريق بكلا الاتجاهين. - يمتد الطريق من دوار منطقة الخوض السادسة إلى تقاطع الإشارات الضوئية الواقعة أمام البوابة رقم (٢) لجامعة السلطان قابوس. - تركيب حواجز جانبية للطريق، وإنشاء قنوات متعددة لتصريف مياه الأمطار بالمشروع.	قيد التنفيذ	الربع الأخير من عام ٢٠٢٣
توسعة شارعي الموج ١٨ نوفمبر	- توسعة الشارعين إلى ثلاث حارات في كل اتجاه. - استبدال (دوار الموج ودوار البهجة، ودوار الإشراق بالحيل الشمالية) إلى تقاطعات رباعية ذات سعة عالية مزودة بإشارات ضوئية. - رصف شوارع خدمية للمباني التجارية القائمة بالمنطقة.	مخطط تنفيذ في الربع الأول من عام ٢٠٢٣	خلال ١٨ شهرا من بدء العمل في المشروع

المشروع	أبرز المكونات	تاريخ البدء بالتنفيذ	تاريخ إنجاز المشروع
توسعة دوار الجامع بمنطقة الموالح الجنوبية.	- تحويل الدوار القائم إلى تقاطع مزود بإشارات ضوئية. - إضافة حارات مرورية جديدة في كل اتجاهات التقاطع. - إنشاء شبكة من قنوات تصريف المياه السطحية والمغبر والحمايات.	مخطط تنفيذه في الربع الأخير من عام ٢٠٢٢	يستمر التنفيذ لمدة عام من تاريخ بدء العمل في المشروع
ازدواجية طريق الأنصب - الجفنين	- رفع كفاءة الطريق بإنشاء ثلاث حارات في كل اتجاه. - تحويل الدورات القائمة إلى جسور وأنفاق. - إنشاء الحمايات اللازمة، وأنظمة وقنوات لتصريف المياه السطحية.	مخطط تنفيذه في الربع الأول من عام ٢٠٢٣	خلال ٣٦ شهرًا من بدء التنفيذ
ازدواجية شارع حلبان (المرحلة الأولى)	- إنشاء ازدواجية الطريق من تقاطع طريق مسقط السريع بطول ١٠٤٠ مترا. - إنشاء تقاطع بإشارات مرورية ذات سعة مرورية عالية لمدخل المعبلة الثامنة. - إنشاء ٢٥ عبارة صندوقية على الوادي القائم بالمنطقة، وقنوات تصريف جانبية لتصريف مياه الأمطار.	مخطط تنفيذه في عام ٢٠٢٣	-
ازدواجية شارع الجود بالعامرات (الحزمة الأولى)	- إضافة مدخل لشارع الجود لتقليل الازدحام المروري على المدخل الحالي. - إنشاء طريق مزدوج بطول ٦٣٠ مترا. - إضافة حارات للتسارع والتباطؤ على الطريق المزدوج القائم (طريق العامرات) بطول (١٠١٠) أمتار.	في عام ٢٠٢٣	خلال ٩ أشهر من بدء تنفيذ المشروع

النقل البحري

وتحظى سلطنة عمان بعدد من الموانئ البحرية التي تخدم القطاعات الاقتصادية المختلفة من أبرزها ميناء السلطان قابوس، وميناء صحار وميناء صلالة وميناء الدقم، بالإضافة إلى عدد من الموانئ الأخرى التي تخدم القطاع التجاري وقطاع الصيد السمكي.

يشهد قطاع النقل البحري تطويرا مستمرا نظرا لأهميته التجارية والصناعية التي تنعكس إيجابا على مختلف القطاعات الاقتصادية، وقد شهد عام ٢٠٢١ انضمام سلطنة عمان إلى اتفاقية العمل البحري لعام ٢٠٠٦، والاتفاقية الدولية لضبط وإدارة مياه صابورة السفن وترسباتها لعام ٢٠٠٤.

الواردات السلعية عبر الموانئ البحرية

يناير - يوليو	يناير - يوليو	البيان
٢٠٢٢	٢٠٢١	
٦,٠٧٦	٤,٢٠٣	قيمة الواردات (مليون ريال عماني)
٢١,٨٨٥	١٧,١٨١	كمية الواردات (ألف طن)

مؤشرات الحركة التشغيلية في الموانئ خلال عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١

٢٠٢١	٢٠٢٠	البيان
٧٧,١٠٢,٢٩٢	٧٠,٩٢٢,٤٧٢	(طن شحني) مؤشرات حركة البضائع العامة والمواد السائلة والسائبة
٥,٢٢٨,٩٧٣	٥,١٤٤,٢٧٣	مؤشر حركة الحاويات (حاوية نمطية)
٩٣٩١	٩٢٧٥	مؤشر حركة السفن

النقل الجوي

مليون مسافر في الفترة المماثلة من عام ٢٠٢١ مسجلاً زيادة بنسبة ١٥٤٪.

ويبلغ عدد المطارات في سلطنة عمان (٤) مطارات هي: مطار مسقط الدولي بمحافظة مسقط، ومطار صلالة بمحافظة ظفار، ومطار صحار بمحافظة شمال الباطنة، ومطار الدقم بمحافظة الوسطى.

شهدت مطارات سلطنة عمان خلال عام ٢٠٢٢ حركة متنامية مع استئناف حركة الطيران العالمي بعد تخفيف القيود المفروضة نتيجة لجائحة كوفيد - ١٩ على قطاع السفر العالمي.

وبلغ عدد المسافرين عبر مطارات سلطنة عمان في الفترة من يناير وحتى أغسطس ٢٠٢٢ حوالي ٦.١ مليون مسافر مقابل ٢.٤

مؤشرات الحركة الجوية بالمطارات في الفترة من يناير إلى أغسطس ٢٠٢٢

مطار مسقط	مطار صلالة	مطار صحار	مطار الدقم	البيان
٤١,٥٩٤	٥,٩٣١	٦٥٢	٤٤٠	إجمالي عدد الرحلات
٣٦,٠٧٢	٢,٤٦٧	٥٢٦	-	الرحلات الدولية
٥,٥٢٢	٣,٤٦٤	١٢٦	٤٤٠	الرحلات الداخلية
٥,٢٠١,٩٨٩	٧٨٣,٦٤٨	٦١,٨٧٦	٤٢,٥٦٤	إجمالي عدد المسافرين
٤,٥٣٩,١٤٨	٢٧٨,٠٨٣	٥٠,٣٧٠	-	عبر الرحلات الدولية
٦٦٢,٨٤١	٥٠٥,٥٦٥	١١,٥٠٦	٤٢,٥٦٤	عبر الرحلات الداخلية

قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة

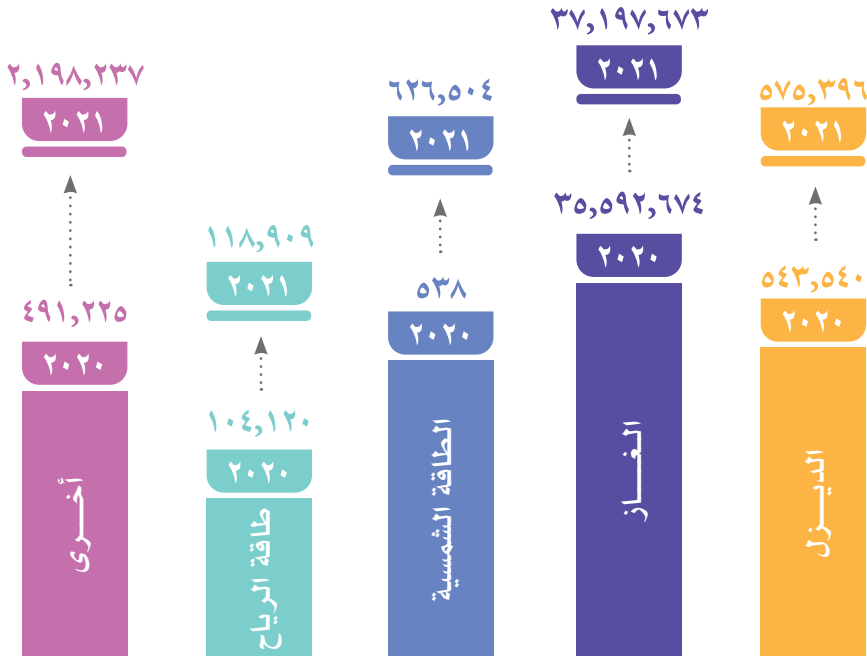
نتيجة لتشغيل محطة الطاقة الشمسية الجديدة (شمس الظاهرة) في شهر يوليو ٢٠٢١، وبلغ صافي الطاقة الكهربائية المنتجة من هذه المحطة في عام ٢٠٢١ حوالي ٦٢٦ ألف ميغاواط في الساعة مقابل نحو ٥٣٨ ميغاواط في الساعة في عام ٢٠٢٠.

وشهد إنتاج الكهرباء من طاقة الرياح خلال عام ٢٠٢١ نمواً بنسبة ١٤٪ من ١٠٤ آلاف ميغاواط في الساعة إلى نحو ١١٩ ألف ميغاواط في الساعة.

بلغ إجمالي إنتاج الطاقة الكهربائية في عام ٢٠٢١ حوالي ٤٢.٢ تيراواط في الساعة وبصافي إنتاج ٤٠.٧ تيراواط في الساعة مرتفعاً بنسبة ١١٪ مقارنة بعام ٢٠٢٠، وبلغ صافي الطاقة الكهربائية المنتجة من الغاز الطبيعي ٣٧.٢ تيراواط في الساعة، مشكلاً ٩١٪ من إجمالي مصادر الطاقة المستخدمة لإنتاج الكهرباء.

كما ارتفع صافي إنتاج الطاقة الكهربائية باستخدام الطاقة الشمسية بشكل ملحوظ

صافي إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المختلفة (ميغاواط / ساعة)



الموارد المائية

والاستثمار الصناعي، ونشر التقنيات الحديثة للري، والتقليل من زراعة النباتات التي تستنزف كميات كبيرة من المياه.

وتعتبر السدود من أهم المنشآت المائية لحجز كميات من المياه للتغذية الجوفية أو لتزويد القرى البعيدة باحتياجاتها المائية، وقد أثبتت السدود جدواها في التقليل بصورة واضحة من حجم كميات المياه التي كانت تضيع هدرا في البحر، كما ساهمت في الحد من العجز المائي وتوفير الحماية للبنى الأساسية من مخاطر الفيضانات المتكررة.

تحتل الموارد المائية بالاهتمام الكبير نظرا لارتباطها الوثيق بمختلف مناحي الحياة، ويقدر حجم الموارد المائية المتجددة السنوية بسلطنة عمان بحوالي ١.٢ مليار متر مكعب.

وقد شهدت السنوات الماضية إعداد خطة رئيسية لإدارة وتنمية الموارد المائية ومواجهة العجز المائي، وتضمنت الخطة سن القوانين والتشريعات، وبناء السدود، وتنفيذ برامج لتقييم ومراقبة موارد المياه، والعمل على الاستفادة من البدائل الأخرى المتاحة كتحلية مياه البحر، ومعالجة مياه الصرف الصحي،

أبرز السدود المنفذة خلال عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢

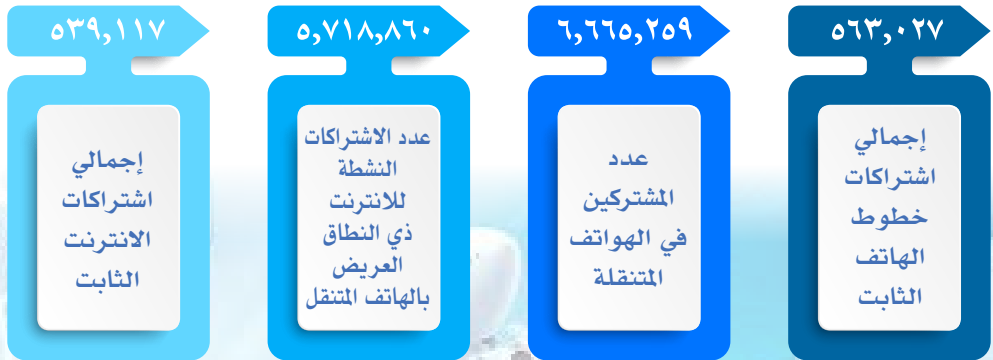
السد	التكلفة	السعة التخزينية	الأهداف
سد الجفنين بولاية السيب بمحافظة مسقط	٤٥.٦ مليون ريال عماني	١١.٤ مليون متر مكعب	توفير الحماية من مياه الفيضانات وتحسين مستويات المياه الجوفية
سد الجفينة بولاية العامرات بمحافظة مسقط	٣٤.٦ مليون ريال عماني	١٥.٧ مليون متر مكعب	اعتراض وتخزين مياه الفيضانات المتدفقة إلى سهل العامرات لحماية التجمعات السكنية والمنشآت الواقعة أسفلها وتغذية خزان المياه الجوفي
سد عدونب بولاية صلالة بمحافظة ظفار	٢٣.٩ مليون ريال عماني	٨٢.٢ مليون متر مكعب	توفير الحماية اللازمة من مخاطر الفيضانات على ميناء صلالة والمنطقة الحرة، وتعزيز مخزون المياه الجوفية بالمنطقة
سد أنعار والحماية الجانبية لميناء صلالة	٢٢.٩ مليون ريال عماني	١٦.١٣ مليون متر مكعب	توفير الحماية اللازمة من مخاطر الفيضانات على ميناء صلالة والمنطقة الحرة، وتعزيز مخزون المياه الجوفية
سد القفيضة بولاية إبراء بمحافظة شمال الشرقية	٤.١ مليون ريال عماني	٩٢٦ ألف متر مكعب	تعزيز المخزون المائي بالمنطقة ورفع منسوب المياه الجوفية للآبار وتعزيز مياه الأفلاج
سد وريد بولاية إبراء بمحافظة شمال الشرقية	٣.١ مليون ريال عماني	٧٠٢ ألف متر مكعب	تعزيز المخزون المائي بالمنطقة ورفع منسوب المياه الجوفية للآبار وتعزيز مياه الأفلاج
سد السديرين بولاية ينقل وسد سرور بولاية ضنك بمحافظة الظاهرة	٢.١ مليون ريال عماني	٤١٥ ألف متر مكعب	تغذية الخزان الجوفي وزيادة منسوب مياه الآبار والأفلاج في المناطق الواقعة أسفل السدين وتنمية الموارد المائية وتحسين الوضع المائي بها

الاتصالات وتقنية المعلومات

الاقتصاد المبني على المعرفة وتحقيق الوصول إلى مجتمع عمان الرقمي من خلال تطوير الاستراتيجية الوطنية لمجتمع عمان الرقمي والحكومة الإلكترونية التي تشمل جميع المجالات المعنية بالمجتمع الرقمي ومكوناته بدءاً من بناء القدرات البشرية وتأهيل البنية الأساسية وتطبيق نهج الحكومة الإلكترونية وانتهاء ببناء الثقة ورسم الأطر والتشريعات المنظمة لهذا التوجّه.

شهد عام ٢٠٢١ إطلاق البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي الذي يهدف إلى توحيد الاستراتيجيات والبرامج المرتبطة بقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات وتحقيق حوكمة رقمية وتعزيز المجتمع الرقمي وتمكين بيئة الأعمال من تحقيق مزيد من النمو والنجاح. ويعتبر برنامج التحول الرقمي الحكومي أحد البرامج الطموحة التي يتم تنفيذها حالياً في سلطنة عمان بهدف الانتقال إلى

مؤشرات قطاع الاتصالات حتى سبتمبر ٢٠٢٢



النتائج المتوقعة من برنامج التحول الرقمي

الدقة في البيانات وتمكين التخطيط
واتخاذ القرارات والتنبؤ المستقبلي.

توفير منصة حكومية مركزية
لشكاوى والمقترحات.

شاشة مركزية لمتابعة أداء
الخدمات والعائدات.

البنية التقنية والتكامل والترابط
البيئي والرقمي بين المؤسسات.

خدمات ذكية وتجربة
متميزة.

تقليل الآثار على البيئة بسبب
الازدحام ومتطلبات إنجاز الخدمات.

مركز اتصالات وخدمات
مركزية.

بوابة وطنية موحدة للخدمات
الإلكترونية.

توفير منصة لقياس الأداء
الفردى والمؤسسى والمالى.

تحقيق الأمان والشفافية ورضا
المستفيدين من الخدمات الحكومية.

إجراءات حكومية مبسطة
واستباقية.

إيجاد حلول رقمية أساسية
مشتركة.

تمكين الاستثمارات المحلية
والأجنبية وتحسين بيئة العمل.

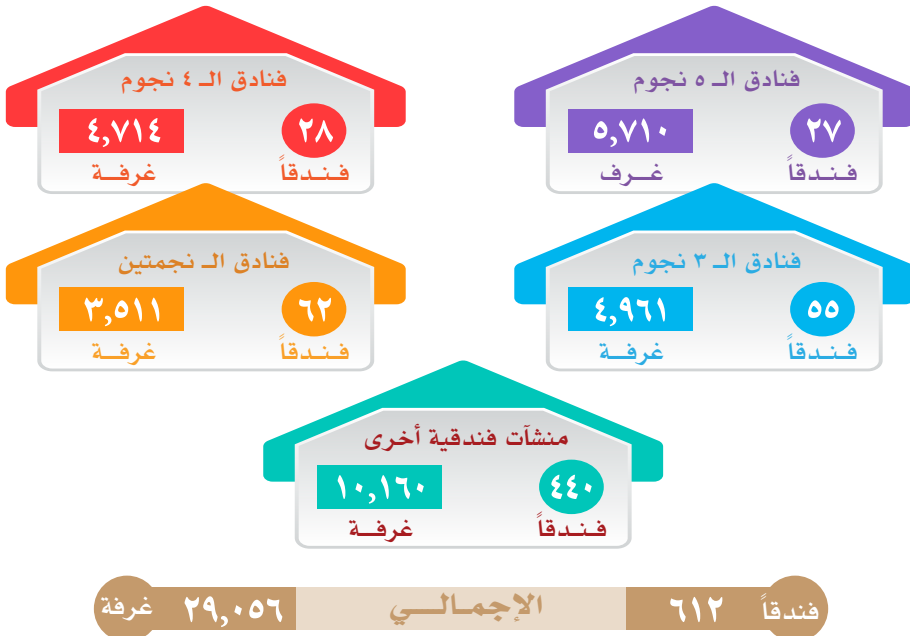
السياحة

ويبلغ إجمالي عدد المنشآت الفندقية في سلطنة عمان أكثر من ٦٠٠ منشأة فندقية فيما يبلغ عدد الغرف الفندقية أكثر من ٢٩ ألف غرفة.

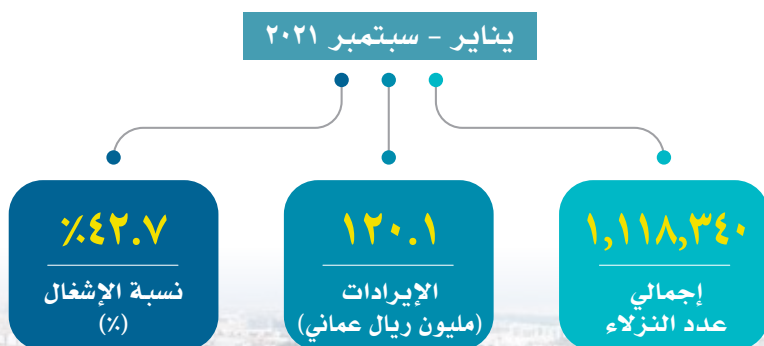
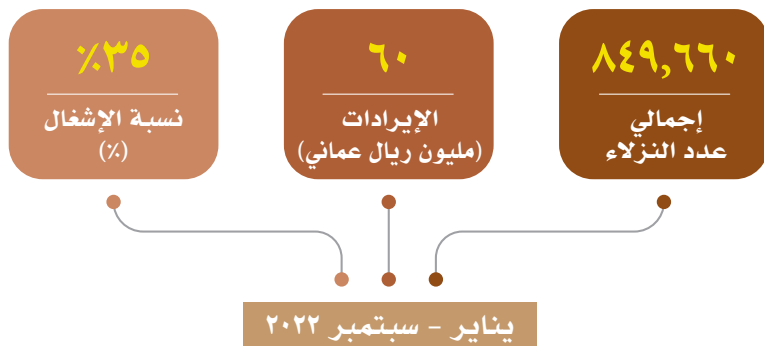
وشهد عام ٢٠٢١ تحسّناً جيداً في أداء القطاع الفندقية، فقد ارتفع إجمالي عدد نزلاء الفنادق من فئة ٣ - ٥ نجوم إلى مليون و٢١٩ ألف نزيل مقابل ٨٥١ ألف نزيل في عام ٢٠٢٠، وارتفعت الإيرادات من نحو ٨٥.٣ مليون ريال عماني إلى أكثر من ١٠١.٦ مليون ريال عماني، وارتفعت نسبة الإشغال إلى ٢٨.٣٪ مقابل ٢٦.٥٪ في عام ٢٠٢٠.

تزخر سلطنة عمان بالعديد من المقومات السياحية الطبيعية والتاريخية والثقافية، وقد تم خلال السنوات الماضية تنفيذ العديد من الحملات الترويجية لتشجيع السياحة الداخلية واستقطاب السياحة الدولية، وقد تم في عام ٢٠٢٢ توقيع اتفاقيات حق انتفاع بالأراضي لتشييد مشروعات سياحية ضمن خطة وزارة التراث والسياحة لاستقطاب استثمارات خاصة بـ ٣ مليارات ريال عماني في القطاع السياحي مواكبة للتوجهات الاقتصادية لرؤية عمان ٢٠٤٠، وتضمنت المشروعات التي سيتم تنفيذها من خلال اتفاقيات حق الانتفاع فنادق متنوعة الفئات، واستراحات فندقية، ومخيمات سياحية.

إجمالي عدد المنشآت الفندقية حتى نهاية عام ٢٠٢١



أداء الفنادق فئة ٣ - ٥ نجوم (يناير - سبتمبر ٢٠٢٢)



أولاً: بعض المؤشرات الاجتماعية

البيان	الوحدة	٢٠٢٠	٢٠٢١
١ - المؤشرات الاجتماعية			
- جملة السكان	العدد بالآلاف	٤,٤٨١	٤,٥٢٧
عماني	العدد بالآلاف	٢,٧٣٦	٢,٨٠٤
وافد	العدد بالآلاف	١,٧٤٥	١,٧٢٣
- معدل المواليد الخام	لكل ألف من السكان العمانيين	٢٨.٢	٢٧.٣
- معدل الوفيات الخام	لكل ألف من السكان العمانيين	٣.٢	٣.٦
- معدل وفيات الرضع	لكل ألف مولود حي (للعُمانيين)	٧.٦	٨.١
- معدل وفيات الأطفال أقل من ٥ سنوات	لكل ألف مولود حي (للعُمانيين)	٩.٣	١٠.١
- معدل الخصوبة الكلي	مولود حي لكل سيدة ١٥ - ٤٩ سنة (للعُمانيين)	٣.٥	٣.٤
- العمر المتوقع عند الولادة (للعُمانيين)	سنة	٧٦.٠	٧٤.١
ذكور	سنة	٧٣.٩	٧٢.٢
إناث	سنة	٧٨.٦	٧٦.٥
- إجمالي المشتغلين			
عماني	عدد	٢,١٦٤,٠٠٠	٢,١٥٨,٦١٩
وافد	عدد	٧٥٢,٧٢٤	٧٧٣,٧٨٦
- القطاع الحكومي			
عماني	عدد	٣٤٩,٢٧٢	٣٥١,٢٣١
وافد	عدد	٤٣,٩١٢	٤١,٦٤١
- القطاع الخاص			
عماني	عدد	٣٥٢,٧٣٥	٣٧٤,٦٠٦
وافد	عدد	١,١١٥,٣٢٢	١,١٠٧,٥٧٤
القطاع العائلي (وافد)	عدد	٢٥٢,٠٤٢	٢٣٥,٦١٨

المصدر : النشرة الإحصائية الشهرية - ديسمبر ٢٠٢٢م (المركز الوطني للإحصاء والمعلومات)

ثانياً: بعض المؤشرات الاقتصادية

البيان	الوحدة	٢٠٢٠	٢٠٢١
٢ - المؤشرات الاقتصادية			
- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	مليون ر . ع	٢٩,١٨٧.٢	٣٣,٩٠٩.٨
- الدخل القومي الإجمالي	مليون ر . ع	٢٧,١٧٥.٥	٣١,٦٠٥.٧
- نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي	ر . ع	٦,٠٦٤.٦	٧,٠٥٣.٣
- إجمالي الإيرادات الحكومية	مليون ر . ع	٨,٥٠٣.٢	١١,١٩٤.٨
- إجمالي المصروفات الحكومية	مليون ر . ع	١٢,٩٢٥.٧	١٢,٤١٧.٩
- نسبة إيرادات النفط والغاز من إجمالي الإيرادات الحكومية	%	٦٨.٢	٧٣.٦
- متوسط الإنتاج اليومي من النفط	ألف برميل	٩٥١	٩٧١
- إجمالي الصادرات السلعية	مليون ر . ع	١٢,٨٧٤.٤	١٧,١٤٥.٢
- إجمالي الواردات السلعية المسجلة	مليون ر . ع	١١,١٠٣.٣	١٢,٠٥٠.٠
- نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي	%	٢.٦	٢.٤
٣ - مؤشرات البنية الأساسية			
- المستشفيات	عدد	٨٣	٨٨
- أسرة المستشفيات	عدد	٦,٩٦٦	٧,٠٩٦
- المراكز الصحية أسرة (الحكومية)	عدد	٥٤	٥٢
- المراكز الصحية بدون أسرة (الحكومية)	عدد	١٣٦	١٣٩
- مجمعات صحية	عدد	٣٠٤	٢٩٦
- المدارس	عدد	١,٨٩٣	٢,١٣٣
- الطلاب	عدد	٨٢٦,١٦٥	٨٩٨,٠٧٣
- المدرسون	عدد	٦٨,٤٨٦	٧٢,٨٤٥
- الفصول	عدد	٣١,٥٨١	٣٥,٦٣٩
- أطوال الطرق المعبدة	كم	٤٠,٣٧٤	٤٠,٤٤٥
- الخطوط الهاتفية الثابتة	عدد	٥٩٤,٥٥٠	٥٧٢,١٦٦
- الهاتف المتنقل (الأجل الدفع)	عدد	١,٠٢٠,٣٥٥	١,٣١٦,٢٥٢
- الهاتف المتنقل المدفوع القيمة	عدد	٥,٢٥٦,١٨٠	٤,٧٩٩,٢٨٥
- إجمالي اشتراكات الإنترنت الثابتة	عدد	٥١٠,٩٩١	٥٢٦,٥٥٧

المصدر : النشرة الإحصائية الشهرية - ديسمبر ٢٠٢٢ م (المركز الوطني للإحصاء والمعلومات)

الإشراف العام

محمد بن سعيد البلوشي
وكيل وزارة الإعلام

المتابعة والتنفيذ

د. محمد بن مبارك العريمي
فهد بن سالم الغافري
موسى بن علي الذهلي
حسن بن علي الوهيبي
كريمة بنت ناصر المسعودية
جواهر بنت سعيد الربيعية

الإعداد

خلفان بن حمد الزبيدي
محمد بن أحمد الشيزاوي

التصميم والتحرير الفني

فهد بن سالم الغافري

المراجعة اللغوية

فهد بن سالم الغافري
سيف بن سلطان الشيداني

صور غلاف الكتاب

فيصل بن خميس العوفي

صور حضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم من تصوير
ديوان البلاط السلطاني



omaninfo1



@omaninfo1



omaninfo.om

سلطنة عُمان



جميع الحقوق
محفوظة لوزارة الإعلام،
ولا يجوز طبع هذا الكتاب أو أي
جزء منه أو تصويره أو نسخه
بأي وسيلة كانت آلية أو إلكترونية
أو خلافاً وذلك دون الحصول
على إذن خطي مسبق.



رقم الإيداع : ٢٠٢٣/٦١٢٤

رقم الإيداع الدولي (ISBN) : 978-99969-98-58-4



سلطنة عُمان

وزارة الداخلية

www.omaninfo.om